تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

الخميس 6 من جمادى الآخرة 1447 هـ • 27 نوفمبر 2025 م • السنة الثانية | جريدة إلكترونية كويتية يومية | رقم العدد 518 | عدد الصفحات 33

المحكمة الدستورية تنتصر للمصلحة العامة بكسر احتكار الأراضي لتخفيف معاناة المواطنين

هل تغلق الحكومة الثغرات ونوافذ الالتفاف على القانون عبر بناء أراضي الفضاء وتأجيرها؟

تحصين القانون 126 لعام 2023 يحد من ارتفاع الأسعار المتصاعد بسبب قلة الأراضي المعروضة

بناء أكثر من قسيمة وتأجيرها يعني تحويل السكن الخاص إلى استثماري!!

يحتكرون الأراضي بقصد رفع الأسعار والمضاربة عليها وزيادة معاناة الكويتيين

كسر احتكار الأراضي تفريجاً لكربة المواطن ومساهمة في حل مشكلة الإسكان

حصنت المحكمة الدستورية، في حكم تاريخي ومفصلي، القانون 126 لعام 23 بشأن احتكار أراضي الفضاء في السكن الخاص، وبالتالي يصبح القانون صحيحاً بنسبة 100%، وسيأخذ مجراه للنفاذ مطلع العام المقبل.

الحكم وفقاً لمراقبين قانونيين رفيعي المستوى وائم بين الصالح العام للمجتمع والمصلحة الجماعية والمصلحة الخاصة للفرد في ذات الوقت.

وتضمن الحكم التاريخي للمحكمة الدستورية أمس نقاط وحيثيات جوهرية ضمن مبررات تحصين القانون 126 لعام 2023، حيث أكد أن القانون جاء رغبة من المشرع في إيجاد حل لمشكلة الإسكان، وتفريج كربة المواطنين وتخفيف معاناتهم من هذه المشكلة بفك احتكار ملاك الأراضي غير المستعملة، والتي يتمسكون بها بقصد رفع الأسعار واستثمارها في سوق العقارات، كما أنهم يحجمون عن بيعها لمجرد المضاربة عليها بمرور الزمن، وهو ما تستمر معه معاناة المواطنين الكويتيين.

ثغرة للالتفاف على القانون

في سياق متصل قالت مصادر خاصة لـ «الاقتصادية» أن هناك توجهات للشروع ببناء مساحات الأراضي الفضاء، وذلك في محاولة للخروج من تحت مظلة القانون 126 لعام 2023 ، وهو ما يعتبر التفاف على القانون، وفي ذات الوقت ضرر بالغ بالأموال العامة عبر تحميل الدولة أكلاف باهظة، حيث أن تلك الأراضي بعد بنائها سيتم استغلالها للسكن الخاص عبر نظام التأجير.

وتقول المصادر أن بناء هذه العقارات وتأجيرها يحمل الدولة مبالغ باهظة نتيجة استفادتها من «الكهرباء» المدعومة وكذلك المياه ومرافق البلدية وكافة الخدمات الأخرى.

وفي هذه الحالة نبهت المصادر الحكومة إلى ضرورة إغلاق أي ثغرات تسمح ببناء أراضي الفضاء للتهرب من تحت مظلة القانون 126 لعام 2023، وإغلاق تلك النافذة بحيث يكون لكل مالك عقار واحد فقط إلى عقارين تتم معاملتهم في الكهرباء والماء وكافة الخدمات وفق الشرائح المدعومة، فيما العقارات الأخرى تعامل معاملة تجارية مضاعفة، خصوصاً وأن تأجيرها يعد من باب الالتفاف على القانون.

حماية المال العام

وشددت المصادر على أن حماية الأموال العامة من الهدر مسؤولية الجميع، سواء بالتنبيه على مثل هذه الثغرات أو اتخاذ الإجراءات لمن هم في سدة المسؤولية.

واعتبرت المصادر أن حماية الأموال العامة لا يكون فقط بحمايتها من التعدي والسرقة، بل يكون أيضاً بصيانتها والمحافظة عليها من الهدر في غير محله، حيث أن تحويل السكن الخاص إلى سكن استثماري غير جائز ويحمل الدولة أكلاف.

وعلى صعيد حكم المحكمة الدستورية التاريخي، أشارت المصادر إلى أنه سينعش خزينة الدولة برافد إضافي جديد اعتبارا من العام المقبل، وهو جزء يسير جداً من المكاسب المالية الضخمة التي تحققها تلك المساحات الشاسعة من الأراضي نتيجة الاحتكار والمضاربة عليها.

المحكمة الدستورية تحصن القانون 126 بشأن احتكار الأراضي

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح

المحكمة الدستورية

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٥ جمادى الآخرة ١٤٤٧هـ الموافق ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٥م

برئاسة السيد المستشار / عادل علي البحوه رئيس المحكمة

وعضوية السادة المستشارين / صالح خليفه المريشد و عبدالرحمن مشاري الدارمي و إبراهيم عبدالرحمن السيف و وليد إبراهيم المعجل

وحضور السيد / محمد خالد الحسين أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي:

في الطعن المباشر بعدم دستورية القانون رقم (١٢٦) لسنة ٢٠٢٣ بشأن مكافحة احتكار الأراضي الفضاء.

والمقيد في سجل المحكمة الدستورية برقم (١٨) لسنة ٢٠٢٤ "**طعن مباشر دستوري**".

الوقائع

أقام الطاعن – أمام هذه المحكمة – طعناً بطريق الادعاء الأصلي المباشر بعدم دستورية القانون رقم (١٢٦) لسنة ٢٠٢٣ بشأن مكافحة احتكار الأراضي الفضاء، وذلك بموجب صحيفة أودعت إدارة كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٢٥، قولاً منه بأن القانون

المطعون فيه قد شابت بعض مواده شبهات بعدم الدستورية لمخالفتها نصوص الدستور، وقد توفرت لهم الصفة والمصلحة الشخصية المباشرة في إقامة الطعن الماثل إذ أنه يمتلك قسيمة مخصصة للسكن الخاص مساحتها (٢١٦٤ م٢) فيخضع لأحكام هذا القانون ويلتزم بدفع الرسوم المفروضة بموجبه مما يلحق به ضرراً كبيراً، وقد اقام طعنه على أسباب حاصلها:

أولاً: أن المادة (١) من القانون المطعون فيه فرضت رسماً سنوياً مقداره عشرة دنانير على كل متر مربع يزيد على مساحة ألف وخمسمائة متر مربع لقسائم السكن الخاص غير المبنية، ويزداد هذا الرسم سنوياً ثلاثين ديناراً حتى يبلغ مائة دينار في السنة للمتر المربع، وهو ما يمثل عدواناً على حق الملكية ومصادرة ضمنية له، لأن فرض هذا الرسم المبالغ فيه على رأس مال لا يدر دخلاً على مالكه ولفترة غير محددة سوف يؤدي لا محالة إلى تآكل رأس المال أو زواله كلياً ومصادرته وهو أمر مناهض لحق الملكية ويعد تقويضاً له بالمخالفة للمادتين (١٦) و(١٨) من الدستور، إذ أن سلطة المشرع في تنظيم هذا الحق لا يجوز أن تجاوز بمداها الحدود اللازمة لضبطه، وإلا اعتبر بمثابة التعدي على الملكية توصلاً إلى أخذها من أصحابها بالمخالفة للدستور.

ثانياً: حظرت المادة (٢) من القانون إتمام إجراءات نقل الملكية أو إصدار توكيل بالتصرف في أي من القسائم التي لم تسدد عنها الرسم المفروض، كما حظرت المادة (٣) منه على البنوك والمؤسسات والشركات الفردية التعامل بالبيع أو الشراء أو الرهن أو إصدار حوالة حق أو توكيل خاص بالتصرف للغير أو عن الغير في أي من القسائم المخصصة للسكن الخاص، وهو ما يمثل اعتداءً على أحد عناصر حق الملكية وهو الحق في التصرف ومصادرة للأموال وعقوبة بالمنع من التصرف، ذلك أن منع مالكي القسائم المخصصة للسكن الخاص من التصرف فيما يملكونه من قسائم لم تسدد عنها الرسوم يعد بمثابة مصادرة كاملة لهذه القسائم بعد تكبيل ملكيتها بالقيود التي جردتها من كل خصائصها، كما أنه يعد عقوبة فرضها المشرع على مالكي تلك القسائم بعد أن افترض سوء نيتهم وأن امتلاكهم لها دون الشروع في بنائها يعد

في حد ذاته جريمة احتكار تستتبع توقيع هذه العقوبة عليهم، بغير نص يحدد أركان هذه الجريمة وعناصرها، وبغض النظر عن سبب التأخر في بناء القسيمة ودون توفر دلائل قوية وكافية تؤكد سوء نيتهم بالمخالفة لأصل البراءة، وذلك بالمخالفة للمواد (١٩) و(٣٢) و(٣٤) من الدستور.

ثالثاً: أن تعدد صور الجزاء التي فرضها المشرع على مالكي القسائم المخصصة للسكن الخاص، من فرض رسوم مبالغ فيها عليهم وحرمانهم من التصرف فيها بما يعد مصادرة لها، يخالف مبدأ العدالة الاجتماعية الذي جعله المشرع قيداً على فرض الضرائب والرسوم في المادتين (٢٤) و(١٣٤) من الدستور.

رابعاً: خالف القانون المطعون فيه أيضاً مبدأ المساواة المنصوص عليه في المادتين (٧) و(٢٩) من الدستور، إذ فرض الرسم المشار إليه على قسائم السكن الخاص غير المبنية المملوكة لأحد الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، دون غيرهم من مالكي القسائم سواء الأشخاص الاعتبارية العامة أو القسائم الاستثمارية، مما يعد تمييزاً بينهم رغم تماثل مركزهم القانوني بالمخالفة لمبدأ المساواة.

الأمر الذي يكون معه القانون المطعون فيه قد شابته مخالفات دستورية توجب القضاء بعدم دستوريته، وهو ما حدا به لإقامة طعنه الماثل بطلبه سالف البيان.

وقد عُرض الطعن على هذه المحكمة – في غرفة المشورة – يوم ٢٠٢٥/٥/١٤، وقررت تحديد جلسة ٢٠٢٥/٥/٢٨ لنظره، وجرى نظره على الوجه المبين بمحاضر الجلسات، وقدم ممثل إدارة الفتوى والتشريع مذكرة بدفاع الحكومة أبدت فيها الرأي برفض الطعن، وصمم الحاضر عن الطاعن على الطلبات الواردة بصحيفة الطعن، وبجلسة المرافعة الأخيرة قررت المحكمة إصدار الحكم في الطعن بجلسة اليوم.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة وبعد المداولة.

حيث إن المادة (١) من القانون رقم (١٢٦) لسنة ٢٠٢٣ بشأن مكافحة احتكار الأراضي الفضاء تنص على أن: "**يفرض رسم سنوي مقداره عشرة دنانير على كل متر مربع يزيد على مساحة ألف وخمسمائة متر مربع لقسائم السكن الخاص غير المبنية المملوكة لأحد الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين سواء كانت هذه القسائم في موقع واحد أو مواقع متعددة وفي مشروع واحد أو في مشاريع متعددة، ويزداد هذا الرسم سنوياً ثلاثين ديناراً حتى يبلغ مائة دينار في السنة للمتر المربع.**

ولا تنقطع المدة المقررة لاستحقاق الرسم بالتصرفات الناقلة للملكية التي تنتهي لذات المالك على ذات العقار خلال سنتين، كما لا تنقطع المدة في حال الرجوع عن الوقف".

وتنص المادة (٢) من ذات القانون على أن: "**يحظر إتمام إجراءات نقل الملكية أو إصدار توكيل بالتصرف أياً كانت صورته في أي من القسائم التي لم تسدد عنها الرسوم.**

وتلتزم الجهات الحكومية بحظر التعاملات مع المتخلفين عن سداد الرسوم.

واستثناءً يجوز للمالك المتعثر عن سداد الرسم المقرر وفق هذا القانون أن يتقدم بطلب بيع كل او جزء من قسائم السكن الخاص

3
الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 518 • الخميس 27 نوفمبر 2025 م • 6 من جمادى الآخرة 1447 هـ
aleqtisadyah.com

المحكمة الدستورية تحصن القانون 126 بشأن احتكار الأراضي

محل الرسم بيعاً أو بالمزاد العلني تنظمه وتشرف على تنفيذه وزارة العدل.

ويتم استيفاء الرسوم المستحقة للدولة كاملة من قيمة العقار المبيع وتودع لدى وزارة المالية.

وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات استيفاء هذه الرسوم".

وتنص المادة (٣) من القانون على أن: "**يحظر على جميع الشركات والبنوك والمؤسسات الفردية التعامل بالبيع أو الشراء أو الرهن أو إصدار حوالة حق أو إصدار توكيل بالتصرف للغير أو قبول وكالة بالتصرف عن الغير في القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص في أي موقع وضمن أي مشروع كان، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، ويعتبر باطلاً بطلاناً مطلقاً وكأن لم يكن كل تعامل من هذا القبيل وكل إجراء من شأنه نقل ملكية القسائم والبيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص بالمخالفة لأحكام هذا القانون.**

ولا تسري هذه المادة على العقارات المتملكة والتعاملات والعقود التي تمت قبل صدور هذا القانون.

ويجوز للبنوك وفق الحدود والمتطلبات الرقابية الصادرة من بنك الكويت المركزي رهن العقارات السكنية أو تملكها وذلك بغرض تمويل عملائها المواطنين، بشرط أن يكون التمويل لعقار سكني واحد لكل عميل لا يملك عقاراً".

وتنص المادة (٤) من القانون على أن: "**يقف احتساب الرسم المقرر على القسيمة متى اكتمل البناء وتم إيصال التيار الكهربائي.**

ولا تعتبر القسيمة مبنية وفقا لأحكام هذه المادة الا إذا بلغت مساحة البناء نسبة ٥٠٪ من مساحة القسيمة".

وتنص المادة (٥) منه على أن: "يستحق الرسم السنوي المقرر في هذا القانون اعتباراً من أول الشهر التالي لانقضاء سنتين من تاريخ بدء العمل به على أن يستمر العمل بالرسوم المقررة في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ٢٠٠٨ المشار إليهما حتى تاريخ استحقاق الرسم المقرر في هذا القانون.

ويلتزم بدفع الرسم مالك القسيمة أو ملاكها بالتضامن فيما بينهم، وتسري في شأنهم أحكام المادة (١٠٧٢) من القانون المدني".

وتنص المادة (٦) من القانون على أن: "لا يسري الرسم المقرر في هذا القانون على ما يلي:

١- قسائم السكن الخاص المخصصة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية.

٢- أراضي السكن الخاص التي لم يصدر من بلدية الكويت قرار بتنظيمها أو تجزئتها أو تقسيمها، شريطة تقديم طلب رسمي للجهات المختصة خلال شهرين من نشر هذا القانون.

٣- الأراضي التي صدر من بلدية الكويت قرار بتنظيمها ولم تتجاوز سنتين من تاريخ القرار.

٤- قسائم السكن الخاص الواقعة في مناطق لم تصل لها خدمات البنية التحتية والكهرباء.

٥- جميع القسائم الأخرى ما عدا المخصصة للسكن الخاص والنموذجي".

وحيث إن حاصل النعي على المواد سالفة البيان من القانون المطعون فيه أنها قد فرضت رسوماً سنوية تصاعدية على قسائم السكن الخاص غير المبنية فيما يزيد على مساحة ألف وخمسمائة متر مربع، وهو ما يمثل عدواناً على حق الملكية ومصادرة ضمنية له، لأن فرض هذا الرسم المبالغ فيه على رأس مال لا يدر دخلاً على مالكه ولفترة غير محددة سوف يؤدي لا محالة إلى تآكل رأس المال أو زواله كلياً ومصادرته وهو أمر مناهض لحق الملكية ويعد تقويضاً له، كما أن حظر إتمام إجراءات نقل الملكية أو إصدار توكيل بالتصرف في أي من القسائم التي لم تسدد عنها الرسم المفروض، وحظر تعامل الشركات والبنوك والمؤسسات في أي من هذه القسائم يعد بمثابة عقوبة بالمنع من التصرف، ومصادرة للأموال واعتداءً على حق الملكية ومخالفة لمبدأ العدالة الاجتماعية، فضلاً عن مخالفة مبدأ المساواة بفرض الرسم المشار إليه على قسائم السكن الخاص غير المبنية المملوكة لأحد الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، دون غيرهم من مالكي القسائم سواء الأشخاص الاعتبارية العامة أو القسائم الاستثمارية، مما يعد تمييزاً بينهم رغم تماثل مركزهم القانوني، بالمخالفة كل ذلك بالمخالفة للمواد المواد (٧) و(١٦) و(١٨) و(١٩) و(٢٤) و(٢٩) و(٣٢) و(٣٤) و(١٣٤) من الدستور.

وحيث إن هذا النعي مردود بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أنه وإن كان الدستور قد كفل بالمادتين (١٦) و(١٨) منه حماية الملكية الخاصة باعتبارها من المقومات الأساسية للمجتمع وللثروة الوطنية وإعلاءً لدورها في أداء وظيفتها الاجتماعية، ولم يُجز المساس بها إلا على سبيل الاستثناء، غير أن الملكية – في ظل النظم القانونية الحديثة التي توائم بين الصالح العام للمجتمع والمصلحة الخاصة للفرد – لم تعد حقاً مطلقاً ولا هي عصية على التنظيم التشريعي، وليس لها من الحماية ما يجاوز الانتفاع المشروع بعناصرها، بل أضحى متعيناً أن يكون تنظيمها كاشفاً عن أداء دورها في إطار

وظيفتها الاجتماعية، وبالتالي فقد ساغ تحميلها بالقيود التي تتطلبها هذه الوظيفة وتمليها طبيعة الأموال محل الملكية، والأغراض التي ينبغي توجيهها إليها، وبمراعاة أن القيود التي تفرض على حق الملكية للحد من إطلاقها ليست مقصودة لذاتها، وإنما غايتها مصلحة الجماعة والفرد، وتلك القيود قد تكون أعباءً مالية أو تكاليف عامة كالرسوم. وإذا كان الأصل أنه لا يجوز أن تكون رؤوس الأموال ذاتها – على اختلاف أنواعها – وعاءً للفرائض المالية التي ينظمها المشرع في نطاق سلطته، صوناً لرأس المال من الزوال كلية، أو فقدان جزء كبير منه، وأن الدخل الدوري المتجدد لرأس المال يعد هو الوعاء الأساسي لتلك الأعباء المالية، إلا أنه يسوغ استثناءً من هذا الأصل تحميل رأس المال ذاته بعبء مالي لضرورة ملحة، فيجوز للمشرع وفقاً للدستور بناءً على هذا الاستثناء وفي إطار التنظيم الاجتماعي للملكية فرض تكاليف مالية على الأموال محلها، بما يدفعها قُدماً إلى أداء وظيفتها الاجتماعية، وليدرأ عنها ما يعطلها أو يحول دون تحقيقها للغايات المنشودة من وظيفتها، كما يسوغ – بناءً على ضرورة تفرضها الأوضاع الاقتصادية للدولة أو توجبها مصالحها الحيوية – أن يفرض المشرع قيوداً في شأن ملكية بعض الأموال، أو أن يخرج فئة منها من دائرة الأموال التي يجوز التعامل فيها.

متى كان ما تقدم، وكانت الوظيفة الاجتماعية للملكية تبرز في مجال الإسكان للأزمة التي يواجهها، فإن تنظيمها التشريعي في هذا المجال تستدعيه الضرورة الموجبة له، وهو ما دفع المشرع إلى إصدار القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٩٤ بتنظيم استغلال الأراضي الفضاء الذي فرض بموجبه رسماً سنوياً مقداره نصف دينار على كل متر مربع يجاوز خمسة آلاف متر مربع من القسيمة أو قسائم السكن الخاص متى كانت جاهزة للبناء، وعدّله بعد ذلك بالقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٠٨ جاعلاً الرسم السنوي المفروض على قسائم السكن الخاص غير المبنية عشرة دنانير على كل متر مربع يجاوز مساحة

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 518 • الخميس 27 نوفمبر 2025 م • 6 من جمادى الآخرة 1447 هـ
aleqtisadyah.com

المحكمة الدستورية تحصن القانون 126 بشأن احتكار الأراضي

خمسة آلاف متر مربع، ولم يعتبر القسيمة مبنية إلا إذا بلغت مساحة البناء (٢٠٠ م٢) أو (٢٠%) من مساحة القسيمة أيهما أكبر، وحظر إتمام إجراءات نقل الملكية أو إصدار توكيل بالتصرف في أي من هذه القسائم للغير إلا بموافقة خطية من وزارة المالية بعد استيفاء الرسوم المستحقة للدولة، وكان الباعث على ذلك هو رغبة المشرع في إيجاد حل لمشكلة الإسكان وتفريج كربة المواطنين وتخفيف معاناتهم من هذه المشكلة بفك احتكار ملاك الأراضي غير المستغلة التي يتمسكون بها بقصد رفع أسعارها واستثمارها في سوق العقارات ويحجمون عن بيعها لمجرد المضاربة عليها بمرور الزمان، وإذ لم يحقق أي من القانونين الغرض المقصود منه واستمرت معاناة المواطنين الكويتيين من الارتفاع المتصاعد في أسعار العقارات بسبب زيادة الطلب وقلة المعروض من هذه العقارات، فقد أصدر المشرع القانون المطعون فيه رقم (١٢٦) لسنة ٢٠٢٣ والذي جعل الرسم المفروض على قسائم السكن الخاص غير المبنية (عشرة دنانير) على كل متر مربع يزيد على مساحة ألف وخمسمائة متر مربع لقسائم السكن الخاص غير المبنية ويزداد هذا الرسم سنوياً ثلاثين ديناراً حتى يبلغ مائة دينار في السنة للمتر المربع، ولم يعتبر القسيمة مبنية إلا إذا بلغت مساحة البناء نسبة (٥٠%) من مساحة القسيمة، وذلك بقصد حمل ملاك الأراضي الفضاء الزائدة على مساحة ألف وخمسمائة متر مربع على استغلالها بالبناء عليها أو التصرف فيها لمن يقوم بهذا الاستغلال، وردهم عن تركها دون استغلال بقصد المضاربة عليها والذي يعرقل الملكية عن أداء وظيفتها الاجتماعية بما يضر بمصلحة المجتمع.

وكان التنظيم التشريعي الذي أتى به المشرع بموجب القانون الأخير هو مما يدخل في نطاق سلطته التقديرية في تنظيم الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية في مجال الإسكان، والتي يتمثل جوهرها في المفاضلة بين البدائل المختلفة التي تتزاحم فيما بينها على تنظيم

موضوع محدد، فيرجح من بينها ما يراه أكفل لتحقيق المصالح المشروعة التي قصد إلى حمايتها، فارتأى المشرع فرض الرسم سالف البيان باعتباره من التكاليف المالية التي يجوز فرضها على رأس المال، والتي دفعت إليها ضرورة اجتماعية ملحة هي قلة الأراضي المتوفرة وارتفاع أسعارها، قاصداً من ذلك تحقيق مصلحة عامة أولى بالرعاية من المصلحة الخاصة للأفراد، مراعياً أن هذا الرسم لا يستطيل إلى كل ما يملكه الشخص من تلك الأراضي، إذ استبقى لمالكها مساحة ألف وخمسمائة متر مربع غير محملة بعبء هذا الرسم، وجاءت زيادة الرسم سنوياً لمدة ثلاث سنوات فقط حتى يتناسب مع التصاعد المطرد في أسعار الأراضي، وتقف هذه الزيادة ببلوغ الرسم مائة دينار في السنة للمتر المربع، فلا يكون من شأن هذا الرسم أن يصيب حق الملكية الخاصة في جوهره، كما أنه لا يتعارض مع حق المالك في التصرف في ملكه إذ يظل هو صاحب الحق في التصرف في الأراضي المملوكة له مادام أنه قد سدد الرسوم المستحقة عليها، كما يجوز له في حالة التعثر عن سداد تلك الرسوم التقدم بطلب بيعها كلها أو جزء منها ويتم استيفاء قيمة الرسوم المستحقة للدولة من قيمة العقار المبيع.

ولا يصح القول بأن هذه الزيادة التصاعدية في مقدار الرسم تؤدي إلى هلاك رأس المال وزواله، وأنها تعد نزعاً لملكية الأراضي من يد أصحابها ومصادرة لها دون تعويض عادل، ذلك أن فرض رسم على تلك القسائم لا يؤدي إلى نزع ملكيتها من يد أصحابها أو مصادرتها، وإنما هو عبء مالي يفرضه المشرع عليهم مقابل استمرار احتفاظهم بها كأرض فضاء غير مستغلة مع حاجة المواطنين إليها، مع الأخذ في الاعتبار قيام الدولة بتوصيل خدمات البنية التحتية والكهرباء لتلك الأراضي بنفقات من لدنها بما يعود بالنفع الخاص على ملاكها والذي يتمثل في تصاعد أسعارها بمرور الزمان بسبب تمتعها بالمرافق والخدمات وتميزها بتلك التحسينات، وجاء فرض هذا الرسم في نطاق السلطة

التقديرية للمشرع، متفقاً مع الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، قاصداً منها تحقيق مصلحة عامة هي مواجهة الاحتكار والمضاربة على تلك الأراضي، ويكون على أصحابها إذا أرادوا الاحتفاظ بها دون استغلال أو التصرف فيها سداد الرسوم المستحقة عليها، فلا يكون التنظيم التشريعي سالف البيان قد تضمن نزعاً للملكية أو مصادرة لها، كما أنه ليس من شأنه في ذاته أن يؤدي إلى هلاك رأس المال أو زواله كلية.

وحيث إنه عن النعي على القانون المطعون فيه بانطوائه على إخلال بمبدأي العدالة والمساواة، فهو مردود بما هو مقرر – في قضاء هذه المحكمة – من أن المساواة أمام القانون تتحقق بتوافر شرطي العمومية والتجريد في القاعدة القانونية، وأن الأصل في مجال التشريعات المنظمة للحقوق أن المشرع يملك بسلطته التقديرية وضع شروط تتحدد بها المراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد امام القانون، وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة، بحيث إذا توافرت هذه الشروط في طائفة من الأفراد وجب إعمال المساواة بينهم لتماثل ظروفهم ومراكزهم القانونية. وكانت الرسوم سالفة البيان قد انتظمتها قاعدة موحدة تطبق على جميع الملاك الذين تماثلت مراكزهم القانونية وفقاً للشروط التي وضعها المشرع في هذا الشأن بغير تمييز بينهم، وبغض النظر عن قيمة الأراضي التي يملكونها أو موقعها أو حجمها، بقصد تحقيق الأغراض التي استهدفها وهي إيجاد حل لمشكلة الإسكان، تحقيقاً لمصلحة عامة روعي فيها تحقيق التوازن بين صالح الجماعة ومصلحة الأفراد، فلا يكون بذلك قد أخل بقواعد العدالة الاجتماعية والمساواة.

وحيث إنه عن الادعاء بأن فرض الرسم المشار إليه هو بمثابة عقوبة توقع على المالك لمجرد ملكيته لما يزيد على ألف وخمسمائة متر فهو غير صحيح، ذلك أن هذا الرسم هو من التكاليف المالية التي يجوز للمشرع فرضها على رأس المال، فلا يعد عقوبة توقع على المالك وليس له وطأة الجزاء، أما حظر إتمام إجراءات نقل الملكية أو إصدار

توكيل بالتصرف في أي من القسائم التي لم تسدد عنها الرسوم، فهي تدابير قررها المشرع لضرورة تبررها إذ يتوخى بها حث ملاك الأراضي على المبادرة إلى سداد الرسوم المستحقة عليها، وعدم تهربهم من أدائها، حتى يتحقق الغرض من فرضها وهو استغلال تلك الأراضي بالبناء عليها أو بيعها لمن يقوم باستغلالها مما يساهم في حل مشكلة الإسكان، وهي تدابير فرضها القانون مباشرة ولم يترك للجهة الإدارية تقدير فرضها، وتنقضي فور استنفاد الغرض منها بسداد الرسوم المستحقة، فهي مؤقتة بطبيعتها يتوقف تطبيقها على إرادة المالك نفسه، فمتى سدد الرسم زال الحظر فوراً، فلا تنطوي بذلك على إخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية أو مخالفة لأصل البراءة. وما تضمنته المادة (٣) من القانون من حظر تعامل الشركات والبنوك والمؤسسات في قسائم السكن الخاص فقد جاء بقصد منع احتكارهم لهذه القسائم واتجارهم فيها مما يساعد على الحد من غلاء أسعارها، دون أن يمنع ملاك تلك القسائم من التعامل مع غيرهم من الأفراد بكافة التصرفات، فلا يكون هذا الحكم قد تضمن مساساً بحق الملكية.

وبالترتيب على ما تقدم، تضحى المطاعن سالفة البيان الموجهة إلى نصوص القانون المطعون فيها على غير أساس سليم من الوجهة الدستورية، ومن ثم يتعين القضاء برفض الطعن ومصادرة الكفالة.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: برفض الطعن، مع مصادرة الكفالة.

أمين سر الجلسة **رئيس المحكمة**

البورصة تواصل المكاسب الهادئة

62.8 مليون دينار ارتفاع في القيمة السوقية إلى 53.092 مليار

رغم التراجعات وجني الأرباح مكاسب المؤشرات من بداية العام قياسية

الشركات تبحث عن فرص تشغيلية محلياً وتترك أسعار الأسهم والتقييم للمستثمرين

الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص تتوسع مع طرح منطقتي المرقاب وشاطئ الصليبخات للمطورين

كتب محمود محمد:

غلبت الأسهم المرتفعة وذات الأداء الإيجابي الأسهم المتراجعة التي لا تزال تشهد عمليات بيع وجني أرباح ويغيب عنها صناع السوق والمبادرين وكبار الملاك.

لكن الملاحظ أنه بالرغم من التراجعات الكبيرة التي شهدها السوق منذ اندلاع موجة التصحيح، لا تزال المؤشرات كافة تحتفظ بمكاسب قياسية وجيدة من بداية العام، حيث تبلغ مكاسب الرئيسي 50 +23.08 % والسوق الأول +20.45 % والعام +20.27 % والرئيسي +19.49 %.

مكاسب السوق الهادئة مع مستويات القيمة المتذبذبة بين الصعود والتراجع تعكس تباين النظرة، لكن في ذات الوقت هناك استقرار نسبي ونفسي تجاه السوق والفرص، حيث تؤكد مصادر استثمارية متابعة أن هناك يومياً فرص ومكاسب جيدة يحققها المستثمرون والمضاربون، في خضم الأمواج المتلاطمة ما بين مضاربات سريعة وشراء مؤسسي وتبديل مراكز في السوق الأول، إذ يشهد السوق خطوات مؤسسية راسخة مستقرة هادئة نحو استعادة الثقة تدريجياً، خصوصاً وأن القناعة تجاه الإطار العام للاقتصاد والخطوات الإصلاحية الجادة هي الداعم الأكبر والمحفز الرئيسي إلى جانب نمو أعمال وأنشطة وأرباح الشركات وتواصل الصفقات الكبرى والإنفاق المحلي.

أمس كانت شركة الاستهلاكية القابضة تعلن عن فرص استثمارية في قطاع تشغيلي بامتياز وله مستقبل جيد وهو قطاع التعليم، وفي الإطار ذاته تسعى كفيك لإغلاق ملف الدمج مع شركة رساميل لتكوين كيان مالي ضخم، والكابلات تتلقى طلبات شراء، والمناقصات تتواصل على مختلف الشركات، وهو ما سبق وأن تمت الإشارة إليه بأن مؤشر الأعمال والأنشطة يختلف عن مزاد ونفسية المضاربين والمستثمرين عموماً الذين تحركهم عوامل جانبية بالإضافة إلى الأرقام.

السوق يبدو منقسماً بين المضاربين والمستثمرين المؤسسين قصيري وطويلي الأجل، فيما هناك شركات تعمل بجد واجتهاد على حجز موطئ قدم استثماري لها على خارطة المشاريع والفرص المتاحة، خصوصاً في مجالات تشغيلية.

ومع بشارة وزير الإسكان بأن قانون التمويل العقاري في مراحله النهائية، إضافة إلى إمكانية طرح منطقتي المرقاب وشاطئ الصليبخات على المطور العقاري، فإن هذه الإجراءات ستشكل فرص استثمارية هي الأفضل والأعلى جدوى، وستكون من أكبر وأهم محركات السوق.

أمس وسط تداولات نشطة على صعيد القيمة والشركات المرتفعة، نمت قيمة التداولات 8.8 %، وكمية الأسهم المشمولة بالتداول 23.5 %، والصفقات 6.1 %، وبلغت مكاسب السوق 62.8 مليون دينار، وأغلقت القيمة الرأسمالية عند 53.092 مليار دينار.

وكانت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت قد تباينت عند إغلاق تعاملات الأربعاء، وسط صعود لـ 7 قطاعات.

ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.15 %، وزاد «العام» بـ 0.12 %، ونما «الرئيسي 50» بنحو 0.36 %، بينما انخفض المؤشر «الرئيسي» بـ 0.04 %، عن مستوى أمس الثلاثاء.

سجلت البورصة الكويت تداولات في تلك الأثناء بقيمة 85.95 مليون دينار، وزعت على 381.65 مليون سهم، بتنفيذ 21.44 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاعاً بـ 7 قطاعات على رأسها عقار بـ 1.96 %، بينما تراجعت 6 قطاعات أخرى في مقدمتها السلع الاستهلاكية بـ 7.12 %.

ومن بين 61 سهماً مرتفعاً تصدر سهم «اكتتاب» القائمة الخضراء بـ9.25 %، بينما جاء «مراكز» على رأس تراجعات الأسهم البالغ عددها 50 سهماً بنحو 10.65 %، واستقر سعر 18 سهماً.

وجاء سهم «تنظيف» على رأس نشاط التداولات بحجم بلغ 54.20 مليون سهم، وسيولة بقيمة 6.61 مليون دينار.

هيئة أسواق المال توافق على مشروع دمج «كفيك» و «رساميل»

كفيك تضم رساميل مقابل 53.420 مليون سهم جديدة بقيمة إسمية 5.342 ملايين دينار

وافقت هيئة أسواق المال على مشروع عقد الاندماج عن طريق الضم بين شركة كفيك للاستثمار وشركة رساميل للاستثمار، بحيث تكون شركة كفيك للاستثمار هي الشركة الدامجة، وتكون شركة رساميل للاستثمار هي الشركة المندمجة.

واستنادًا إلى نتائج تقرير مقوِّم الأصول المستقل ورأي مستشار الاستثمار المستقل بشأن عدالة التقييم، ستقوم شركة كفيك للاستثمار بإصدار عدد 53,420,983 سهم لمساهمي شركة رساميل للاستثمار، مقابل أسهمهم البالغة 180,266,800 سهم، بحيث يُمنح كل سهم من أسهم شركة رساميل للاستثمار (0.2963439913) سهم من أسهم شركة كفيك للاستثمار.

شركة رساميل شركة ناجحة وتملك العديد من الأصول والعملاء ووحدة أبحاث وستمثل محطة جديدة في مسيرة شركة "كفيك".

تعتبر الخطوة من الخطوات الجريئة والمقدامة في السوق المحلي، وتشهد توافق بين الملاك على الدمج الطوعي لتكوين كيان قوي تنافسي.

خطوة الدمج تعتبر صفقة ناجحة لمساهمي الشركتين، وستكون بداية ميلاد كيان استثماري أكثر قوة ومرونة وأقل تكلفة تشغيلية، ومع هيكل ملاك كفيك المستقر والمليئ مالياً سيكون مستقبل الكيان الجديد في السوق المحلي تنافسي في ظل تكامل الخدمات من وساطة وخدمات تمويلية وإدارة أصول.

وتبلغ القيمة الإسمية للأسم الجديدة التي ستصدرها "كفيك" 5.342.098 ملايين دينار.

هذا وستخضع عملية الاندماج لموافقة الجمعية العامة غير العادية لكل من الشركتين "كفيك ورساميل" ، والتي سيُحدَّد موعد انعقادها لاحقًا.

إفصاحات البورصة

عمومية «متحدة» توافق على تعديل أغراضها

وافقت الجمعية العامة غير العادية لشركة العقارات المتحدة على تعديل المادة 5 من عقد التأسيس، والمادة 4 من النظام الأساسي للشركة والخاصة بأغراضها، وتصبح أغراض الشركة بعد تعديل المادة 41 غرضاً.

ويكون للشركة مباشرة تلك الأعمال في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة، ويجوز لها أن تمارس أعمالاً متشابهة أو مكملة أو لازمة أو مرتبطة بأغراضها.

وكانت «متحدة» قد حققت خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي ربحاً بـ 4.91 مليون دينار، بانخفاض 7.48 % عن مستواه في الفترة ذاتها من العام السابق البالغ 5.30 مليون دينار.

«ستاندرد آند بورز» تؤكد تصنيفات بنك بوبيان A

أكدت وكالة ستاندرد آند بورز للتقييمات الائتمانية تصنيف بنك بوبيان الائتماني طويل الأجل للمصدر عند "A"، والوضع الائتماني المستقل عند "bbb+"، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

ووفقاً لتوقعات الوكالة سيتواصل الطلب القوي على التمويل خلال عام 2026 في ضوء تحسن البيئة الاقتصادية المحلية. كما ستعزز أسعار الفائدة المنخفضة أيضاً من الفرص التمويلية.

كما تعكس تصنيفات بنك بوبيان علامته التجارية القوية لخدمات الأفراد والخدمات المصرفية الإسلامية في دولة الكويت، إذ توسع البنك بصورة متسارعة في الكويت، بما تجاوز معدلات النمو السائدة في القطاع، مدعوماً بإستراتيجيته التي تركز على الخدمات الرقمية وانتشاره بين الشباب الكويتي.

وتتوقع وكالة ستاندرد أند بورز أيضاً استمرار قوة رأس مال البنك، مع مواصلة استقرار مؤشرات جودة أصول البنك.

«ميزان» : تسهيلات ائتمانية بقيمة 41.5 مليون دينار

حصلت شركة ميزان القابضة على عدة تسهيلات ائتمانية متجددة غير مكفولة بضمان قصير الأجل، ومنها قرض من أحد البنوك الكويتية بقيمة 41.5 مليون دينار.

وأشارت «ميزان» إلى أن تلك التسهيلات تُمثل استبدال لتمويل قائم حالياً لدى بنك آخر.

ونوهت بأنه لا يوجد أثر مالي جوهري في الوقت الحالي، فالدين لم ينتشأ أي التزام جديداً في الالتزامات المالية المترتبة على الشركة، بل حل محل دين آخر بهدف خفض تكلفة خدمة الدين.

وكانت «ميزان» قد حققت أرباحاً خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي بقيمة 13.45 مليون دينار، مقابل 11.15 مليون دينار أرباح الفترة ذاتها من عام 2024، بزيادة سنوية 20.6 %.

إفصاحات البورصة

«الأهلي» الكويتي: إصدار سندات بنحو 30 مليون دينار

أعلن البنك الأهلي الكويتي استيفاء جميع الموافقات الرقابية اللازمة من قبل هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي لإصدار سندات دين مساندة بالدينار الكويتي، ضمن الشريحة الثانية من رأس المال بقيمة لا تتجاوز 30 مليون دينار كويتي.

تتألف تلك السندات من سندات بقيمة 15 مليون دينار بفائدة ثابتة، وأخرى بنفس القيمة ولكن بفائدة متغيرة، علماً بأن «الأهلي» أبدى رغبته ببدء فترة الاكتتاب في السندات المقترحة للمستثمرين المحتملين في 27 نوفمبر 2025، وذلك عن طريق طرح خاص.

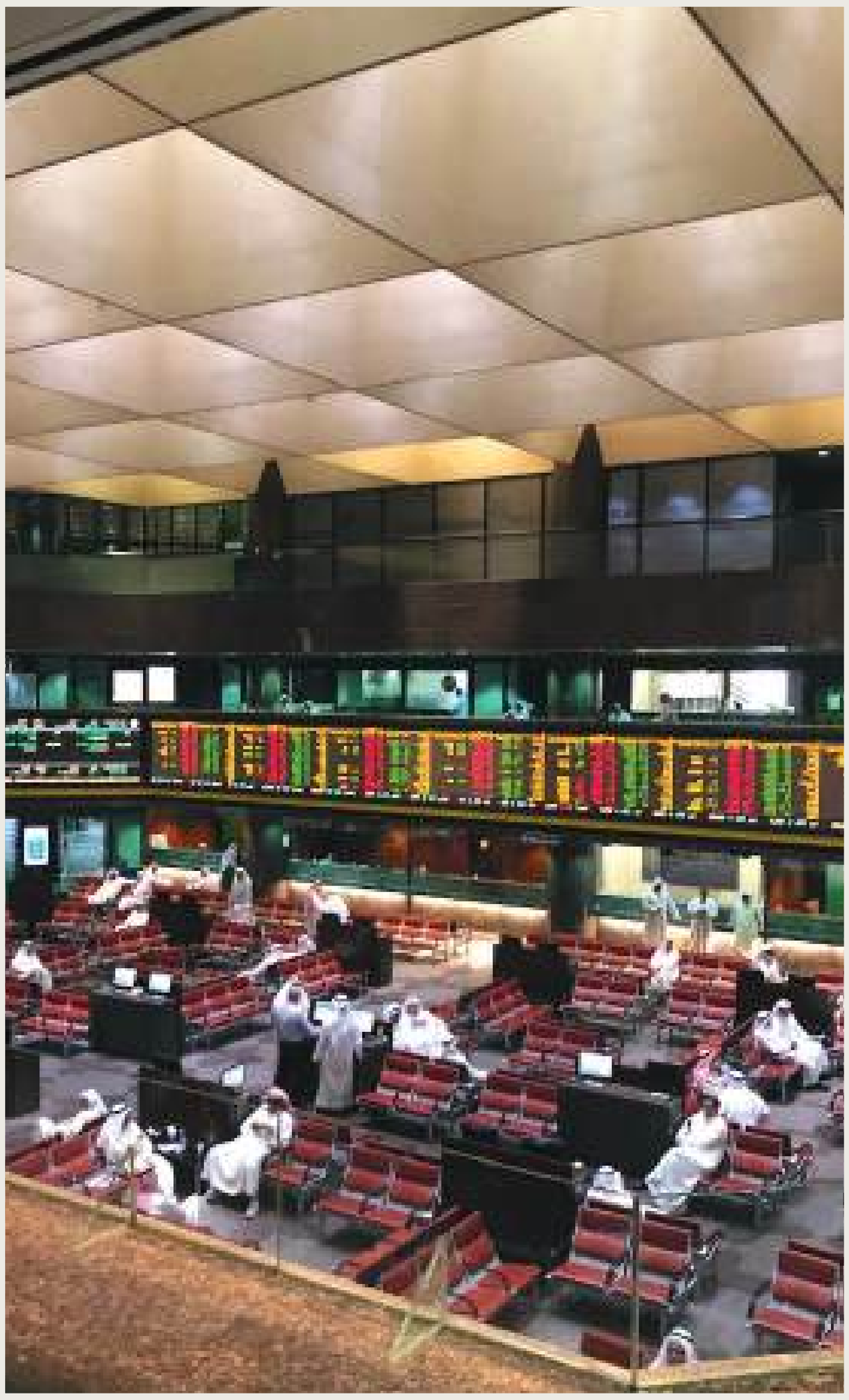

بورصة الكويت: تغير في هيكل ملكية «ميزان»

كشف التقرير اليومي للتغير في الإفصاحات عن بورصة الكويت وجود تغير في هيكل ملكية شركة ميزان القابضة.

وأوضح أن شركة كي كابيتال لبيع وشراء السندات رفعت ملكيتها في شركة ميزان القابضة بطريقة مباشرة وغير مباشرة من 12.21 % إلى 12.79 %.

يُشار إلى أن رأس مال «ميزان» يبلغ 31.13 مليون دينار، موزعاً على أسهم بـ 311.33 مليون سهم، وتعد شركة الوزان كابيتال لبيع وشراء الأسهم أكبر مساهم في الشركة بـ 35.54 %، وتليها شركة كي كابيتال لبيع وشراء السندات.

«استهلاكية» تستهدف قطاع التعليم باستثمار نوعي

أعلنت شركة الوطنية الاستهلاكية القابضة توقيع اتفاقية شراء لإحدى صفقتين – أعلنت عنهما الشركة قبل يومين- مع شركة المجموعة الإنجليزية العالمية القابضة؛ وذلك للاستحواذ على نسبة 100 % من الشركة محل الاستحواذ من خلال الشركة الأم «استهلاكية».

وتتلخص تفاصيل الصفقة في امتلاك شركة المجموعة الإنجليزية العالمية القابضة حالياً نسبة 60 % من مشروع (J6-F Private School) الخاصة بتطوير وتشغيل مدرسة خاصة في منطقة جابر الأحمد لمدة 35 سنة حسب قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص مع الهيئة العامة للرعاية السكنية.

ولفتت "استهلاكية" إلى أنه جاري العمل على تحويل نسبة 15 % إضافية من المشروع إلى شركة المجموعة الإنجليزية العالمية القابضة؛ ليصبح إجمالي ملكيتها 75 %.

وبموجب اتفاقية الشراء، ستبلغ نسبة ملكية الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة في مشروع (J6-F Private School)المدرسة الخاصة الواقعة في جابر الأحمد 75 %.

وتبلغ حصة "استهلاكية مقابل عقد الشراكة المتعلق بمدرسة جابر الأحمد لنسبة الـ 75 % من المشروع مبلغ 3.35 مليون دينار، تم سداد 2.68 مليون دينار منها تُمثل 60 % من قيمة المشروع على أن يتم سداد المبلغ المتبقي بعد استكمال تحويل نسبة الـ 15 % إلى ملكية شركة المجموعة الإنجليزية.

الشركة تستهدف مباشرة أعمال البناء خلال الأشهر القليلة القادمة، فتاريخ الافتتاح المدرسة المستهدف واستقبال الطلبة مُحدد في سبتمبر/ أيلول 2027.

ويبلغ إجمالي المبالغ الإضافية المتوقع أن تدفعها "استهلاكية" فوق ثمن عقد الشراكة 7.88 مليون دينار كويتي خلال السنوات الثلاث القادمة، وتشمل تكلفة بناء المدرسة وتشغيلها.

وتضمن اتفاقية الشراء نصاً يقضي بأن جميع الالتزامات الواقعة على شركة المجموعة الإنجليزية، وجميع الإيرادات المستحقة لها والخاصة بأنشطتها خارج مشروع (J6-F Private School)، سيلتزم بها الطرف البائع كاملةً.

ويحق لشركة المجموعة الإنجليزية العالمية القابضة شراء نسبة الـ 25 % المتبقية في المشروع بعد مرور 3 سنوات من تشغيل المشروع؛ وذلك بعائد مركب قدره 12 % سنوياً من الشريك.

وستقوم شركة المجموعة الإنجليزية العالمية القابضة بالتعاقد مع إحدى الشركات المتخصصة لإدارة المشروع بالكامل، بحيث تتحمل الشركة المشغلة تحقيق مؤشرات أداء رئيسية (KPI) محددة؛ للوصول بالقيمة العادلة المتفق عليها للاستثمار في عام 2031.

ونظراً لطبيعة هذا التعاقد، سيترتب عليه دخول الطرف المشغّل بحصة 10 % في المشروع؛ مما سيؤدي إلى انخفاض ملكية "استهلاكية" غير المباشرة من 75 % إلى 68.18 %، وفي حال قيام شركة المجموعة الإنجليزية العالمية القابضة بشراء 25 % من الشريك، ستصبح ملكية "استهلاكية" 90 %، علماً بأن الصفقات لا تزال تتطلب موافقة الجهات الرقابية.

وذكرت "استهلاكية" أنه سينتج عن المشروع تحقيق نتائج تشغيلية سيتم إدراجها ضمن البيانات المالية للشركة خلال مده الانتفاع.

إفصاحات البورصة

«جي تي سي» تسهيلات غير نقدية بقيمة 14.2 مليون دينار

أعلنت شركة جي تي سي لوجستيك للنقليات والمناولة تجديد عقد تسهيلات ائتمانية مع أحد البنوك المحلية بغرض تمويل أنشطة الشركة.

جاءت التسهيلات النقدية بقيمة 800 ألف دينار كويتي، والتسهيلات غير النقدية بقيمة 14.2 مليون دينار كويتي، وبلغ حد لتبادل العملات الأجنبية بقيمة 4 ملايين دينار كويتي.. وأوضحت أن الأثر المالي سوف يظهر في البيانات المالية للشركة طبقاً لما يتم استخدامه من قيمة القرض.

عمومية لـ «مخازن» لتعديل الإسم في التنظام الأساسي وعقد التأسيس

تناقش الجمعية العامة غير العادية لشركة أجيليتي للمخازن العمومية في 18 ديسمبر 2025، تعديل المادة 2 من عقد التأسيس، والمادة 1 من النظام الأساسي.

وسيتم التعديل ليُصبح اسم الشركة هو المخازن العمومية (شركة مساهمة كويتية عامة) ويُشار إليها فيما يلي بلفظ الشركة.

وحددت «مخازن» يوم 28 ديسمبر المقبل كتاريخ مؤجل للجمعية في حال عدم اكتمال النصاب القانوني بالاجتماع الأول.

يُشار إلى أن الشركة قد عدلت في الشهر الحالي اسمها المختصر من «أجيليتي» إلى «مخازن».

ووفق آخر بيانات معلنة، فقد سجلت «مخازن» إجمالي ربح خاص بمساهمي الشركة الأم خلال الثلاثة أشهر المنتهية بـ 30 سبتمبر الماضي بقيمة 82.65 مليون دينار، مقارنةً بـ 10.09 مليون دينار في الربع الثالث من عام 2024.

«منازل» لم تعرض قرارات «الأسواق» على المساهمين

تسلمت شركة منازل القابضة إخطاراً من هيئة أسواق المال بشأن وقوع مخالفة.

المخالفة تتعلق بعدم قيام الشركة بعرض عدد من قرارات الهيئة على مساهمي الجمعية العامة للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2023 والمنعقدة بتاريخ 13 يونيو 2024.

وجاء ذلك خلال التفتيش الميداني الذي تم إجراؤه على الشركة من قبل إدارة الرقابة الميدانية بهيئة أسواق المال خلال الفترة من 21 سبتمبر 2025 إلى 9 أكتوبر 2025

نقل 100.82 ألف سهم «أرزان»

أعلنت شركة مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار تعامل شخص مطلع على أسهمها.

وتم التعامل عن طريق نقل نوال سامي أحمد بدار مدير إدارة المخاطر ملكية 100.82 ألف سهم إلى محفظتها الخاصة؛ ليصل رصيد الأوراق المالية بعد ذلك إلى عدد الأسهم المذكور.

استقالة مبارك الحمدان من «الكوت»

أعلنت شركة الكوت للمشاريع الصناعية استقالة عضو مجلس إدارتها مبارك علي الحمدان.

الاستقالة ستكون اعتباراً من تاريخ أمس الأربعاء؛ ولأسباب شخصية.

وقالت الشركة إنه سوف يتم عرض الاستقالة على مجلس الإدارة في الاجتماع المقبل، واتخاذ الإجراءات اللازمة.

انخفضت أرباح «الكوت» في الربع الثالث من عام 2025 بنسبة 18.5 % سنوياً، عند 1.77 مليون دينار، مقابل 2.18 مليون دينار ربح الربع نفسه من عام 2024.

إفصاحات البورصة

الهامش الربحي المتوقع بين 4 % إلى 6 %

«كابلات» تتسلم طلب شراء بـ 2.6 مليون دينار

تسلمت شركة مجموعة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية طلب شراء من أحد العملاء بـ 2.59 مليون دينار.

يختص الطلب بتوريد كابلات ضغط متوسط ومنخفض.

ولفتت «كابلات» إلى أن الأثر المالي المتوقع من الطلب يتمثل في تحقيق أرباح تشغيلية بنسبة تتراوح بين 4 % إلى 6 % خلال عام 2026.

«الهيئة» توافق لـ «المعدات» على تمديد عملية زيادة رأس المال 3 أشهر

حصلت شركة المعدات القابضة على موافقة هيئة أسواق المال على تمديد مدة إتمام عملية زيادة رأس المال لـ 3 أشهر.

ونوهت «المعدات» بأنه لا يوجد أثر مالي لتلك المعلومة الجوهرية.

يُشار إلى أن الجمعية العامة غير العادية لـ «المعدات» صادقت في 5 أغسطس 2025 على تعديل رأس المال بالخفض لإطفاء خسائر متراكمة، ثم الزيادة إلى 10 ملايين دينار. وتبع ذلك صدور موافقة هيئة أسواق المال على ما ورد في نشرة الاكتتاب لأسهم زيادة رأس المال الأسبوع الماضي.

«ستاندرد آند بورز» تؤكد تصنيف بنك برقان مع نظرة مستقبلية مستقرة

أكدت وكالة ستاندرد أند بورز العالمية للتقييمات الائتمانية تصنيف بنك برقان، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

يأتي ذلك الإجراء في أعقاب رفع الوكالة تصنيف دولة الكويت على أساس التقدم في الإصلاحات، مع نظرة مستقبلية مستقرة، مما يعكس زخم الإصلاحات وانخفاض قيود التمويل المالي الذي سيدعم النمو الاقتصادي في البلاد.

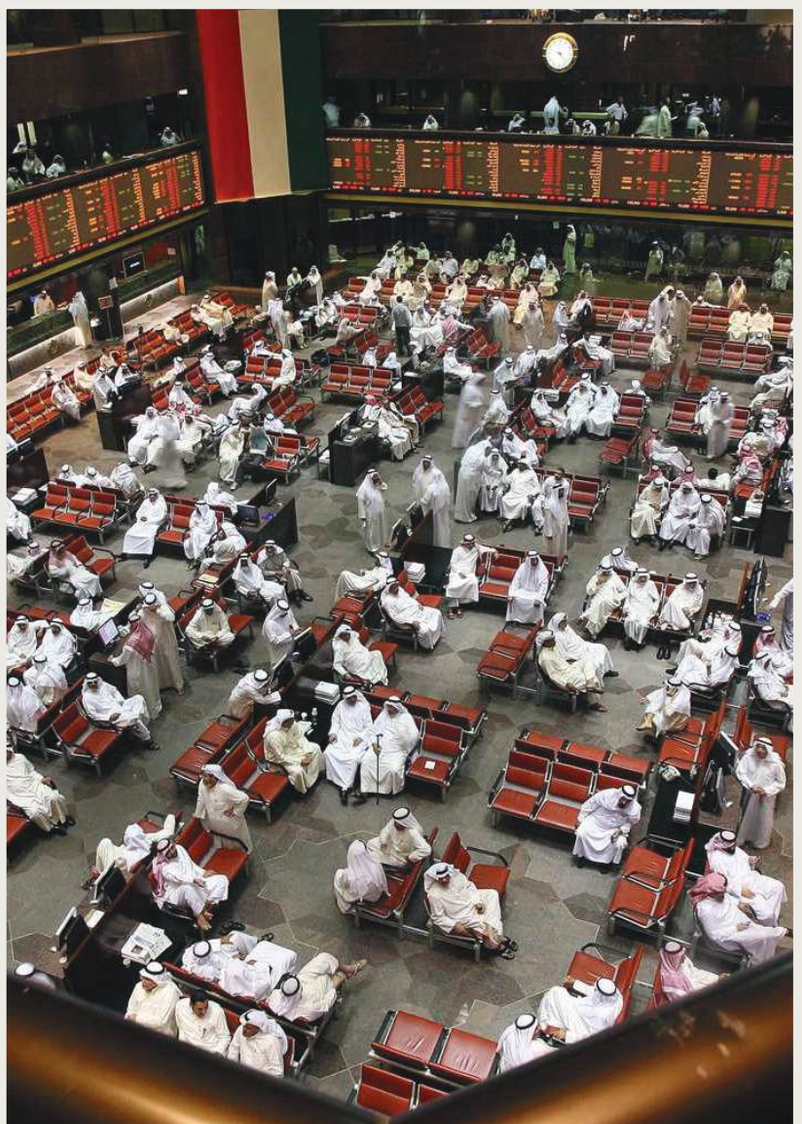

بودي يستقيل من كل مناصبه في «إمتيازات»

أعلنت شركة الامتيازات الخليجية القابضة استقالة عبد الله جاسم عبد الله بودي من عضوية مجلس الإدارة ومن رئاسة لجنة الترشيحات والمكافآت، وقد تم قبول الاستقالة بالإجماع.

أوضحت الشركة أنه استناداً إلى الأنظمة والإجراءات المعمول بها ذات الصلة، تم استدعاء خالد وليد خالد المضف عضو مستقل (احتياط) ليحل محل عبد الله جاسم عبد الله بودي في مجلس الإدارة.

وكشفت أن ذلك لاستكمال فترة العضوية المتبقية، كما قرر مجلس الإدارة تكليف خالد وليد خالد المضف برئاسة لجنة الترشيحات والمكافآت اعتباراً من تاريخه.

«فيتش» تثبت تصنيفات «بيتك» طويل ألأجل عند A

ثبتت وكالة فيتش للتقييمات الائتمانية تصنيف بيت التمويل الكويتي "بيتك"؛ لقدرة المصدر على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل عند "A" مع نظرة مستقبلية مستقرة؛ بما يعكس الدعم الحكومي المحتمل إذا لزم الأمر.

وأكدت الوكالة تصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل عند "F1" والدعم الحكومي عند "a".

كما ثبتت القدرة على الاستمرار عند "bbb-"، وقدرة المصدر على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (باستثناء الدعم الحكومي) عند "F3".

يشير التصنيف "A" إلى توقعات مخاطر منخفضة فيما يتعلق بعدم الوفاء بالالتزامات، وتعد القدرة على سداد الالتزامات المالية قوية، وقد تكون هذه القدرة مع ذلك أكثر عرضة للتأثر بالظروف التجارية أو الظروف الاقتصادية المعاكسة من التصنيفات الأعلى.

كما يشير التصنيف "F1" إلى أقوى قدرة جوهرية على سداد الالتزامات المالية في الموعد المحدد، ويمكن إضافة الرمز "+" للإشارة إلى أية خصائص ائتمانية قوية بشكل استثنائي.

ويعكس التصنيف "bbb" إلى احتمالات جيدة للقدرة المتواصلة على الاستمرار، وتكون أساسيات المؤسسة المالية كافية، بحيث يوجد احتمال منخفض بأن تضطر إلى الاعتماد على دعم استثنائي لتجنب عدم الوفاء بالالتزامات، ومع ذلك، من المرجح أن تؤدي الظروف الاقتصادية أو التجارية المعاكسة إلى إضعاف هذه القدرة.

وتصنيف الجودة الائتمانية أساسية جيدة يشير إلى احتمالية عالية جداً لتلقي الدعم الخارجي يحظى مقدم الدعم المحتمل بتصنيف عالٍ جداً، ولديه على الأقل رغبة عالية لدعم المؤسسة المالية المعنية.

وحسب آخر بيانات معلنة، فقد سجل "بيتك" ربحاً في التسعة أشهر الأولى من العام الحالي بقيمة 492.69 مليون دينار، مقارنةً بـ 482.93 مليون دينار ربح الفترة نفسها من العام المنصرم، بزيادة 2 %.

«جي إف إتش» تشتري 3.1 مليون سهم خزينة

أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية للمساهمين والأسواق شراء 3.10 مليون سهم من أسهمها (أسهم خزينة).. وأشارت إلى أن عدد أسهم الخزينة ارتفع بعد عملية الشراء من 246.23 مليون سهم بما يعادل 6.425 % من الأسهم الصادرة إلى 249.33 مليون سهم بما يُعادل 6.505 % من الأسهم الصادرة وذلك حتى 25 نوفمبر 2025.. وذكرت «جي إف إتش» أن نسبة الأسهم المشتراة حديثاً مُثلت 0.081 % من رأس المال المُصدر، وبلغ عدد الأسهم المتبقية للشراء 133.93 مليون سهم.

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يواصل الهبوط بختام التعاملات رغم تحسن مستويات السيولة

واصل سوق الأسهم السعودية «تداول» أداءه السلبي بنهاية جلسة الأربعاء وسط هبوط شبه جماعي للقطاعات، بقيادة البنوك الاتصالات والطاقة، وخالف قطاع المواد الأساسية الاتجاه، وسط تحسن بالسيولة.

وأغلق المؤشر العام للسوق «تاسي» متراجعا 0.48 % فاقدا 51.24 نقطة من قيمته، هبطت به إلى مستوى 10,635.38 نقطة.

وصاحب تراجعات السوق الأربعاء، ارتفاعا بحركة التداولات بالمقارنة بجلسة الثلاثاء، حيث بلغت السيولة نحو 5.5 مليار ريال، من خلال 276.28 مليون سهم، مقابل 4.02 مليارات ريال، 183.62 مليون سهم، بنهاية جلسة الثلاثاء.

20 مليار ريال خسائر سوقية

وعلى مستوى القيمة السوقية خلال تعاملات الأربعاء فقد رأس المال السوقي نحو 20.71 مليار ريال، لتصل القيمة السوقية بنهاية الجلسة إلى نحو 9.021 تريليون ريال، مقابل 9.041 تريليون ريال بجلسة الثلاثاء.

وبلغت خسائر شركة «أرامكو السعودية»- صاحبة أكبر وزن نسبي بالسوق- نحو 9.68 مليار ريال، إذ بلغت القيمة السوقية نحو 5.936 تريليون ريال، مقابل 5.945 تريليون ريال بجلسة الثلاثاء.

تراجع 17 قطاع

وجاءت خسائر المؤشر العام وسط هبوط 17 قطاعاً، تصدرهم قطاع العقارات بنسبة 2.74 %، كما تراجع قطاع البنوك بنسبة 0.61 %، كما هبط قطاع الاتصالات بنسبة 0.22 %، وانخفض أيضا قطاع الطاقة بنسبة 0.16 %.

وفي المقابل ارتفع أداء 4 قطاعات أخرى تصدرهم الأدوية بنسبة 1.66 %، كما ارتفع أداء قطاع المواد الأساسية بنسبة0.03 %.

وتراجع أداء 156 سهما، على رأسهم سهم «مسار» بنسبة 9.14 %، كما انخفض أداء سهم «أبومعطي» بنسبة 4.07 %، وسجل سهم «نسيج» تراجعا بنسبة 3.72 %.

وفي المقابل شملت المكاسب 90 سهماً، بصدارة سهم «نقي» بنسبة 4.69 %، كما ارتفع أداء سهم «الكابلات السعودية» بنسبة 4.34 %، وارتفع سهم رسن بنسبة 3.82 %.

وتصدر سهم «أمريكانا» التداولات من ناحية الحجم بنحو 63.6 مليون سهم، فيما كان سهم «مسار» الأنشط من حيث السيولة بنحو 1.170 مليار ريال.

السوق الموازي

وواصل السوق الموازي أداءه السلبي ليغلق مؤشر (نمو حد أعلى) متراجعا 0.64 %، بخسائر بلغت 154.89 نقطة، عند مستوى 23,898.85 نقطة.

156 شركة سعودية تفقد 20.7 مليار ريال من قيمتها السوقية

سجلت 156 شركة سعودية مدرجة في السوق الرئيسية لتداول خسائر سوقية خلال جلسة الأربعاء بواقع 20.71 مليار ريال، كان على رأسها «أرامكو السعودية»، و«الراجحي»، و«مسار» و«أكوار باور».

وتراجعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق الرئيسية لتداول السعودية إلى 9.021 تريليون ريال بنهاية تعاملات الأربعاء، مقارنة مع 9.042 تريليون ريال أمس الثلاثاء، فيما كانت تبلغ 9.247 تريليون ريال في جلسة الاثنين.

«أرامكو» و«الراجحي» يواصلان النزيف .. و«مسار» تلاحقهما

وواصلت شركة «أرامكو» و«مصرف الراجحي» تصدرهما الشركات السعودية المدرجة التي سجلت انخفاضا بقيمتها السوقية بنهاية تعاملات الأربعاء؛ مع تراجع قيمتهما السوقية بواقع 9.68 مليار ريال و4.4 مليار ريال على التوالي.

وتحول اتجاه «مسار» لخسائر سوقية بتعاملات الأمس بواقع 2.89 مليار ريال؛ بعد بيع صندوق الاستثمارات العامة حصة من أسهمه بالشركة.

«سليمان الحبيب» تتصدر مكاسب 90 شركة بأكثر من مليار ريال

وتصدرت «سليمان الحبيب» الشركات الرابحة بالسوق السعودي الأربعاء على مستوى القيمة السوقية (90 شركة)؛ مع ارتفاع قيمة رأس المال السوقي لها بأكثر من مليار ريال.

وحققت «معادن» مكاسب سوقية بقيمة 972.19 مليون ريال، تليها «سلوشنز» بواقع 828 مليون ريال، ثم «سابك» بواقع 750 مليون ريال.

كم تبلغ القيمة السوقية لـ «أرامكو» بعد استمرار انخفاضها؟

واستمرت شركة «أرامكو السعودية» على رأس الشركات المدرجة في المملكة كأعلى شركة بالقيمة السوقية رغم ما فقدته بتعاملات الأمس، حيث هبطت قيمتها السوقية إلى 5.936 تريليون ريال.

وظل «الراجحي» بالمرتبة الثانية بقيمة سوقية تبلغ 382 مليار ريال، ثم «معادن» بـ 240.52 مليار ريال، والبنك «الأهلي» بواقع 219.84 مليار ريال.

بورصات خليجية

مؤشر سوق دبي المالي يُنهي تعاملاته على تراجعات بنحو 14.27 نقطة

أغلق سوق دبي المالي تعاملات الأربعاء على تراجع محدود، لينهي المؤشر العام تداولاته عند مستوى 5808.72 نقطة، مسجلاً انخفاضاً قدره 14.27 نقطة، أي ما يعادل نسبة تراجع بلغت 0.245 %.

شهدت السوق نشاطاً ملحوظاً في مستويات السيولة، حيث بلغت القيمة الإجمالية للتداولات 550.41 مليون درهم، ناتجة عن تداول نحو 370.9 مليون سهم عبر 14,167 صفقة، وسجلت السوق تنفيذ صفقة كبيرة مباشرة بقيمة 10,050 مليون درهم، وشملت تداول 3 ملايين سهم.

وعلى صعيد أداء الأسهم، مال الاتجاه نحو السلبية؛ إذ تفوقت الأسهم المنخفضة التي بلغت 24 سهماً، على عدد الأسهم المرتفعة الذي اقتصر على 19 سهماً، بينما استقرت أسعار 6 أسهم دون تغيير.

أظهرت التعاملات أن التراجع في السوق كان متركزًا بشكل كبير في أسهم محددة تتبع قطاعات متنوعة، حيث قادت أسهم مثل "سكون" الانخفاضات، مسجلة تراجعاً قوياً بلغت 10 %.

بشكل عام، عكست البيانات المعلنة حالة من الضعف في أسعار تداول مجموعة من الشركات في السوق، هذه الحركة الهابطة أثرت على سعر إغلاق المؤشر العام للسوق.

أظهرت جلسة الأمس أن الصعود في السوق كان مدفوعًا بقوة في شركات الخدمات والاستثمار، حيث سجل سهم "طلبات" قفزة سعرية لافتة تجاوزت 5 %، مصحوبًا بحجم تداول ضخم.

بشكل عام، سيطرت قوة الشراء على تعاملات هذه الشركات، دافعة أسعارها نحو الأعلى وتعبيرًا عن ثقة المستثمرين في قيمتها المستقبلية.

أظهرت التعاملات أن أكبر المبالغ المالية المتداولة في السوق تركزت في شركات القطاعات الرئيسية، وفي مقدمتها قطاع العقارات والبنوك.

يشير هذا التركيز إلى أن السيولة الكبيرة في السوق تدور بشكل أساسي حول الشركات القيادية، حيث أن المستثمرين يوجهون جزءاً كبيراً من أموالهم نحو هذه الشركات ذات الثقل في الاقتصاد.

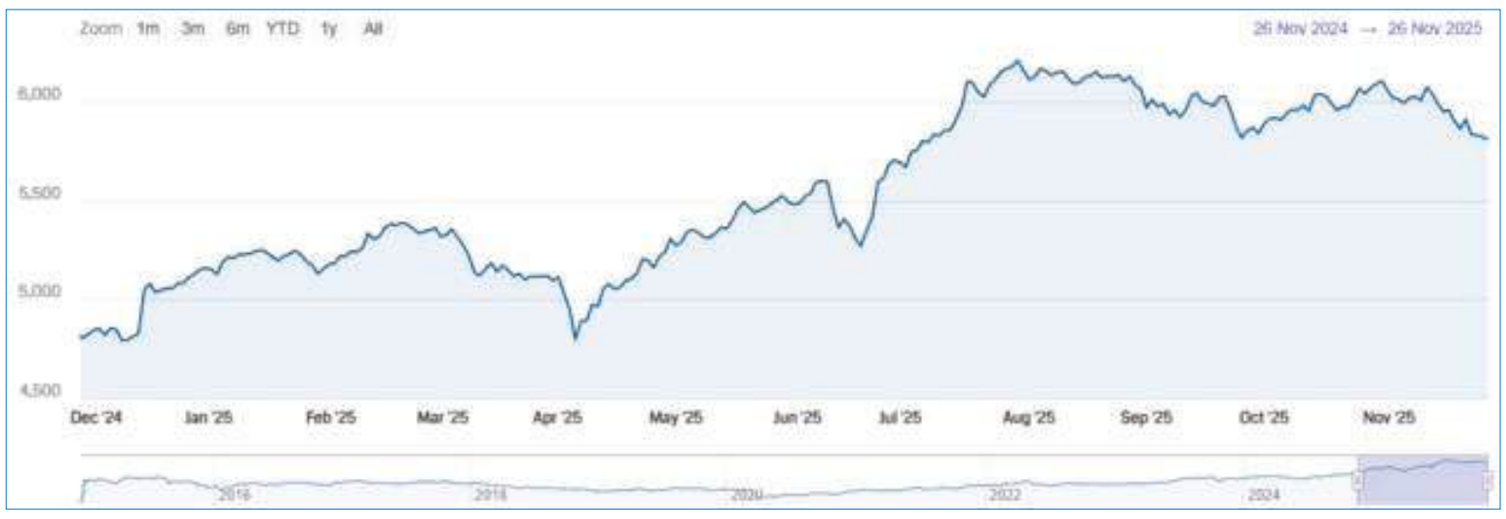

أظهرت البيانات أن العدد الأكبر من الأسهم التي تم تبادلها كان يتركز في شركات ذات أسعار منخفضة نسبياً، وعلى رأسها "والإثمار"

هذا التركيز الكبير في كمية التداول على أسهم منخفضة القيمة السعرية يشير إلى أن شريحة واسعة من المستثمرين كانت تستهدف تجميع أو تصريف كميات ضخمة من الأسهم بأعداد كبيرة.

أداء قطاعات السوق

هيمنت الحركة الهابطة على تعاملات معظم قطاعات السوق، وكان التراجع الأقوى والأكثر حدة مسجلاً في قطاع الخدمات الاستهلاكية الذي فقد أكثر من 3 % من قيمته.

بشكل عام، عكست حركة البيع والشراء اليوم اتجاهًا قوياً للهبوط في أسعار العديد من المجموعات الرئيسية للشركات. فقد خسرت غالبية القطاعات قيمتها، ما يعني أن الأسعار المتداولة لمعظم الأسهم كانت أقل في نهاية اليوم.

القيمة السوقية

سجلت القيمة السوقية لأسهم دبي 926.143 مليار درهم بختام تعاملات الأربعاء، مقابل 925.782 مليار درهم بختام تعاملات الثلاثاء، بمكاسب بلغت 361 مليون درهم.

اتجاهات المستثمرين

شهدت حركة التداول توزيعاً للأدوار بين المستثمرين الرئيسيين. فمن ناحية، كان هناك إقبال على الشراء من قبل الجنسيات الأجنبية، فيما كان سجل المستثمرون المواطنون صافي بيع.

أما من حيث فئات المستثمرين، فقد كانت الشركات هي الداعم الأقوى للسوق من خلال الشراء، في حين كانت كل من البنوك والأفراد هي الفئات الأكثر ميلاً للبيع.

بشكل عام، يشير الأداء العام لحركة المستثمرين إلى أن سوق دبي المالي يحافظ على قوة جاذبيته العالية، خاصة لدى أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة والمنظمة.

أسهم أبوظبي تخسر 4 مليارات درهم من قيمتها السوقية

أنهى المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات الأربعاء على انخفاض، عند مستوى 9,735.66 نقطة، مسجلاً تراجعاً قدره 25.64 نقطة، أي بنسبة انخفاض بلغت 0.263 %.

شهد السوق تداولات نشطة تجاوزت قيمتها الإجمالية 926.35 مليون درهم، وبلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة 304,013 مليون سهم، تم تنفيذها عبر 18,882 صفقة.

وعلى مستوى حركة الأسهم الفردية، كان الاتجاه السلبي هو الغالب؛ حيث سجلت 43 شركة تراجعاً في أسعارها، مقابل 31 شركة فقط حققت ارتفاعاً، بينما حافظت 11 شركة على أسعارها دون تغيير.

قادت أسهم محددة حركة التراجع في السوق، حيث سجلت خسائر قوية تجاوزت في بعض الحالات 4.8 %، كما حدث مع سهم بلدكو الذي تراجع بشدة.

بشكل عام، عكست التعاملات وجود سيطرة واضحة للبيع على أسعار مجموعة من الشركات، مما أدى إلى انخفاض قيمتها السوقية بشكل سريع.

شهدت جلسة التداول صعوداً قيادياً مدوياً، حيث حقق سهم عمان والإمارات للاستثمار القابضة قفزة سعرية استثنائية لامست 15 %.

بشكل عام، عكست تعاملات هذه الأسهم وجود تفاؤل قوي لدى المستثمرين، وهو ما تجسد في تحول الأسعار إلى الارتفاع الصاروخي.

أظهرت بيانات النشاط أن أكبر المبالغ المالية المتداولة في سوق أبوظبي تركزت بشكل ملحوظ في أسهم الشركات القيادية ذات الثقل الاقتصادي الكبير.

بشكل عام، كانت الحركة في السوق تتميز بـ تدفق مبالغ مالية ضخمة نحو مجموعة صغيرة من الأسهم، حيث تجاوزت قيمة تبادل الأسهم لكل شركة 74 مليون درهم. يشير هذا النشاط الكثيف إلى أن هناك اهتماماً استثنائياً ومستمراً من قبل المشترين والبائعين على حد سواء بهذه الأسهم.

أظهرت بيانات أحجام التداول أن الحركة الأكبر في كمية الأسهم المتداولة تركزت في أسهم شركات الاستثمار، حيث قاد سهم إشراق للاستثمار القائمة بتبادل تجاوز 51 مليون سهم، وهو ما صاحبه صعود ملحوظ في السعر.

بشكل عام، تميزت تعاملات الأمس بتناقل مستمر لملكية ملايين الأسهم في عدد قليل من الشركات، حيث تجاوز عدد الأسهم المتبادلة في الشركات الخمس الأكثر نشاطاً عشرات الملايين لكل منها.

هذه الحركة الهائلة في الكميات، حتى في الشركات التي شهدت انخفاضاً أو ثباتاً، تؤكد أن هناك طلباً وعرضاً مستمرين وبقوة على هذه الأسهم.

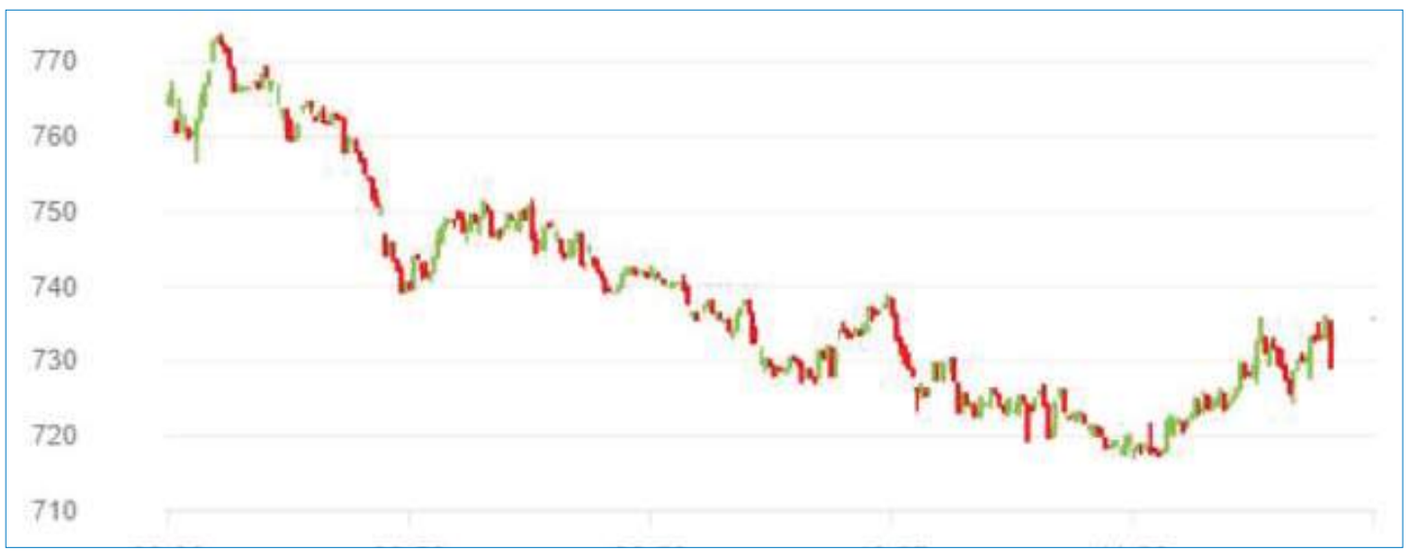

أداء قطاعات السوق

شهد أداء القطاعات تبايناً واضحاً، حيث سجلت بعض القطاعات صعوداً قوياً، أبرزها قطاع المرافق العامة الذي قفز بقوة مسجلاً أعلى زيادة يومية بنسبة 1.46 %، فيما كانت الحركة السلبية هي الغالبة في قطاعات رئيسية؛ حيث سجل قطاع الاتصالات أكبر تراجع بنسبة تجاوزت 1 %.

بشكل عام، كانت الحركة في سوق أبوظبي تميل إلى الضعف، حيث أظهرت معظم المؤشرات الفرعية للقطاعات انخفاضاً في قيمتها الإجمالية في نهاية اليوم. وقد انعكس هذا التراجع في المؤشرات الأوسع للسوق، مثل «فاداكس 15» الذي سجل انخفاضاً ملحوظاً. هذا يشير إلى أن الضغوط البيعية كانت منتشرة على نطاق واسع في السوق.

القيمة السوقية

سجلت القيمة السوقية لأسهم أبوظبي 3.073 تريليون درهم بختام تعاملات الأربعاء، مقابل 3.077 تريليون درهم بختام تعاملات الثلاثاء، بخسائر بلغت 4 مليارات درهم.

اتجاهات المستثمرين

أكدت التداولات سيطرة المستثمرين من خارج الدولة على عمليات الشراء، حيث سجل إجمالي التداولات الأجنبية صافي شراء تجاوز 21 مليون درهم، مما يدل على قوة جاذبية السوق.

بشكل عام، تظهر البيانات أن قوة الشراء التي تدعم السوق اليوم كانت خارجية، حيث كانت المبالغ المالية الأكبر المتدفقة من المستثمرين غير الإماراتيين. فقد كانت المبالغ المخصصة للشراء من الجنسيات الأجنبية تمثل الحصة الأكبر من إجمالي النشاط.

بورصات خليجية

مؤشر بورصة مسقط يتكبد خسائر سوقية طفيفة بقيمة 1.6 مليون ريال

أنهى المؤشر العام لسوق مسقط تعاملاته الأسبوعية الثلاثاء بتراجع نسبته 0.2 %، بإقفاله عند مستوى 5,635.99 نقطة، خاسراً 11.11 نقطة عن مستوياته بنهاية الأسبوع الماضي.

وتضمن الأسبوع 3 جلسات فقط حيث قررت بورصة مسقط تعطيل أعمالها الأربعاء والخميس بمناسبة العيد الوطني المجيد الـ 55.

وجاء تراجع المؤشر خلال الأسبوع بضغط مؤشر قطاع الخدمات، حيث تراجع وحيداً بنسبة 0.55 %، وارتفع المالي 0.56 %، وارتفع الصناعة خلال الأسبوع بنسبة 0.55 %.

وتراجعت القيمة السوقية للبورصة خلال الأسبوع بنسبة 0.01 %، إلى 31.383 مليار ريال، مقابل 31.385 مليار ريال في الأسبوع الماضي، بخسائر سوقية 1.6 مليون ريال.

وتقدم سهم الخدمات المالية على المتراجعين خلال الأسبوع بنسبة 9.38 %، وتراجع ظفار للأغذية والاستثمار بنسبة 9.33 %، وانخفض الأنوار للاستثمارات بنسبة 3.92 %.

وعلى الجانب الآخر، تصدر صلالة لخدمات الموانئ الرابحين خلال الأسبوع بنسبة 10 %، وصعد مدينة مسقط للتحلية بنسبة 5.26 %، وصناعة مواد البناء بنسبة 5 %.

وتراجع حجم التداولات الإجمالي خلال الأسبوع بنسبة 36.98 %، إلى 372.11 مليون سهم، مقابل 590.47 مليون سهم في الأسبوع الماضي.

وكذلك تراجعت قيمة التداولات 36.03 % خلال الأسبوع؛ ليصل إلى 86.11 مليون ريال، مقابل 134.62 مليون ريال في الأسبوع الماضي.

وتصدر سهم بنك صحار الدولي الأسهم الأنشط حجماً خلال الأسبوع، بتداول 90.73 مليون سهم، فيما تصدر سهم بنك مسقط بقيمة 27.84 مليون ريال.

179,182 ملايين دولار تعاملات المستثمرون الأجانب في دبي وأبوظبي

اتجه المستثمرون الأجانب للشراء في الأسهم المدرجة في أسواق المال الإماراتية بشكل عام في ختام تعاملات الأربعاء بقيمة 11,484 مليون درهم، أي ما يعادل 3,129 مليون دولار.

شهدت أسواق المال الإماراتية حركة تداول نشطة للغاية، حيث اقترب إجمالي قيمة المشتريات والمبيعات من 1.3 مليار درهم

بلغ إجمالي قيمة مشتريات الأجانب في سوقي دبي وأبوظبي مجتمعتين 657,598 مليون درهم ما يعادل 179,182 مليون دولار، في مقابل مبيعات إجمالية بلغت 646,113 مليون درهم أي ما يعادل 176,052 مليون دولار.

في سوق دبي المالي، سجل الأجانب صافي بيع بلغ 4.42 مليون درهم، نتيجة مشتريات قيمتها 265.5 مليون درهم، مقابل مبيعات بـ 270 مليون درهم.

أما في سوق أبوظبي للأوراق المالية، فسجل الأجانب صافي شراء تجاوز 21 مليون درهم نتيجة مشتريات قيمتها 344.2 مليون درهم، ومبيعات تجاوزت 323 مليون درهم.

بورصة البحرين تغلق على مكاسب طفيفة بلغت 0.3 %

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الأربعاء، على ارتفاع؛ بدعم قطاعي المواد الأساسية والاتصالات.

ومع ختام تعاملات الأمس، ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.3 % إلى مستوى 2036 نقطة، وسط تعاملات بحجم 5.7 مليون سهم بقيمة 1.37 مليون دينار، توزعت على 160 صفقة.

وتصدر الأسهم الأكثر ارتفاعاً سهم الإثمار القابضة بـ 2.78 %، تلاه البحرين الوطنية القابضة بـ 1.96 %، وألمنيوم البحرين بـ 1.53 %، وبنك السلام بـ 0.45 %، وبيبيون بـ 0.21 %.

وتصدر الأسهم الأكثر نشاطاً سهم مجموعة جي إف إتش المالية بتداول 3.36 مليون سهم بسعر 0.585 دولار للسهم، تلاه سهم الخليجية المتحدة للاستثمار بتداول 588.36 ألف سهم بسعر 0.034 دينار للسهم، وسهم الإثمار القابضة بتداول 530.56 ألف سهم بسعر 0.037 دينار للسهم.

بورصة قطر تسجل مكاسب بنحو 0.77 %

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس على ارتفاع، بدعم صعود 6 قطاعات.

ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.77 % ليصل إلى النقطة 10689.40، ليربح 81.98 نقطة عن مستوى الثلاثاء.

ودعم الجلسة ارتفاع 6 قطاعات على رأسها الاتصالات بـ 3.20 %، بينما انخفض قطاع التأمين وحيدا بنسبة 0.89 %.

ارتفعت السيولة إلى 468.26 مليون ريال، مقابل 389.90 مليون ريال الثلاثاء، وبلغت أحجام التداول 197.84 مليون سهم، مقارنة بـ 118.55 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 23.67 ألف صفقة مقابل 42.52 ألف صفقة الثلاثاء.

يُشار إلى أن السيولة الإجمالية لبورصة قطر تضمنت تنفيذ عمليتان على السوق الخاص قيمتها تبلغ 31.63 مليون ريال.

وارتفع سعر 36 سهماً في مقدمتها سهم "بلدنا" بـ 10 %، بينما تراجع سعر 13 سهماً في مقدمتها سهم "العامة" بـ 8.18 % واستقر سعر 3 أسهم.

وجاء سهم "بلدنا" في مقدمة نشاط التداولات بحجم بلغ 50.47 مليون سهم، وسيولة بقيمة 69.31 مليون ريال.

بورصات عالمية

ارتفاع أسهم أوروبا بدعم آمال خفض الفائدة الأمريكية

ارتفعت الأسهم الأوروبية قليلا الأربعاء مدعومة بتزايد التوقعات بخفض أسعار الفائدة الأمريكية وبمؤشرات على تقدم محادثات السلام الخاصة بأوكرانيا، فيما يترقب المستثمرون إعلان موازنة بريطانيا.

وزاد المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 0.4 % إلى 570.25 نقطة بحلول الساعة 0807 بتوقيت جرينتش، بعد أن سجل أقوى مكاسبه اليومية في أسبوعين الثلاثاء.

وبدت المؤشرات المحلية الرئيسية أكثر قوة، إذ ارتفع المؤشران الرئيسيان في ألمانيا وفرنسا 0.5 % لكل منهما.

وارتفع المؤشر فاينانشال تايمز 100 البريطاني 0.2 % قبيل إعلان الموازنة. ومن المتوقع أن تكشف وزيرة الخزانة ريتشل ريفز عن زيادات ضريبية بمليارات الجنيهات الإسترلينية.

واستفادت الأسواق الأوروبية من المعنويات الإيجابية عالميا مع تزايد التوقعات بقيام مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) بخفض جديد لأسعار الفائدة الشهر المقبل عقب صدور بيانات اقتصادية الثلاثاء.

وعزز التقدم في محادثات السلام بين روسيا وأوكرانيا الثقة في الأسواق، بعدما أبدى الرئيس الأوكراني فولوديمير

زيلينسكي استعداده لدفع إطار عمل مدعوم من الولايات المتحدة لإنهاء الحرب.

ورغم ذلك، سجلت أسهم شركات الدفاع مكاسب خلال الجلسة. وارتفع المؤشر الأوسع نطاقا للدفاع والطيران 0.8 %.

وعلى صعيد الأسهم الفردية، زاد سهم شركة بوما الألمانية 1.9 % بعد أن أعلنت نظيرتها الأمريكية أوربان أوتفيترز إيرادات تفوق التوقعات للربع الثالث.

مؤشر نيكي الياباني يرتفع مقتفيا أثر وول ستريت

ارتفع المؤشر نيكي الياباني الأربعاء وقادت أسهم التكنولوجيا موجة صعود واسعة النطاق بعدما أغلقت وول ستريت على ارتفاع الليلة الماضية وسط تزايد احتمالات خفض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة في ديسمبر.

وأغلق المؤشر نيكي مرتفعا 1.9 % عند 49559.07 نقطة، وصعد المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 2 %.

وواصلت وول ستريت مكاسبها الثلاثاء بدعم سلسلة من البيانات الاقتصادية التي عززت توقعات خفض مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) لأسعار الفائدة للمرة الثالثة والأخيرة هذا العام في ديسمبر، في حين حد تراجع قطاع التكنولوجيا من مكاسب المؤشر ناسداك.

وقال تاكاماسا إيكيدا كبير مديري المحافظ الاستثمارية في جي.سي.آي لإدارة الأصول «التوقعات بقيام مجلس الاحتياطي بخفض أسعار الفائدة رفعت الأسهم الأمريكية الليلة الماضية. وهو ما انعكس إيجابا على مكاسب البورصة اليابانية».

وفي اليابان، ارتفعت أسهم التكنولوجيا ذات الوزن الثقيل. وقفز سهم مجموعة سوفت بنك التي تستثمر في مجال التكنولوجيا 5.7 % بعد هبوطها بنحو 20 % في الجلستين السابقتين..وصعد سهم شركة أدفانتست لتصنيع معدات اختبار الرقائق 2 %، وارتفع سهم فاست ريتيلينج المالكة للعلامة التجارية يونيكلو 1.8 %.

وقفز سهم شركة هوكايدو للطاقة الكهربائية 9.3 % بعد تقرير أفاد بأن ناوميتشي سوزوكي حاكم منطقة هوكايدو يعتزم السماح بإعادة تشغيل مفاعل في محطة توماري النووية.

وجاء التقرير عقب أنباء الأسبوع الماضي عن موافقة مسؤول محلي على إعادة التشغيل الجزئي لمحطة كاشيوازاكي كاريوا النووية التابعة لشركة طوكيو للكهرباء القابضة المشغلة لمحطة فوكوشيما دايتشي التي دمرها تسونامي في مارس 2011.

وصعدت أسهم شركة طوكيو للكهرباء 4.6 %.

وهوى سهم شركة كيوكسيا بنحو 15 % بعد تقرير ذكر أن شركة الاستحواذات باين كابيتال تخطط لبيع أسهم بقيمة ملياري دولار في شركة صناعة شرائح الذاكرة.

الأسواق العالمية تستعد لصعود محدود في 2026

من المتوقع أن تتداول معظم مؤشرات الأسهم العالمية الرئيسية عند مستويات أعلى بحلول نهاية عام 2026، لكنها ستُكافح لتكرار الأداء القوي والمفاجئ لهذا العام، وفقاً لاستطلاع أجرته رويترز لخبراء استراتيجيات الأسهم، حيث توقع أكثر من نصفهم حدوث تصحيح في الأشهر المقبلة.

في أبريل، عندما فرض البيت الأبيض فجأة رسوماً جمركية واسعة النطاق لم تُشاهد منذ ثلاثينيات القرن الماضي، أدى ذلك إلى هبوط مؤشر ستاندرد آند بورز 500 الأميركي القياسي بأكثر من 10 %. ومنذ ذلك الحين، استعاد المؤشر جميع خسائره وارتفع بنحو 40 %، مدفوعاً بأسهم التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

مخاطر تواجه الاقتصاد العالمي

لكن مع استمرار العديد من القيود التجارية، هناك الكثير من المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي وبالتالي أسواق الأسهم، خصوصاً احتمال حدوث عمليات بيع في أسهم الذكاء الاصطناعي قد تمتد إلى معنويات السوق بشكل عام.

أظهر الاستطلاع الذي أجري بين 13 و25 نوفمبر أن 56 % من المحللين (49 من أصل 87) يرون أن حدوث تصحيح في معظم مؤشرات الأسهم العالمية الـ15 أمر محتمل أو محتمل جداً، بينما قال 38 مشاركاً إنه غير محتمل، من بينهم ستة اعتبروا ذلك غير محتمل إطلاقًا.

تقلبات أعلى في 2026

قال أنجيلو كوركافاس، كبير خبراء الاستثمار العالمي في شركة إدوارد جونز: «المكاسب القوية لهذا العام سيكون من الصعب تكرارها، هذا يشير إلى عوائد أبطأ وربما تقلبات أعلى في 2026».

وأظهرت نتائج الاستطلاع أن 12 من أصل 15 مؤشراً عالمياً

ستسجل مكاسب أقل في 2026 مقارنة بما حققته هذا العام.

وعلى الرغم من أن مؤشري بورصة بومباي وبورصة الهند الوطنية إضافة إلى مؤشر كاك 40 الفرنسي من المتوقع أن يحققوا مكاسب أعلى قليلاً خلال الأشهر الـ 12 المقبلة، فإن هذه الزيادة المتوقعة لا تتجاوز 1 % أو أقل.

تقييمات مرتفعة لأسهم التكنولوجيا

في الولايات المتحدة، من المتوقع أن يرتفع مؤشر ستاندرد آند بورز 500، الذي صعد 14 % هذا العام، بنسبة 11.7 % ليصل إلى 7,490 نقطة بحلول نهاية 2026، وفقاً لتقديرات الاستطلاع. لكن التقييمات المرتفعة لأسهم التكنولوجيا والحماس المفرط تجاه تجارة الذكاء الاصطناعي تضغط على الأسواق، في مستويات تقييم تشبه تلك التي شوهدت منذ فقاعة الإنترنت قبل 25 عاماً.

قال بيرندت فيرنو، نائب مدير بنك LBBW: «يبدو أن المستثمرين أصبحوا متراخين -فالأمور سارت بشكل جيد حتى الآن. لكن هذا هو بالضبط مصدر الخطر للأسواق، تجاهل المخاطر لا يجعلها تختفي». وأضاف: «من منظور المستثمر، مصدر قلق آخر هو التركّز غير المسبوق لرأس المال السوقي في عدد قليل من الشركات المدفوعة بالذكاء الاصطناعي».

في أوروبا، من المتوقع أن يساعد تحسن البيئة الاقتصادية إلى جانب التقييمات المنخفضة نسبياً مقارنة بالولايات المتحدة، الأسهم الأوروبية على تكرار مكاسب هذا العام في 2026.

ومن المتوقع أن يرتفع مؤشر ستوكس 600 الأوروبي إلى 623 نقطة بحلول نهاية 2026، بزيادة نحو 11 %، وقد ارتفع المؤشر هذا العام بنسبة 10.9 %.

وضع أكثر ملاءمة في أوروبا

وقال مايكل هيلدمان، مدير الاستثمار في الأسهم المنهجية لدى أليانز جلوبال إنفستورز: «نرى حالياً وضعاً أكثر ملاءمة في أوروبا مقارنة بالولايات المتحدة، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض مخاطر التركّز. على عكس الولايات المتحدة، حيث تهيمن عدد قليل من الشركات العملاقة على المؤشرات الرئيسية، تقدم أوروبا حالياً مجموعة أوسع وأكثر تنوعاً من فرص الاستثمار».

في آسيا، من المتوقع أن يرتفع مؤشر نيكاي الياباني، الذي حقق مكاسب قوية بلغت نحو 22 % في 2025، بنسبة 13 % في 2026 مدفوعاً بالأرباح القوية للشركات والنمو الاقتصادي الناتج عن حوافز حكومة رئيسة الوزراء ساناي تاكايتشي.

14 الاقتصادية ALEQTISADYAH
aleqtisadyah.com
العدد 518 • الخميس 27 نوفمبر 2025 م • 6 من جمادى الآخرة 1447 هـ

11.34% نمو التسهيلات المصرفية بمتوسط شهري 0.97%

62.8 مليار دينار رصيد القروض القائمة من البنوك الكويتية

ودائع العملاء في بنوك الكويت ترتفع 8.23% بختام أكتوبر

نمو ودائع المؤسسات العامة بنهاية أكتوبر 31.74% إلى 8.84 مليار دينار

واصلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين في دولة تسجيل مستويات قياسية في نهاية شهر أكتوبر 2025، لترتفع بنحو 11.34% على أساس سنوي، و0.97% شهرياً.

وحسب الإحصائية النقدية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، فقد بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من بنوك الكويت في الشهر المذكور 62.76 مليار دينار، مقابل 56.37 مليار دينار في ختام أكتوبر 2024.

كما زاد رصيد التسهيلات الممنوحة من البنوك المحلية وفقاً لنهاية أكتوبر الماضي إلى 62.76 مليار دينار حيث نمت 9.78% عن مستواها بنهاية عام 2024 البالغ رصيدها 57.17 مليار دينار.

ووفق الإحصائية، فقد توزعت التسهيلات في ختام شهر أكتوبر المنصرم بين 53.13 مليار دينار للمقيمين، و9.63 مليار دينار لغير المقيمين.

وعلى المستوى القطاعي فقد توزعت التسهيلات الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين على 12 قطاعاً، بواقع 3.96 مليار دينار لقطاع التجارة، وأكثر من 3 مليارات دينار لقطاع الصناعة، و2.99 مليار دينار لقطاع الإنشاء، و39.4 مليون دينار لقطاع الزراعة وصيد الأسماك.

كما تم منح 4.85 مليار دينار قروضاً للبنوك، فضلاً عن تسهيلات بقيمة 3.19 مليار دينار للمؤسسات المالية غير البنوك (تشمل شركات التأمين والصرافة والاستثمار والتمويل)، و19.98 مليار دينار تسهيلات شخصية، و4.44 مليار دينار تسهيلات لشراء الأوراق المالية.

وأشارت الإحصائية إلى تقديم البنوك تسهيلات بنحو 10.90 مليار دينار لقطاع العقار، و2.53 مليار دينار للنفط الخام والغاز، و897.7 مليون دينار بقطاع الخدمات العامة، و5.97 مليار دينار تحت بند خدمات أخرى.

وكشفت بيانات رسمية ارتفاع حجم ودائع العملاء مقيمين وغير المقيمين في البنوك المحلية بدولة الكويت في ختام شهر أكتوبر 2025 بنحو 8.23% على أساس سنوي، و0.89% شهرياً.

سجلت ودائع المقيمين وغير المقيمين في البنوك المحلية بالشهر الماضي 57.75 مليار دينار، مقابل 53.36 مليار دينار في ختام شهر أكتوبر 2024، وذلك بحسب الإحصائية النقدية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، اليوم الأربعاء.

وقياساً بمستوى الودائع المُسجل في ختام شهر سبتمبر 2025 البالغ 57.24 مليار دينار، فقد نمت الودائع 0.89% على أساس شهري.

وبشكل عام، فقد انقسمت ودائع العملاء في البنوك المحلية الكويتية بين 52.25 مليار دينار ودائع للمقيمين، و5.50 مليار دينار ودائع لغير المقيمين.

ودعم النمو السنوي ارتفاع ودائع القطاع الخاص بنحو 7.43% إلى 44.55 مليار دينار، مقارنة بـ 41.47 مليار دينار في ختام أكتوبر 2024، كما زادت شهرياً بـ 0.04%.

يأتي ذلك إلى جانب نمو ودائع المؤسسات العامة في ختام أكتوبر 2025 بواقع 31.74% إلى 8.84 مليار دينار، مقارنة بـ 6.71 مليار دينار في الشهر ذاته من عام 2024، مع نموها 7.54% على أساس شهري.

وعلى الجانب الآخر، فقد بلغت قيمة ودائع الحكومة 4.36 مليار دينار، منخفضة 15.83% عن مستواها البالغ 5.18 مليار دينار في نهاية أكتوبر 2024، كما انخفضت شهرياً بواقع 2.90%.

وسجلت الأصول الاحتياطية الرسمية للكويت بختام الشهر المنصرم نحو 12.22 مليار دينار (39.88 مليار دولار)، مقابل 14.14 مليار دينار (46.14 مليار دولار) في ختام شهر أكتوبر 2024.

ووفق النشرة الشهرية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، فقد جاءت الأصول الرسمية أقل بنحو 5.93% عن مستواها في شهر سبتمبر 2025 البالغ 12.99 مليار دينار (42.39 مليار دولار).

وقياساً بمستوى الأصول الاحتياطية الرسمية في ختام ديسمبر 2024 البالغ 13.69 مليار دينار (44.67 مليار دولار)، فقد تراجعت الأصول 10.74%.

وعلى مستوى بنود الاحتياطي الرسمي للكويت، فقد بلغت قيمة العملة الأجنبية والودائع في الخارج بنهاية شهر أكتوبر الماضي 10.58 مليار دينار، بانخفاض 15.56% عن مستواها بالشهر ذاته من 2024 البالغ 12.53 مليار دينار، وأقل بواقع 6.87% على أساس شهري.

وأظهرت الإحصائية أن بند حقوق السحب الخاصة بلغ في أكتوبر 2025 نحو 1.33 مليار دينار، بزيادة 0.76% عن قيمته في الشهر ذاته من العام السابق البالغ 1.32 مليار دينار، فيما استقرت شهرياً.

وتعرف حقوق السحب الخاصة على أنها أصول احتياطية دولية استحدثها صندوق النقد الدولي كأصل احتياطي مكمل للأصول الاحتياطية لدى البلدان الأعضاء في الصندوق، ويوزع الصندوق حقوق السحب الخاصة بين أعضائه على أساس نسب حصصهم في الصندوق.

وسجل بند وضع الاحتياطي لدى الصندوق 219.8 مليون دينار في أكتوبر الماضي، بزيادة 3.34%، مقابل 212.7مليون دينار في الشهر نفسه عام 2024، واستقرت شهرياً.

يشمل بند وضع الاحتياطي لدى الصندوق أي مبالغ العملات الأجنبية التي يجوز للبلد العضو سحبها من صندوق النقد الدولي خلال مهلة وجيزة، وأي مديونية على صندوق النقد الدولي تكون تحت تصرف البلد العضو بما في ذلك إقراض البلد المبلغ لصندوق النقد الدولي.

ولفتت الإحصائية إلى مواصلة القيمة الدفترية لاحتياطي الذهب استقرارها عند 31.7 مليون دينار، علماً بأن قيمة الذهب تمثل ما تمتلكه السلطة النقدية «بنك الكويت المركزي»، وتحتفظ به كأصول احتياطية.

وارتفعت قيمة أوراق مالية في الخارج عند 52.9 مليون دينار، مقابل 51.5 مليون دينار في شهر أكتوبر 2024، و52.8 مليون دينار في شهر سبتمبر 2025.

استبيان «الاقتصادية»

نوفمبر 2025

إيماناً بأهمية المشـــاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوســـيعاً لرقعة التعبير، وإســـهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشـــاكل التي تتضمن مخاطر، أو تســـلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنســـبة للمســـتثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملاً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومســـاهمة من «الاقتصادية» في إثـــراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان نوفمبر 2025 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة في الشركات عمومـــاً، وهي قضية «تأجيـــل الجمعيات العمومية أسبوع في حالة عدم اكتمال النصاب»، بحيث يستبدل التأجيل أسبوعاً ليكون ساعة واحدة فقط، ثم تنعقد الجمعية في ذات اليوم مراعاة لمصالح المستثمرين المحليين والأجانب في حال رغبتهم بالحضور.

التساؤل مستحق والقضية مهمة خصوصاً في ظل في ظل الانفتاح الذي يشهده السوق، والإقبال الكبير من المســـتثمرين الأجانب، وتحسن نسب ملكياتهم بشكل متنامي في قطاعات وشركات مختلفة.

أيضا الخطوة تهدف إلى تحسين وترسيخ تنافسية السوق، وجذب أكبر عدد من المستثمرين المؤسسين والأجانب، وتصب في خانة تقليل الروتين وتســـريع الأعمال، وخصوصاً بعض الجمعيات غير العادية تؤثر على توزيعات المنحة أو تعطل تعديلات ضرورية على النظام الأساسي.

بعـــض الإجراءات تحتاج مراجعـــة بهدف تعزيز سرعة الإنجاز وإقرار الاستحقاقات العاجلة وتعزيزاً للمرونـــة، خصوصـــاً وأنه لا توجد فائـــدة تذكر من التأجيل أســـبوعا، حيث أن أغلبية الجمعيات المؤجلة تنعقد بذات النصاب الأولي.

السؤال

هل تؤيد إعادة النظر في إلغاء تأجيل الجمعيات العمومية أسبوعاً... ليكون التأجيل ساعة وتنعقد، أسوة بأسواق نجحت في تلك التجربة مراعاةً للمستثمرين الأجانب؟

- ☐ نعم
- ☐ لا

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

1. حساب «الاقتصادية» على (X) https://x.com/Aleqtisadyahkw
2. عبر موقع الجريدة الإلكتروني: https://aleqtisadyah.com
3. عبر الواتساب 50300624

«شارك ... وتفاعل للتغيير»

KAMCO INVEST

نشرة كامكو إنفست اليومية لمؤشرات بورصة الكويت

إعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

26 نوفمبر 2025

أداء مؤشر السوق العام لبورصة الكويت مقابل الكمية المتداولة

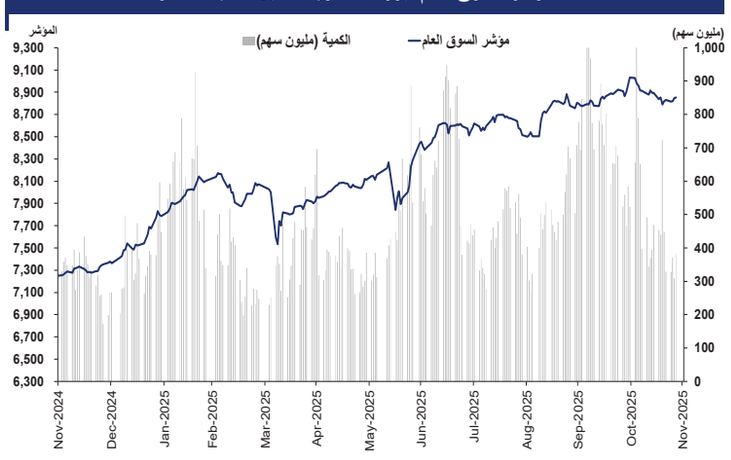

مؤشرات البورصة والقيمة الرأسمالية	القيمة	أداء المؤشرات			
		اليومي (نقطة)	اليومي (%)	الشهري (%)	من بداية العام (%)
مؤشر السوق الأول ▲	9,441.50	14.6	0.15%	(1.30%)	20.45%
مؤشر رئيسي 50 ▲	8,377.53	29.9	0.36%	(5.38%)	23.08%
مؤشر السوق الرئيسي ▼	8,253.68	(3.1)	(0.04%)	(4.91%)	19.49%
مؤشر السوق العام ▲	8,854.59	10.7	0.12%	(1.96%)	20.27%
القيمة السوقية (مليون د.ك) ▲	53,092.08	62.8	0.12%	(3.14%)	22.24%

مؤشرات التداول	القيمة	التغير اليومي %	المتوسط اليومي 2025	المتوسط اليومي 2024
الكمية المتداولة (مليون سهم)	381.7	23.5%	494.8	272.0
القيمة المتداولة (مليون د.ك.)	86.0	8.8%	110.7	59.8
عدد الصفقات	21,484	6.1%	25,034	15,769

القطاعات	التغير اليومي	إغلاق المؤشرات	التغير اليومي	من بداية الشهر	من بداية العام
بورصة الكويت	▲	8,854.6	0.12%	(1.96%)	20.27%
الطاقة	▲	1,759.0	1.71%	(4.42%)	47.92%
مواد أساسية	▼	873.5	(0.88%)	(0.96%)	(4.14%)
صناعية	▲	747.4	0.69%	(4.20%)	3.29%
سلع إستهلاكية	▼	1,707.3	(7.12%)	30.73%	70.96%
رعاية صحية	▼	519.6	(1.51%)	(10.39%)	13.37%
الخدمات الاستهلاكية	▲	2,414.1	0.34%	0.95%	13.72%
إتصالات	▲	1,200.7	1.05%	(0.08%)	17.98%
بنوك	▼	2,152.9	(0.16%)	(2.29%)	18.96%
التأمين	▲	1,978.6	0.03%	2.10%	(3.73%)
العقار	▲	2,050.8	1.96%	0.11%	51.56%
خدمات مالية	▲	1,877.8	0.26%	(4.50%)	24.31%
تكنولوجيا	▼	1,018.5	(1.41%)	(19.54%)	(2.10%)
منافع	▼	413.2	(0.63%)	(7.10%)	3.97%

الاسم المختصر للشركة المدرجة	السعر: إقفال (دك)	السعر: التغير اليومي (فلس)	السعر: التغير اليومي (%)	القيمة المتداولة (ألف د.ك)	الكمية المتداولة (ألف سهم)	معدل دوران السهم منذ بداية العام	عائد التوزيعات النقدية	مضاعف السعر: للربحية	مضاعف السعر: للقيمة الدفترية	القيمة السوقية (مليون دك)	إقفال خلال 52 اسبوع (د.ك): الأعلى	إقفال خلال 52 اسبوع (د.ك): الأدنى
وطني ▼	1.004	-6.0	-0.6%	4,152	4,126	13%	3.5%	14.4	1.99	8,777.7	1.116	0.824
خليج ب ▲	0.356	4.0	1%	2,677	7,553	49%	2.8%	24.4	1.69	1,421.4	0.361	0.279
تجاري ▼	0.621	-3.0	0%	0	1	1%	8.0%	8.6	1.82	1,360.8	0.852	0.495
اهلي ▼	0.283	-1.0	0%	612	2,171	26%	3.5%	12.3	1.13	740.8	0.314	0.248
الدولي =	0.260	0.0	0%	1,871	7,199	140%	1.8%	17.0	1.25	465.0	0.296	0.174
برقان ▼	0.227	-2.0	-1%	1,524	6,723	34%	2.6%	19.0	0.98	864.0	0.289	0.168
بيتك =	0.795	0.0	0%	3,523	4,431	15%	2.7%	24.0	2.62	14,689.3	0.816	0.667
بنك بوبيان ▼	0.708	-1.0	0%	784	1,107	13%	1.4%	30.9	3.31	3,122.9	0.732	0.514
بنك وربة ▲	0.287	1.0	0%	4,685	16,351	101%	0.0%	28.1	1.58	1,291.0	0.301	0.174
البنوك			-2.3%	19,828	49,660		2.8%	19.0	1.69	32,733		
سنرجي ▲	0.107	3.0	3%	84	806	516%	0.0%	NM	2.30	21.4	0.143	0.036
بترولية =	0.620	0.0	0%	0	0	2%	6.2%	11.5	1.00	112.1	0.834	0.460
نابسكو ▲	1.550	52.0	3%	18	12	2%	4.4%	8.5	2.70	150.4	1.669	0.830
بيت الطاقة ▲	0.262	2.0	1%	7	28	1108%	0.0%	NM	4.10	11.9	0.350	0.139
آبار ▲	0.198	1.0	1%	120	598	82%	0.0%	13.4	0.65	50.2	0.235	0.131
الطاقة			-4.4%	229	1,443		5.3%	11.5	2.30	346		
سكب ك ▼	0.648	-4.0	-1%	2	4	18%	6.2%	18.9	2.55	42.1	0.720	0.550
بوبيان ب ▼	0.588	-2.0	0%	92	157	40%	6.8%	15.3	1.32	314.5	0.720	0.585
الكوت ▼	1.350	-30.0	-2%	7	6	0%	5.2%	19.1	3.71	136.2	2.145	0.885
مواد أساسية			-4.1%	101	166		6.2%	18.9	2.55	493		
الخصوصية ▲	0.171	3.0	2%	5	29	197%	1.1%	15.0	1.00	34.3	0.189	0.112
اسمنت ▲	0.381	15.0	4%	673	1,757	11%	1.5%	52.6	1.17	271.6	0.382	0.187
كابلات ▼	2.102	-37.0	-2%	598	282	31%	3.3%	19.2	1.34	437.6	2.360	1.553
سفن =	0.900	0.0	0%	597	662	87%	3.9%	16.9	2.10	162.2	0.970	0.803
بورتلاند ▲	0.695	11.0	2%	41	60	14%	7.2%	28.0	0.94	69.7	0.843	0.679
ورقية ▲	0.259	2.0	1%	16	61	92%	4.6%	43.1	1.43	25.7	0.427	0.159
معادن ▼	0.140	-7.0	-5%	26	180	110%	0.0%	66.3	1.60	12.6	0.233	0.069
أسيكو =	0.335	0.0	0%	746	2,247	555%	0.0%	70.1	3.76	110.7	0.390	0.054
الوطنية للبناء ▼	0.213	-3.0	-1%	14	65	4%	4.7%	19.1	0.85	76.5	0.294	0.167
المعدات ▲	0.415	9.0	2%	238	582	2476%	0.0%	NM	3.96	10.4	0.554	0.138
إستهلاكية ▲	0.116	1.0	1%	995	8,594	422%	0.0%	32.1	1.13	34.8	0.129	0.090
مخازن ▲	0.145	7.0	5%	3,705	25,927	122%	6.6%	NM	0.61	370.1	0.276	0.132
تنظيف ▼	0.120	-6.0	-5%	6,612	54,196	510%	0.0%	23.1	0.94	30.0	0.192	0.045
الرابطة ▼	0.073	-2.2	-3%	122	1,641	312%	0.0%	NM	2.92	20.1	0.133	0.045
المعامل ▼	0.340	-6.0	-2%	6	18	20%	4.3%	12.5	1.32	46.5	0.370	0.276
هيومن سوفت ▼	2.460	-11.0	0%	61	25	67%	14.2%	9.1	3.29	331.5	2.809	2.332
امتيازات =	0.335	0.0	0%	0	0	5%	0.0%	NM	11.44	13.4	0.420	0.078
المشتركة ▲	0.992	2.0	0%	566	571	102%	3.0%	10.5	2.47	169.7	1.065	0.574
يوباك ▼	0.255	-3.0	-1%	5	20	15%	0.0%	NM	0.92	96.3	0.345	0.132
مبرد ▲	0.116	1.0	1%	65	556	199%	4.3%	14.0	0.93	19.0	0.135	0.080
المتكاملة ▲	0.498	3.0	1%	689	1,378	107%	5.0%	18.0	2.02	126.0	0.625	0.460
قيوين ا =	0.135	0.0	0%	48	360	23%	3.7%	8.7	0.80	49.0	0.270	0.079
جي تي سي =	0.458	0.0	0%	0	1	31%	5.7%	10.3	1.21	68.7	0.472	0.358
صناعية			-4.2%	15,827	99,212		4.3%	18.5	1.32	2,586		
مواشي ▲	0.111	1.0	1%	12	104	104%	0.0%	NM	1.09	23.2	0.155	0.092
ميزان ▼	1.587	-128.0	-7%	414	255	45%	1.6%	29.2	3.95	493.2	1.800	0.760
سلع الاستهلاكية			30.7%	425	358		1.6%	29.2	2.52	516		
التقدم ▲	0.590	40.0	7%	243	421	4%	2.8%	NM	1.62	106.2	0.935	0.324
ميدان ▼	0.706	-54.0	-7%	7	10	3%	2.1%	19.0	1.61	143.0	0.910	0.548
رعاية صحية			-10.4%	238	432		2.5%	21.0	1.62	249		

الاسم المختصر للشركة المدرجة	السعر: إقفال (دك)	السعر: التغير اليومي (فلس)	السعر: التغير اليومي (%)	القيمة المتداولة (ألف د.ك)	الكمية المتداولة (ألف سهم)	معدل دوران السهم منذ بداية العام	عائد التوزيعات النقدية	مضاعف السعر: للربحية	مضاعف السعر: للقيمة الدفترية	القيمة السوقية (مليون دك)	إقفال خلال 52 اسبوع (د.ك): الأعلى	إقفال خلال 52 اسبوع (د.ك): الأدنى
سينما =	1.388	0.0	0%	0	0	2%	5.2%	7.1	1.28	128.5	1.400	1.005
فنادق ▲	0.265	16.0	6%	40	155	20%	0.0%	13.3	1.99	15.0	0.365	0.151
ايفا فنادق ▲	1.068	2.0	0%	1,895	1,776	93%	0.0%	15.5	6.37	311.0	2.034	0.769
أولى وقود ▲	0.294	3.0	1%	203	690	657%	1.7%	17.8	1.58	130.8	0.700	0.250
منتزهات ▼	0.120	-12.0	-9%	0	1	28%	2.3%	NM	0.68	26.0	0.157	0.101
الجزيرة ▼	1.733	-12.0	-1%	523	302	60%	2.3%	20.2	7.81	381.3	1.900	0.891
السور =	0.276	0.0	0%	7	24	34%	2.5%	25.9	1.18	116.1	0.441	0.197
فيوتشر كيد ▲	0.124	2.0	2%	300	2,419	298%	2.4%	55.7	1.04	14.8	0.147	0.098
النخيل ▼	0.255	-2.0	-1%	24	94	327%	2.3%	19.5	2.27	13.3	0.555	0.195
العيد =	0.216	0.0	0%	0	0	126.9%	6.0%	12.2	1.44	67.5	0.251	0.201
الغانم ▲	1.126	21.0	2%	2,319	2,064	67%	5.6%	13.1	4.29	406.2	1.155	0.774
الخدمات الاستهلاكية			1%	5,310	7,526		2.4%	16.7	1.58	1,611		
زين ▲	0.522	4.0	1%	1,319	2,533	19%	11.5%	9.0	1.83	2,259	0.543	0.441
أريد ▲	1.403	9.0	1%	29	21	4%	6.4%	9.3	1.16	703.1	1.450	0.988
أس تي سي ▲	0.640	12.0	2%	1,066	1,677	24%	5.5%	19.7	2.76	639.2	0.640	0.519
ديجتس ▲	0.700	46.0	7%	162	234	229%	0.0%	NM	13.65	61.1	0.775	0.059
إتصالات			-0.1%	2,577	4,466		6.4%	9.3	2.30	3,662		
كويت ت =	0.574	0.0	0%	0	0	8%	6.6%	9.6	0.63	106.1	0.650	0.490
خليج ت =	0.920	0.0	0%	0	0	0%	2.5%	14.5	1.05	261.1	1.478	0.848
اهلية ت =	0.830	0.0	0%	12	15	3%	1.7%	8.4	1.14	195.9	0.937	0.668
وربة ت ▲	0.175	2.0	1%	2	12	21%	6.6%	9.4	0.81	42.8	0.197	0.133
الاعادة =	0.405	0.0	0%	0	0	1.8%	2.5%	7.2	1.22	125.9	0.462	0.305
أولى تكافل ▲	0.209	1.0	0%	1	3	86.3%	0.0%	NM	2.33	22.3	0.274	0.130
وثاق ▼	0.102	-3.0	-3%	111	1,085	811%	0.0%	28.7	2.32	11.2	0.179	0.033
ب ك تأمين =	0.191	0.0	0%	0	0	0%	10.4%	7.0	0.78	28.5	0.191	0.191
التأمين			2.1%	126	1,115		4.6%	9.4	1.09	794		
صكوك ▼	0.080	-1.1	-1%	76	945	207%	0.0%	10.6	1.23	45.6	0.093	0.043
عقارات ك ▲	0.391	1.0	0%	3,432	8,797	2006%	0.0%	3.3	0.22	41.6	0.449	0.202
متحدة ▲	0.215	2.0	1%	38	175	49%	0.0%	65.6	1.53	307.6	0.290	0.090
وطنية ▲	0.077	1.9	3%	416	5,456	52%	0.0%	NM	0.59	168.2	0.094	0.068
صالحية ▼	0.415	-1.0	0%	961	2,309	52%	3.5%	30.2	1.44	258.6	0.435	0.379
تمدين ع ▼	0.429	-17.0	-4%	6	13	3%	3.9%	9.0	0.61	172.2	0.449	0.323
اجيال ▲	0.313	7.0	2%	3	9	10%	6.4%	10.3	0.47	65.5	0.324	0.233
ع عقارية ▲	0.183	1.0	1%	114	622	688%	1.3%	NM	1.64	70.6	0.315	0.059
الإنمـاء ▼	0.083	-0.8	-1%	34	403	154%	0.0%	10.5	0.81	29.2	0.102	0.057
المباني ▲	1.149	58.0	5%	4,462	4,020	19%	1.2%	20.4	2.37	1,699	1.111	0.719
إنجازات ▼	0.168	-5.0	-3%	2	11	37%	2.9%	23.3	0.95	56.8	0.235	0.093
التجارية =	0.202	0.0	0%	849	4,197	38%	1.4%	25.6	1.28	383.0	0.233	0.141
سنام ▲	0.205	8.0	4%	219	1,082	314%	0.0%	25.6	1.87	45.2	0.236	0.127
أعيان ع ▲	0.137	3.0	2%	1,151	8,385	216%	3.6%	17.4	0.90	56.9	0.157	0.080
عقار ▲	0.101	3.4	3%	90	908	170%	3.0%	13.3	0.74	23.5	0.114	0.068
العقارية ▼	0.063	-0.8	-1%	21	329	232%	0.0%	5.8	2.33	11.9	0.086	0.030
مزايا ▼	0.076	-0.7	-1%	98	1,280	171%	0.0%	48.6	0.88	40.9	0.096	0.053
تجارة ▼	0.100	-0.3	0%	87	869	122%	5.0%	16.4	0.87	36.8	0.112	0.059
أركان ▲	0.327	3.0	1%	140	431	184%	1.8%	65.5	2.14	101.8	0.382	0.092
أرجان ▼	0.112	-1.0	-1%	1,106	9,844	468%	0.0%	NM	0.44	32.6	0.187	0.068
منشآت ▲	0.243	1.0	0%	54	224	100%	0.0%	9.6	2.18	78.2	0.244	0.119
م الاعمال ▲	0.099	0.9	1%	154	1,570	1147%	3.0%	21.2	1.23	59.0	0.216	0.074
ريم =	0.000	0.0	0%	0	0	0%	0.0%	0.0	0.00	0.0	0.000	0.000
مينا =	0.117	0.0	0%	40	343	540%	0.0%	NM	1.25	22.2	0.171	0.101
مراكز ▼	0.453	-54.0	-11%	1,245	2,633	309%	0.0%	16.2	3.25	62.9	2.660	0.050
مشاعر ▼	0.114	-1.0	-1%	37	321	318%	0.0%	12.5	1.14	18.3	0.132	0.070
المساكن =	0.055	0.0	0%	0	0	517%	0.0%	NM	37.09	5.4	0.074	0.036

الاسم المختصر للشركة المدرجة	السعر: إقفال (دك)	السعر: التغير اليومي (فلس)	السعر: التغير اليومي (%)	القيمة المتداولة (ألف د.ك)	الكمية المتداولة (ألف سهم)	معدل دوران السهم منذ بداية العام	عائد التوزيعات النقدية	مضاعف السعر: للربحية	مضاعف السعر: للقيمة الدفترية	القيمة السوقية (مليون دك)	إقفال خلال 52 اسبوع (د.ك): الأعلى	إقفال خلال 52 اسبوع (د.ك): الأدنى
دلقان ▲	0.183	1.0	1%	8	46	424%	0.0%	5.0	1.62	12.1	0.338	0.150
ثريا ▲	0.190	6.0	3%	1	7	36%	0.0%	11.5	1.37	27.8	0.369	0.090
أسس =	0.200	0.0	0%	73	366	46%	0.0%	5.9	1.20	21.8	0.249	0.102
بيتك ريت ▲	1.230	5.0	0%	98	80	36%	0.2%	NA	NA	29.0	1.311	1.067
العقار			0.1%	15,013	55,677		3.0%	14.7	1.23	3,985		
كويتية =	0.236	0.0	0%	964	4,111	120%	5.5%	6.5	0.95	130.1	0.256	0.156
تسهيلات ▼	0.270	-3.0	-1%	58	215	15%	7.0%	10.2	0.83	137.1	0.289	0.228
ايفا =	0.459	0.0	0%	2,211	4,851	350%	0.0%	18.2	1.96	249.0	0.516	0.328
استثمارات ▼	0.296	-2.0	-1%	66	223	85%	7.4%	10.4	1.02	235.9	0.346	0.220
مشاريع ▲	0.088	1.4	2%	909	10,301	40%	0.0%	26.6	0.67	440.2	0.105	0.083
ساحل ▼	0.067	-0.1	0%	28	416	91%	0.0%	40.7	0.63	31.2	0.084	0.055
البيت ▲	0.083	0.6	1%	412	5,039	275%	0.0%	28.3	0.81	33.0	0.100	0.060
أرزان ▲	0.351	2.0	1%	4,285	12,204	309%	0.8%	15.4	1.49	318.5	0.400	0.218
المركز ▲	0.160	1.0	1%	93	587	70%	4.3%	7.6	0.72	80.8	0.179	0.126
كميفك ▼	0.142	-3.0	-2%	11	78	259%	0.0%	10.5	1.19	31.2	0.337	0.096
الاولى ▲	0.139	1.0	1%	523	3,758	1089%	0.0%	4.4	1.27	62.0	0.168	0.031
الخليجي ▼	0.545	-26.0	-5%	309	551	30%	0.0%	60.3	4.54	221.5	0.870	0.488
أعيان ▼	0.211	-1.0	0%	359	1,703	194%	3.6%	7.2	1.20	140.1	0.221	0.138
بيان ▼	0.073	-0.9	-1%	22	303	143%	0.0%	20.1	1.23	17.1	0.097	0.047
أصول ▼	0.293	-1.0	0%	4	15	120%	3.4%	21.8	2.70	37.1	0.384	0.091
كفيك =	0.144	0.0	0%	96	673	68%	0.0%	NM	1.22	35.4	0.225	0.132
كامكو ▲	0.188	7.0	4%	1,666	8,968	135%	2.7%	7.3	0.94	64.4	0.207	0.098
وطنية د ق =	0.139	0.0	0%	71	514	383%	0.0%	12.3	0.78	34.6	0.379	0.116
يونيكاب ▲	0.336	1.0	0%	65	194	159%	0.0%	NM	4.50	75.1	0.403	0.198
مدار ▲	0.114	1.0	1%	32	284	232%	0.0%	NM	1.06	23.6	0.185	0.083
الديرة ▲	0.521	6.0	1%	1,982	3,872	375%	1.0%	11.4	1.31	53.8	0.872	0.267
الصفاة =	0.270	0.0	0%	90	336	607%	1.8%	16.1	2.39	85.7	0.312	0.090
اكتتاب ▲	0.044	3.7	9%	2,226	52,195	1387%	0.0%	NM	12.25	13.9	0.050	0.012
نور =	0.403	0.0	0%	608	1,488	72%	8.6%	5.6	1.25	205.7	0.504	0.264
تمدين أ =	1.000	0.0	0%	0	0	1%	4.8%	12.3	0.55	200.0	1.201	0.650
الإماراتية ▼	0.144	-6.0	-4%	24	163	249%	0.0%	NM	1.97	25.4	0.500	0.042
آسيا ▼	0.049	-0.9	-2%	117	2,408	162%	0.0%	NM	0.58	39.9	0.062	0.029
راسيات ▲	0.420	18.0	4%	1,212	2,878	191%	0.0%	61.8	5.02	63.0	0.417	0.333
الامتياز ▼	0.060	-0.5	-1%	132	2,213	265%	0.0%	NM	0.61	67.6	0.080	0.030
منازل ▲	0.061	0.2	0%	149	2,442	631%	0.0%	13.9	1.79	26.3	0.074	0.030
صناعات ▲	0.286	2.0	1%	817	2,870	65%	3.5%	10.2	1.25	723.7	0.294	0.213
وربة كبيتل ▲	0.754	11.0	1%	321	422	660%	0.0%	NM	7.16	22.6	0.967	0.222
التخصيص ▼	0.074	-1.1	-1%	137	1,853	282%	0.0%	NM	0.99	45.2	0.102	0.041
تحصيلات ▲	0.142	3.0	2%	6	44	117%	0.0%	NM	4.70	23.4	0.485	0.039
القابضة م ك ▼	0.207	-3.0	-1%	35	167	18%	5.2%	6.4	1.99	244.9	0.250	0.180
تمويل خليج ▲	0.182	4.0	2%	3,762	20,888	156%	2.5%	17.2	2.19	697.5	0.194	0.079
إنوفست ▲	0.103	2.5	2%	320	3,146	640%	0.0%	NM	0.77	31.6	0.162	0.081
عمار =	0.102	0.0	0%	7	69	164%	2.9%	30.6	0.89	19.9	0.126	0.060
المنار ▲	0.120	2.0	2%	767	6,394	124%	2.5%	18.3	0.98	31.6	0.130	0.061
البورصة ▼	3.915	-6.0	0%	832	213	26%	2.1%	29.3	10.60	786.0	4.304	2.115
بيوت ▼	0.416	-4.0	-1%	374	894	121%	8.1%	15.6	2.40	124.8	0.467	0.338
خدمات مالية			-4.5%	26,102	159,940		3.5%	14.7	1.24	6,130		
الأنظمة ▼	0.140	-2.0	-1%	138	986	298%	0.0%	NM	1.22	14.0	0.282	0.132
تكنولوجيا			-19.5%	138	986		0.0%	NM	1.22	14		
شمال الزور ▼	0.157	-1.0	-0.6%	118	751	35%	4.5%	12.6	1.27	172.7	0.174	0.137
منافع			-7.1%	118	751		4.5%	12.6	1.27	173		
اجمالي بورصة الكويت			-2.0%	86,046	381,733		2.36%	15.44	1.28	53,292		

ملاحظة: مضاعف السعر للربحية محتسب على اساس الاسعار الحالية وصافي الارباح لفترة الثمنية أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025. مضاعف السعر للقيمة الدفترية محتسب على اساس الأسعار الحالية وحقوق المساهمين كما في 30 سبتمبر 2025. العائد الجاري للأسهم محتسب على أساس التوزيعات النقدية لعام 2024 والأسعار الحالية الشركات التي تختلف في سنواتها المالية يتم التعامل معها بشكل منفصل لإجراء أية تعديلات ضرورية بعد إعلان أخر نتائج مالية. NA غير مطابق NM غير قابل للاحتساب

App Store Google play
حمل التطبيق وتمتع بمجموعة من الحلول الاستثمارية

تطبيق كامكو إنفست
تجربتك الاستثمارية الرقمية
كامكو إنفست
خدمات استثمارية متكاملة
إدارة الأصول | الاستثمارات المصرفية | الوساطة المالية

تقرير كامكو إنفست حول أرباح الشركات في البورصات الخليجية للربع الثالث 2025

KAMCO INVEST

صافي أرباح الشركات بلغت 65.6 مليار دولار بنمو 7.9%

صافي ربح الشركات في بورصة الكويت سجل ارتفاعاً بنسبة 23.1 % بواقع 2.7 مليار دولار أمريكي

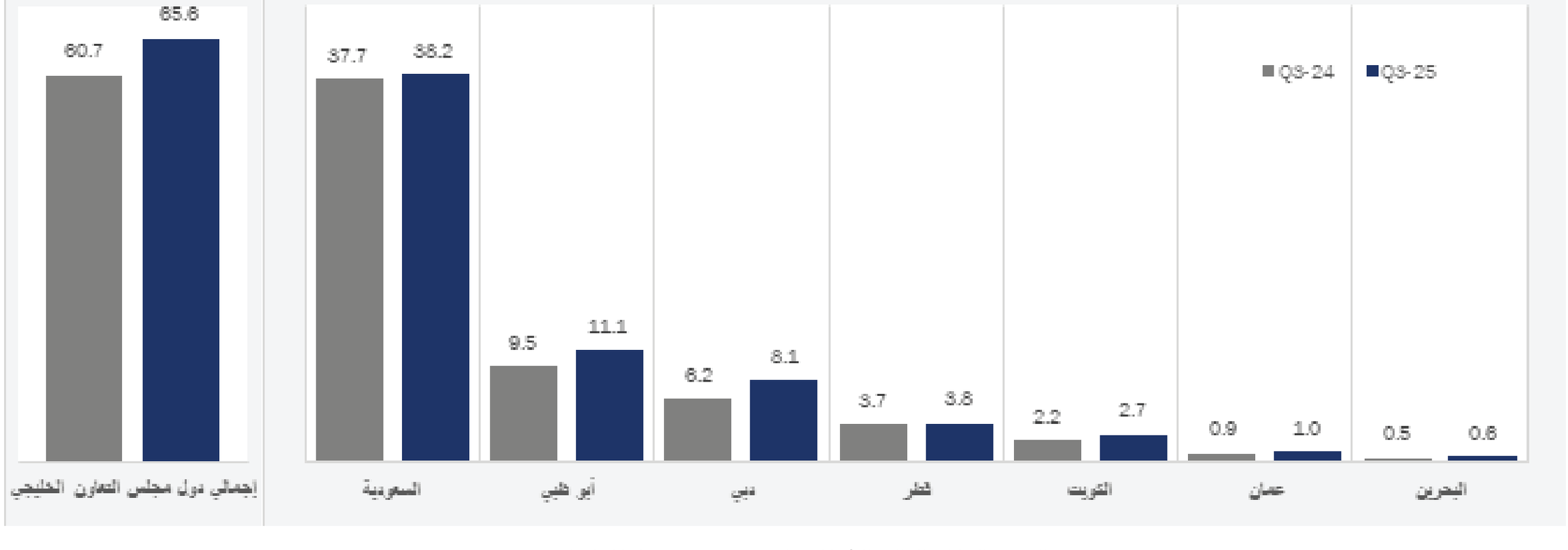

المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست

ذكر تقرير صادر عن «كامكو إنفست « أن الأرباح الصافية المجمعة للشركات المدرجة في البورصات الخليجية سجلت نمواً سنوياً بنسبة 7.9 في المائة خلال الربع الثالث من العام 2025، لتصل إلى أحد أعلى مســـتوياتها في الفصول الأخيرة عند 65.6 مليار دولار أمريكي مقابل 60.7 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العـــام 2024. وحقق صافي الربح نمواً أقوى على أساس ربع سنوي بنسبة 15.7 في المائة مقارنة بالربع الثاني من العام 2025. ويعزى الارتفاع السنوي خلال هذا الربع إلى زيادة أرباح قطاعـــي البنوك والعقارات، بينما حد منه جزئياً انخفاض أربـــاح قطاعي الاتصالات والمرافق العامة. كما ســـاهمت الزيادة الهامشية التي سجلتها أرباح قطاع الطاقة، مقارنة بالتراجع المســـجل في الربع السابق، في دعم إجمالي الأرباح خـــلال هذه الفترة. من جهة أخرى، تحسنت أرباح قطاع المواد الأساســـية خلال هذا الربع بعد الانخفاض الحاد الذي شهده في الربع الثاني من العام 2025، ليصل إلى 1.8 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، مسجلاً نمواً سنوياً بنسبة 9.3 في المائة.

وعلى صعيد كل دولة على حدة، جاءت التغيرات الســـنوية في الأرباح إيجابية بصفة عامة عبر كافة الأسواق. إذ سجلت الشـــركات المدرجة في أســـواق الإمارات أكبر زيادة مطلقة في الأرباح، تلتها الشـــركات المدرجة فـــي كلا من الكويت والســـعودية. وبلغت أرباح الشـــركات المدرجة في السوق السعودية أعلى مســـتوياتها خلال خمس فترات ربع سنوية عند 38.2 مليار دولار أمريكي، في حين ســـجل صافي ربح الشـــركات المدرجة في دبي أحد أعلى مستويات النمو على أساس ربع سنوي على الإطلاق عند 8.1 مليار دولار أمريكي.

أما بالنسبة لصافي الربح المسجل عن فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2025 فقد كان الأداء متبايناً على مســـتوى كل دولة على حدة، إذ جاءت الأرباح أعلى في معظم الأسواق،

إلا أن هذا الارتفاع قابله تراجع أرباح الشـــركات المدرجة في كلا من السعودية والكويت. وسجلت الشركات المدرجة في بورصتي أبوظبي ودبي أكبر نمو في الأرباح خلال التســـعة أشـــهر الأولى من العام 2025، بارتفاع بلغت نسبته 5.6 في المائة و2.7 في المائـــة لتصل إلى 57.7 مليار دولار أمريكي و50.9 مليار دولار أمريكي، على التوالي. كما سجلت الشركات المدرجة في كل من قطر وعمان والبحرين نمواً هامشياً في صافي أرباحها خلال التســـعة أشهر الأولى من العام 2025. فـــي المقابل، تراجعت الأرباح الصافية للشـــركات المدرجة في الســـعودية بنسبة 5.3 في المائة لتصل إلى 107.5 مليار دولار أمريكي في التسعة أشهر الأولى من العام 2025 مقابل 113.5 مليار دولار أمريكي المسجلة في التسعة أشهر الأولى مـــن العام 2024. وجاء هذا التراجع بصفة رئيســـية نتيجة انخفاض أرباح قطاعات الطاقة والمواد الأساسية

الشركات الخليجية حققت أعلى مستوي أرباح في 12 فترة ربع سنوية بدعم من البنوك والعقارات

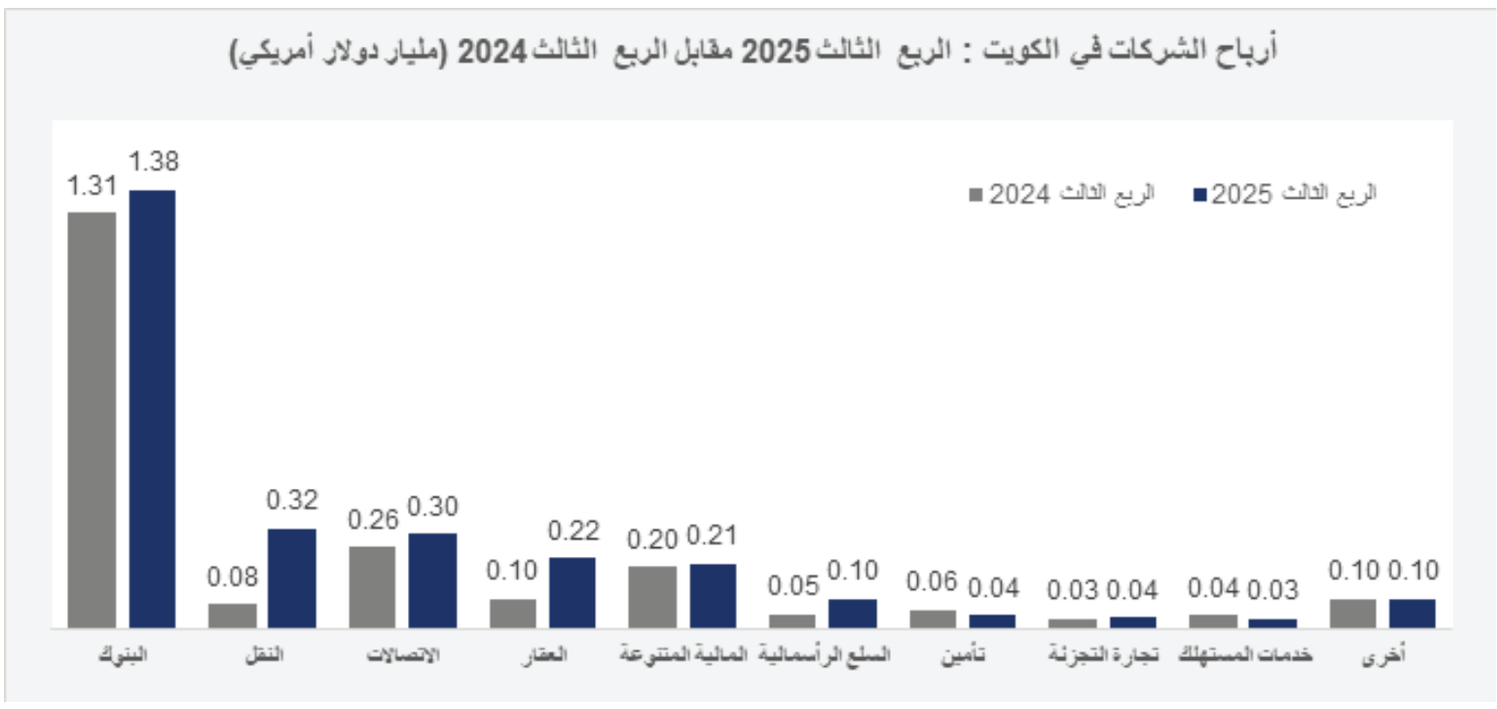

المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست

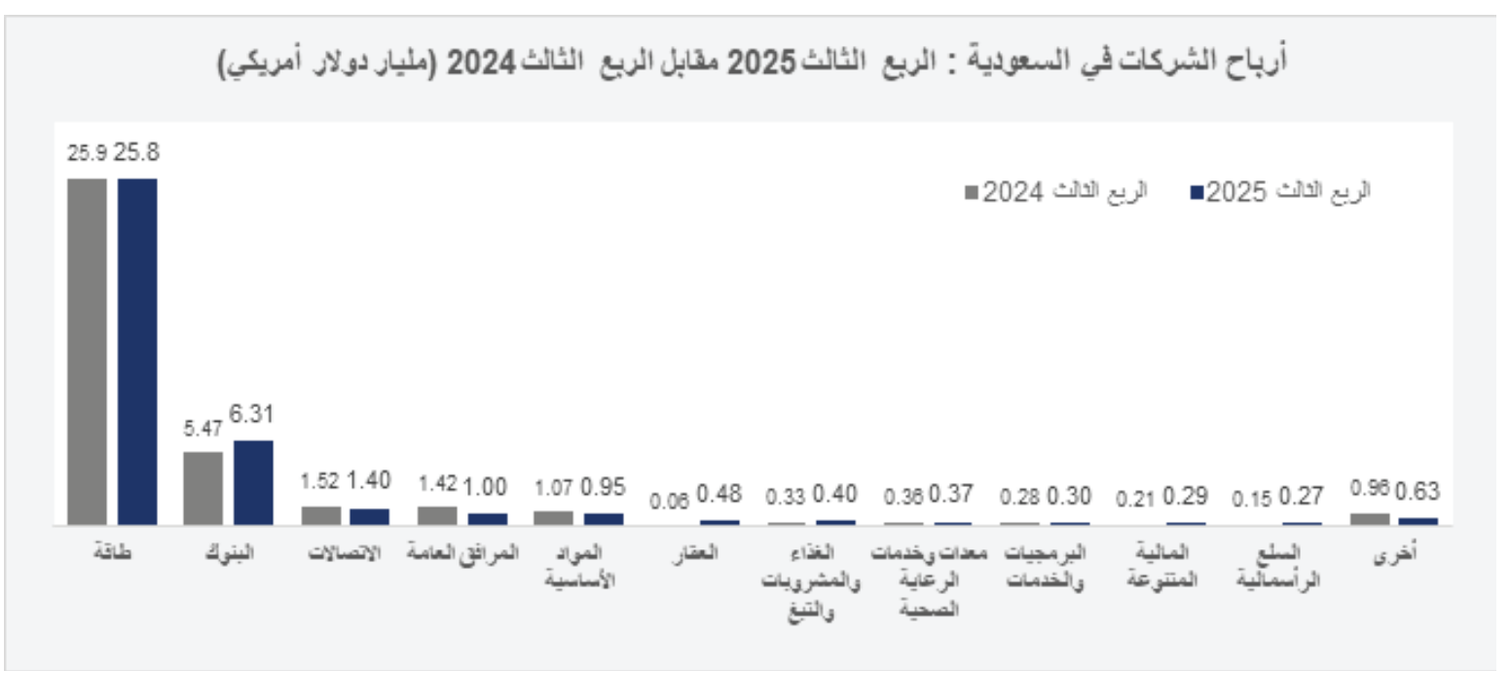

المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست

والتأمين، على الرغم من الزيادة التي سجلها كلا من قطاعي البنوك والعقارات. كما تراجع صافي ربح الشركات المدرجة في الكويت هامشياً بنسبة 1.6 في المائة خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض أرباح قطاع النقل.

الكويت

سجل صافي ربح الشركات المدرجة في بورصة الكويت ارتفاعاً بنسبة 23.1 في المائة على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2025، لتصل إلى 2.7 مليار دولار أمريكي مقابل 2.2 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. وجاء التأثير الأكبر على الأرباح المجمعة من قطاع النقل، الذي حقق نمواً مضاعفاً في الأرباح لتصل إلى 316.4 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، مقابل 78.0 مليون دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام الماضي. كما ساهمت قطاعات العقارات والبنوك والسلع الرأسمالية في نمو الأرباح خلال هذا الربع. ومن الجدير بالذكر أنه من بين 18 قطاعاً مدرجاً في بورصة الكويت، سجل 11 قطاعاً نمواً سنوياً في الأرباح خلال الربع الثالث من العام 2025، في حين شهدت 7 قطاعات أخرى تراجعاً.

ومن بين المتراجعين، انخفضت أرباح قطاع التأمين بنسبة 26.0 في المائة خلال الربع الثالث من العام 2025.

أما على صعيد الأرباح خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025، تراجع صافي الربح هامشياً بنسبة 1.6 في المائة ليصل إلى 6.7 مليار دولار أمريكي مقابل 6.8 مليار دولار أمريكي خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2024. وسجل قطاع النقل أكبر انخفاض في الأرباح الصافية، إذ بلغ إجمالي ربح القطاع 529.5 مليون دولار أمريكي مقابل 180.4 مليون دولار أمريكي خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2024، ما يمثل تراجعاً سنوياً بنسبة 393.5 في المائة. وسجلت شركة أجيليتي (المخازن العمومية) المدرجة ضمن قطاع النقل صافي خسارة قدرها 613.9 مليون دولار أمريكي في التسعة أشهر الأولى من العام 2025، مقارنة بصافي ربح قدره 113.4 مليون دولار أمريكي في التسعة أشهر الأولى من العام 2024. وجاء صافي الربح مدفوعاً بصفة رئيسية على خلفية تسجيل ربح غير نقدي لمرة واحدة ناتج عن الغاء دمج شركة أجيليتي جلوبل وإعادة تسجيلها كشركة زميلة. كما أعادت الشركة تصنيف استثماراتها في شركة كوريك تليكوم ضمن بند «مطالبات مستحقة» دون تأثير على صافي الدخل. وباستثناء المكاسب غير المتكررة المسجلة في التسعة أشهر الأولى من العام 2025، حققت أجيليتي صافي ربح معدل قدره 100 مليون دولار أمريكي، وبلغت الأرباح قبل احتساب تكاليف الفائدة، والضرائب، والاستهلاك، والإطفاء 175.7 مليون دولار أمريكي، بارتفاع بلغت نسبته 82 في المائة و19 في المائة، على التوالي. كما ساهم قطاع العقارات في التراجع الإجمالي لأرباح التسعة أشهر الأولى من العام 2025، إذ بلغ صافي ربح القطاع 373.0 مليون دولار أمريكي، منخفضاً بنسبة 6.6 في المائة مقابل 399.4 مليون دولار أمريكي خلال الفترة المماثلة من العام 2024. وشهدت الشركة الوطنية العقارية تراجعاً حاداً، إذ سجلت صافي خسارة بنحو 147.7 مليون دولار أمريكي مقارنة بصافي ربح قدره 12.0 مليون دولار أمريكي في التسعة أشهر الأولى من العام 2024، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى تراجع أرباح شركة أجيليتي، التي تدرج ضمن نتائج الشركات الزميلة. وفي المقابل، سجلت قطاعات الاتصالات والبنوك والاستثمار والتمويل نمواً جيداً في الأرباح خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025، مما ساهم في تعويض جزء من التراجع المسجل على مستوى السوق ككل.

وسجل صافي ربح البنوك المدرجة في الكويت نمواً بنسبة 5.6 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 1.4 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، مقابل 1.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. وأعلن اثنان من البنوك التسعة المدرجة في بورصة الكويت تراجع صافي أرباحها على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2025، في حين سجلت البنوك المتبقية نمواً في الأرباح. وسجل بنك الكويت الوطني صافي ربح قدره 497.7 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، منخفضاً بنسبة 7.6 في المائة مقابل 538.9 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024، نتيجة ارتفاع المصروفات التشغيلية وزيادة المخصصات خلال هذا الربع، ما أثر سلباً على أرباح البنك الناتجة عن نمو صافي إيرادات الفوائد وإيرادات غير الفوائد. وعلى صعيد التسعة أشهر الأولى من العام 2025، بلغ صافي الربح 1.52 مليار دولار أمريكي مقابل 1.49 مليار دولار أمريكي في التسعة أشهر الأولى من العام 2024، بدعم رئيسي من نمو محفظة القروض والسلف بنسبة 12.5 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 84.9 مليار دولار أمريكي، وارتفاع ودائع العملاء بنسبة 9.7 في المائة لتصل إلى 80.6 مليار دولار أمريكي. وفي المقابل، حقق بنك وربة صافي ربح قدره 58.2 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، بزيادة قوية بنسبة 221.9 في المائة مقابل 18.1 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024، مدفوعة بصفة رئيسية بارتفاع دخل الاستثمارات وصافي الرسوم والعمولات. وعلى مستوى التسعة أشهر الأولى من العام 2025، حقق البنك نمواً في صافي الربح بنسبة 159 في المائة ليصل إلى 125.2 مليون دولار أمريكي مقابل 48.5 مليون دولار في التسعة أشهر الأولى من العام 2024، فيما يعزى بصورة كبيرة إلى زيادة صافي الدخل الاستثماري بنسبة 500.9 في المائة ليصل إلى 82.6 مليون دولار أمريكي مقابل 13.7 مليون دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام الماضي. أما بنك برقان فسجل صافي ربح قدره 38.0 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، منخفضاً بنسبة 3.5 في المائة مقابل 39.4 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024، ويعزى هذا التراجع بشكل أساسي إلى ارتفاع المخصصات خلال هذا الربع.

وبلغت أرباح قطاع العقار 223.5 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، مقارنة بصافي ربح قدره 96.7 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. وسجلت شركة المباني صافي ربح قدره 56.2 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، مقابل 54.3 مليون دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام 2024، بدعم من نمو الإيرادات بنسبة 4 في المائة ونمو الإيرادات قبل احتساب تكاليف الفائدة، والضرائب، والاستهلاك، والإطفاء بنسبة 20 في المائة، نتيجة بيع إحدى القسائم في الكويت مطلع العام. كما حققت الشركة الوطنية العقارية صافي ربح قدره 65.8 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، مقابل 6.7 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024، ويعزى هذا الارتفاع بصفة رئيسية إلى زيادة حصة الشركة من نتائج شركة زميلة (أجيليتي). إلا أنه وعلى مستوى التسعة أشهر الأولى من العام 2025، سجلت الشركة صافي خسارة قدره 147.0 مليون دولار أمريكي، مقارنة بصافي ربح بلغ 12.0 مليون دولار أمريكي في التسعة أشهر الأولى من العام 2024. أما الشركة الكويتية العقارية القابضة فقد سجلت صافي ربح قدره 11.3 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، مقارنة بصافي خسارة قدره 2.3 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024، ويعود هذا التحسن بشكل رئيسي إلى المكاسب المتحققة من تسويات القروض.

السعودية

سجلت الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية ارتفاعاً في صافي الأرباح المجمعة بنسبة 1.3 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 38.2 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، مقابل 37.7 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. وجاء هذا الأداء مدعوماً بنمو قوي في ربحية القطاعات الرئيسية، بما في ذلك البنوك، والعقارات، والسلع الرأسمالية، في حين أدى تراجع أرباح قطاعات المرافق العامة، والتأمين، والاتصالات إلى التأثير سلباً والحد من إجمالي المكاسب المحققة. وعلى صعيد الأداء خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025، تراجعت الأرباح بنسبة 5.3 في المائة لتبلغ 107.5 مليار دولار

الاقتصادية ALEQTISADYAH
العدد 518 • الخميس 27 نوفمبر 2025 م • 6 من جمادى الآخرة 1447 هـ
aleqtisadyah.com

انخفاض أرباح قطاعي الاتصالات والمرافق العامة وزيادة هامشية سجلتها أرباح قطاع الطاقة

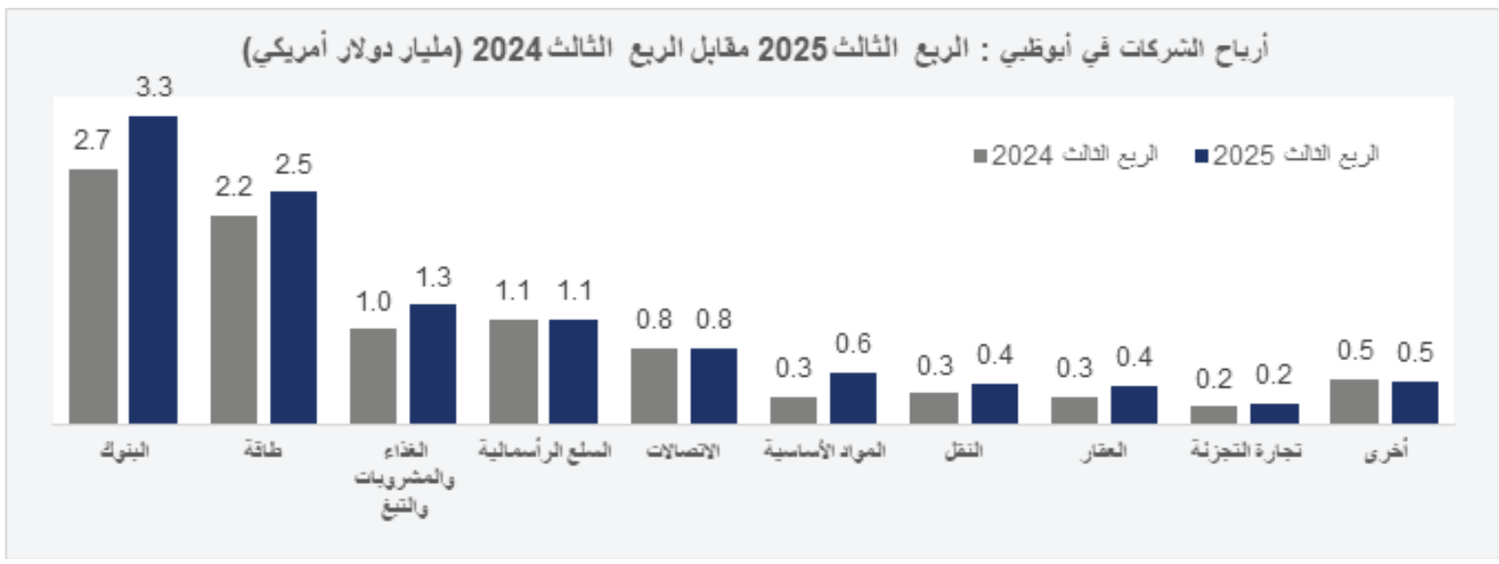

المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست

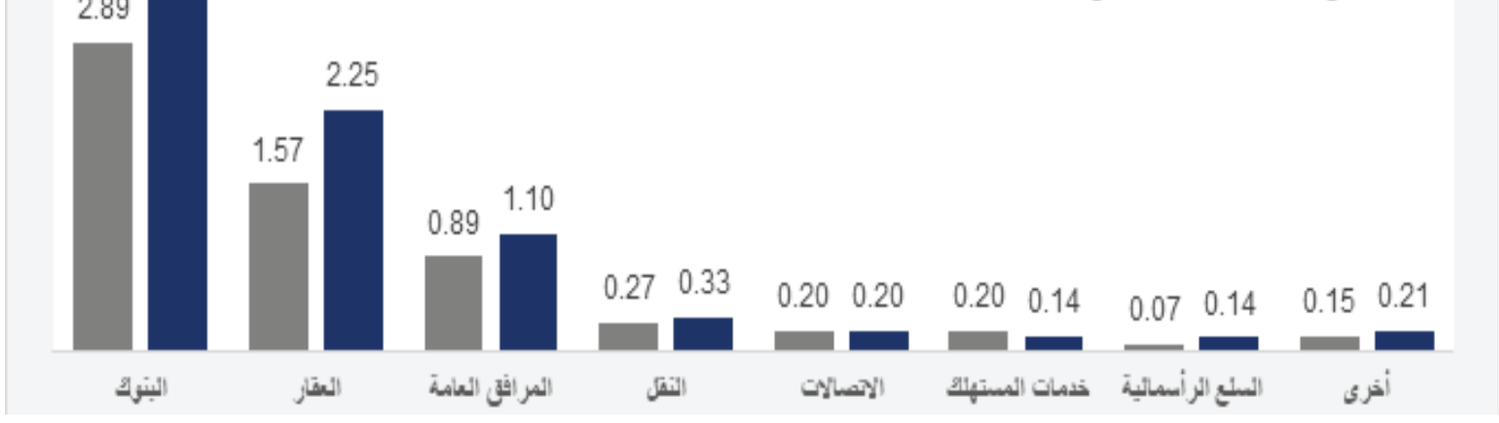

المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست

أمريكي، مقابل 113.5 مليار دولار أمريكي في التسعة أشهر الأولى من العام 2024. وسجل قطاع الطاقة أكبر انخفاض في صافي الأرباح، إذ بلغت أرباحه 74.0 مليار دولار أمريكي مقابل 81.6 مليار دولار أمريكي في التسعة أشهر الأولى من العام 2024، بانخفاض قدره 7.6 مليار دولار أمريكي أو ما يعادل نسبة 9.3 في المائة. وتبعه قطاع المواد الأساسية في المرتبة الثانية من حيث الانخفاض، إذ سجل صافي ربح قدره 1.4 مليون دولار أمريكي فقط في التسعة أشهر الأولى من العام 2025 مقابل 3.2 مليار دولار أمريكي في تسعة أشهر الأولى من العام 2024، بتراجع شديد بلغت نسبته 55.6 في المائة. في المقابل، سجلت قطاعات البنوك، والعقارات، والسلع الرأسمالية نمواً قوياً في الأرباح خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025، مما ساهم في الحد من وتيرة التراجع الإجمالي في ربحية الشركات المدرجة.

وكان قطاع البنوك في صدارة القطاعات التي ساهمت في صافي الأرباح الإجمالية خلال الربع الثالث من العام 2025، بعدما سجل صافي ربح قدره 6.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025 مقابل 5.5 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024، بزيادة قوية بنسبة 15.2 في المائة. ومن اللافت أن جميع البنوك المدرجة أعلنت نمواً في أرباحها خلال الربع الثالث من العام 2025.

وفي قطاع الطاقة، سجلت أرامكو تراجعاً في صافي أرباحها بنسبة 0.3 في المائة خلال الربع الثالث من العام 2025، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض أسعار المنتجات المكررة والبتروكيماويات، إلى جانب ضعف أسعار النفط الخام وتراجع كميات التداول. كما سجلت الشركة انخفاضاً في أرباحها خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2025، متأثرة بتراجع الإيرادات والدخل الآخر المتعلق بالمبيعات. وأفصحت أرامكو عن إجمالي تعديلات بقيمة 12.10 مليار ريال سعودي، جاءت في معظمها من المخصصات وعمليات خفض قيمة الأصول، وشطب أو التخلص من بعض الأصول، بالإضافة إلى التعديلات المرتبطة بالمشاريع المشتركة والشركات الزميلة. وفي المقابل، سجلت شركة الدريس للخدمات البترولية والنقليات صافي ربح قدره 30.0 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من 2025 مقابل 22.6 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024، بزيادة بلغت نسبتها 34.6 في المائة، مدفوعة بارتفاع المبيعات في قطاعات الوقود والنقل.

من جهة أخرى، شهد قطاع العقارات تحولاً لافتاً في أدائه، إذ تحول من تسجيل أرباح قدرها 58.6 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024 إلى أرباح قدرها 480.2 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، وجاء هذا التحسن مدفوعاً بصفة رئيسية بارتفاع أرباح شركة أم القرى للتنمية والإعمار (مسار). إذ سجلت الشركة صافي ربح قدره 137.8 مليون دولار أمريكي خلال هذا الربع، مقابل 31.2 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024، بدعم من الزيادة الهائلة في مبيعات قسائم مخصصة للمشاريع الفندقية والسكنية. وتم بيع خمسة قسائم في كل من هذين القطاعين، في أعلى حجم مبيعات ربع سنوي تحققه الشركة على الإطلاق. كما سجلت شركة المراكز العربية (سينومي سنترز) تحسناً قوياً في أرباحها خلال الربع الثالث من العام 2025، إذ ارتفع صافي الربح بنسبة 49.7 في المائة ليصل إلى 133.5 مليون دولار أمريكي، مقابل 89.2 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024، وذلك على الرغم من تراجع الإيرادات بنسبة 6.09 في المائة إلى 147.0 مليون ريال سعودي، مقابل 156.5 مليون ريال سعودي خلال الفترة المماثلة من العام الماضي.

وتراجعت أرباح قطاع الاتصالات بنسبة 8.1 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 1.4 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، مقابل 1.5 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. وسجلت شركة الاتصالات السعودية انخفاضاً في صافي أرباحها بنسبة 11.5 في المائة على أساس سنوي، لتصل إلى 1.1 مليار دولار أمريكي مقابل 1.2 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. إلا أنه خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025، سجلت الشركة صافي ربح قدره 3.1 مليار دولار أمريكي، بزيادة بلغت نسبتها 3.1 في المائة مقابل 2.99 مليار دولار أمريكي، بدعم من نمو الإيرادات بنسبة 2.6 في المائة. وفي المقابل، سجلت اتحاد اتصالات (موبايلي) صافي ربح بلغ 244.4 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، مقابل 220.8 مليون دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام 2024، مدعوماً بنمو الإيرادات بنسبة 7.8 في المائة على أساس سنوي عبر جميع خطوط الأعمال، إلى جانب توسع قاعدة المشتركين. كما سجلت زين السعودية نمواً هامشياً في صافي أرباحها بنسبة 1.8 في المائة ليصل إلى 40.8 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025 مقابل 40.0 مليون دولار أمريكي قبل عام.

أبوظبي

سجلت الشركات المدرجة في أبوظبي ارتفاعاً بنسبة 17.0 في المائة على أساس سنوي في صافي الأرباح الإجمالية خلال الربع الثالث من العام 2025، لتصل إلى 11.1 مليار دولار أمريكي مقابل 9.5 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. وعلى مستوى التسعة أشهر الأولى من العام 2025، ارتفع صافي الربح بنسبة 14.9 في المائة ليبلغ 30.5 مليار دولار أمريكي مقابل 26.5 مليار دولار أمريكي في التسعة أشهر الأولى من العام 2024. وسجل قطاع البنوك في أبوظبي نمواً في صافي أرباحه، إذ بلغ إجمالي أرباح القطاع 3.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025 مقابل 2.7 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024، بزيادة سنوية قدرها 577.7 مليون دولار أمريكي أو ما يعادل نسبة 21.2 في المائة. وجاء قطاع الطاقة في المرتبة الثانية من حيث حجم الأرباح على مستوى السوق، إذ ارتفع صافي ربحه بنسبة 10.9 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 2.5 مليار دولار أمريكي مقابل 2.2 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. كما سجل كلا من قطاعي الأغذية والسلع الرأسمالية، نمواً سنوياً في الأرباح خلال الربع الثالث من العام 2025، ما ساهم في دعم النمو الإجمالي للأرباح على مستوى السوق.

وشهد قطاع البنوك في أبوظبي نمواً واسع النطاق في الأرباح عبر مختلف البنوك المدرجة. فمن بين أحد عشر بنكاً أعلنت نتائجها للربع الثالث من العام 2025، اقتصر تسجيل تراجعاً في الأرباح على أساس سنوي على البنك التجاري الدولي، في حين حققت جميع البنوك الأخرى نمواً في صافي أرباحها. وسجل بنك أبوظبي الأول أكبر صافي ربح في الربع الثالث من العام 2025، بارتفاع أرباحه بنسبة 20.8 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 1.5 مليار دولار أمريكي مقابل 1.2 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. وخلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025، ارتفع صافي ربح البنك بنسبة 24.5 في المائة ليصل إلى 4.4 مليار دولار أمريكي مقابل 3.5 مليار دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام 2024. وجاءت نتائج البنك خلال هذه الفترة مدفوعة بالأداء القوي عبر مختلف القطاعات، ما ساهم في تحقيق نمو ثنائي الرقم في جميع قطاعات الأعمال، بفضل الزخم القوي في نشاط العملاء، وتوسع مصادر الإيرادات، وتنامي المساهمات من التبادل التجاري عبر الممرات الاقتصادية الاستراتيجية. وتبعه بنك أبوظبي التجاري في المرتبة الثانية من حيث حجم الأرباح على مستوى البنوك، إذ بلغ صافي ربحه 841.4 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025 مقابل 651.0 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. كما شهد صافي ربح البنك عن فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2025 ارتفاعاً بنسبة 19.3 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 2.15 مليار دولار أمريكي مقابل 1.8 مليار دولار أمريكي في التسعة أشهر الأولى من العام 2024. ويعزى هذا النمو في الأرباح إلى زيادة كلا من صافي إيرادات الفوائد وإيرادات غير الفوائد.

أما قطاع الطاقة، فقد شهد تزايد أرباحه بنسبة 10.9 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 2.5 مليار دولار أمريكي مقابل 2.2 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، إذ أعلنت ثلاث من أصل خمس شركات مدرجة ضمن القطاع عن ارتفاع أرباحها. وعلى مستوى التسعة أشهر الأولى من العام 2025، تحسن صافي ربح القطاع بنسبة 6.7 في المائة ليصل إلى 7.1 مليار دولار أمريكي مقابل 6.6 مليار دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام 2024.

دبي

ارتفع صافي ربح الشركات المدرجة في سوق دبي للأوراق المالية بنسبة 29.7 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى

الشركات المدرجة في بورصتي أبوظبي ودبي حققتا أكبر نمو في الأرباح

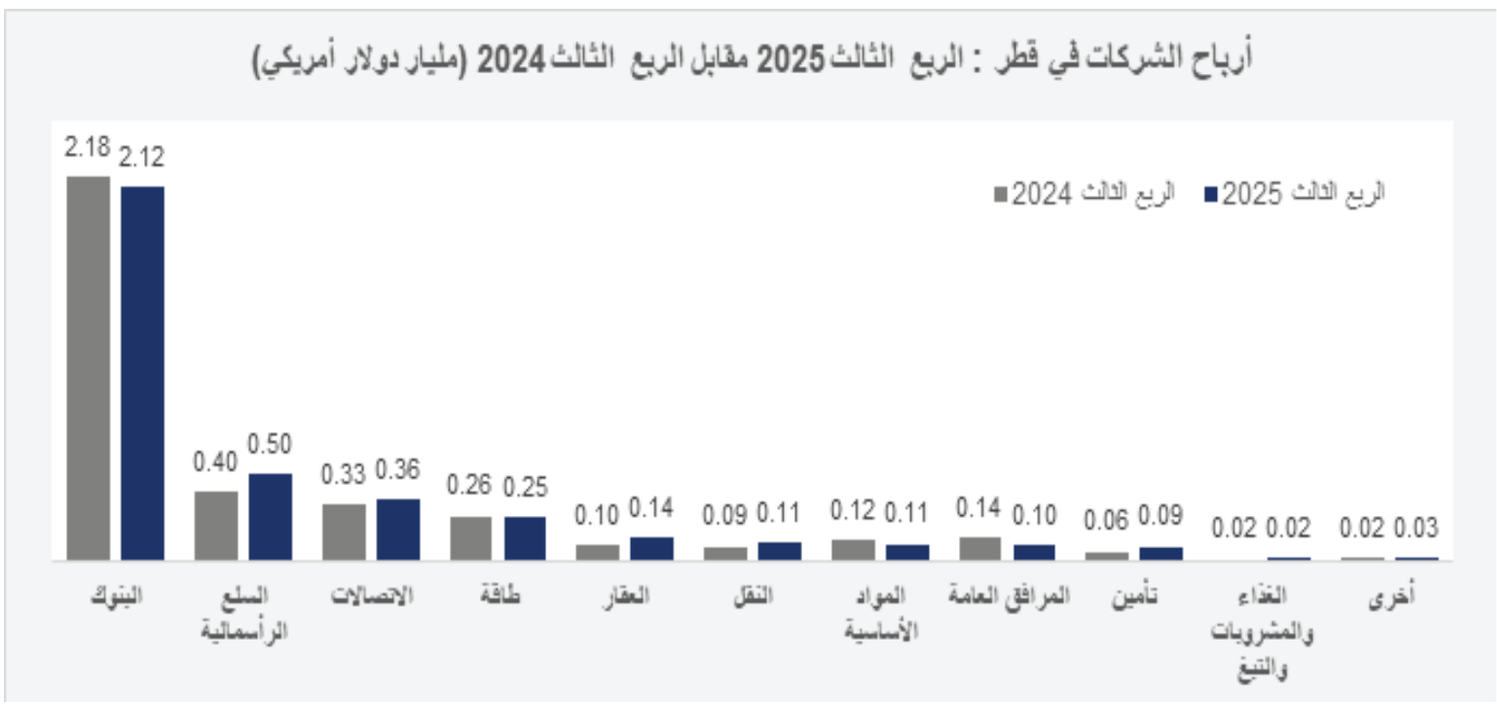

المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست

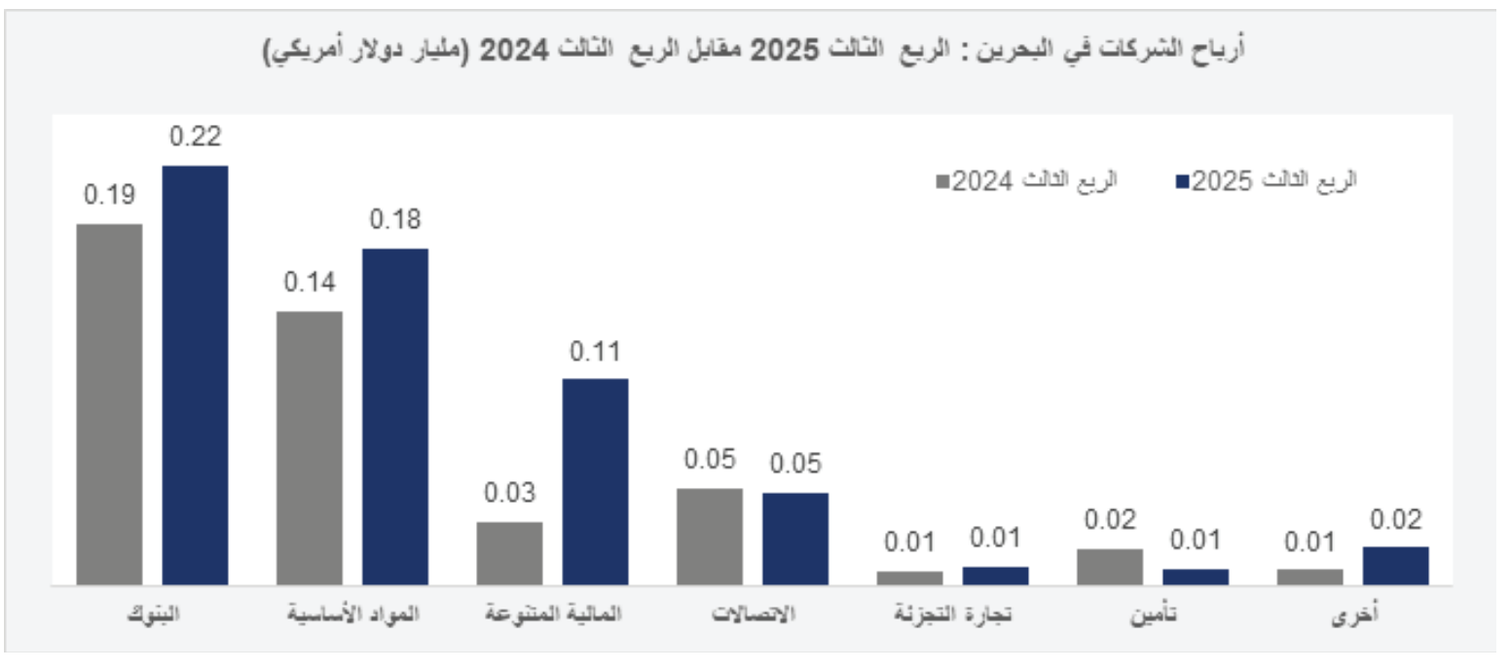

المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست

8.1 مليـــار دولار أمريكي مقابل 6.2 مليار دور أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. وجاء هذا النمو مدفوعاً بصفة رئيســـية بأداء قطاعات البنوك والمرافق العامة والعقارات، إذ شـــكلت هذه القطاعات مجتمعة نحـــو 87.4 في المائة من إجمالي أرباح الســـوق. ومن بين القطاعات الثلاثة عشر المدرجة في سوق دبي المالي، سجلت 12 قطاعاً نمواً سنوياً في الأرباح خـــلال الربع الثالث من العـــام 2025، في حين شـــهد قطاع الخدمات الاستهلاكية تراجعاً في الأرباح. وعلى مســـتوى التسعة أشهر الأولى من العام 2025، ارتفع صافي الربح بنســـبة 11.1 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 20.6 مليـــار دولار أمريكي، مقابل 18.6 مليار دولار أمريكي في التسعة أشهر الأولى من العام 2024.

وارتفـــع صافي ربح قطاع البنوك المدرجة في بورصة دبي بنســـبة 28.7 في المائة على أساس ســـنوي ليصل إلى 3.7 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، مقابل 2.9 مليـــار دولار أمريكي في الربـــع الثالث من العام 2024. وعلى مستوى التسعة أشـــهر الأولى من العام 2025، سجل القطاع نمواً في صافي الأرباح بنســـبة 5.7 في المائة ليبلغ 10.1 مليار دولار أمريكي مقابل 9.5 مليار دولار أمريكي في التسعة أشـــهر الأولى من العام 2024. ومن بين سبعة بنوك أعلنت نتائجها عن فترة الربع الثالث من العام 2025، سجلت خمســـة بنوك نمواً في صافي أرباحها، فيما شـــهد البنكان المتبقيان تراجعاً سنوياً في الأرباح. وارتفع صافي ربح بنك الإمارات دبي الوطني بنسبة 23.3 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 1.7 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، مقابل 1.4 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024، بينما تراجع صافي ربح البنك خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025 بمعدل هامشي بلغت نسبته 0.3 في المائة ليصل إلـــى 5.12 مليار دولار أمريكي مقابل 5.14 مليـــار دولار أمريكي في الفترة المماثلـــة من العام 2024. ويعزى تحسن أرباح البنك إلى النمو القوي لأنشطة الإقراض، وتحســـن الهوامش، وارتفاع إيرادات الرسوم والعمولات. كما قفز صافي دخل بنك دبي الإسلامي بنسبة 18 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 529.3 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العـــام 2025، مقابل 448.6 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. وفي المقابل، تراجع صافي ربح بنك المشرق بنسبة 21.3 في المائة على أساس سنوي ليبلغ 458.7 مليون دولار أمريكي، مقابل 482.3 مليون دولار أمريكي فـــي الربع الثالث من العام 2024. ويعزى نمو أرباح البنوك إلى الزيادة القياســـية في الإقراض ونمو الطلب على الائتمان، مدعوماً باستثمارات حكومية إقليمية في قطاعات مثل السياحة والبنية التحتية ضمن جهود تنويع الاقتصادات بعيداً عن النفط.

اما على صعيد قطاع العقارات، فقد شهدت أرباحه تحسناً بنسبة 43.7 في المائة في الربع الثالث من العام 2025 لتصل إلى 2.3 مليـــار دولار أمريكي مقابل 1.6 مليار دولار أمريكي فـــي الربع الثالث من العام 2024. وجاء هذا النمو القوي في صافي الأرباح مدفوعاً بصفة رئيسية بالأرباح التي حققتها شركة إعمار العقارية، والتي سجلت نمواً سنوياً بنسبة 37.4 في المائة لتصل إلى 1.2 مليار دولار أمريكي، مقابل 866.5 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. ويعزى الأداء الإيجابي للشـــركة إلى ارتفاع مبيعـــات العقارات التي بلغت 52.9 مليار درهم إماراتي (14.4 مليار دولار أمريكي)، بنمو بلغت نســـبته 10 في المائة خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025 .

وفي المقابل، ســـجل قطاع المرافق العامة ارتفاعاً بنسبة 23.3 في المائة على أســـاس سنوي في صافي أرباحه خلال الربـــع الثالث من العـــام 2025 ليصل إلـــى 1.1 مليار دولار امريكي، مقابل 891.9 مليون دولار امريكي في الربع الثالث من العـــام 2024. وبالمثل، ارتفع صافي أرباح القطاع خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025 بنسبة 10.8 في المائة ليبلغ 2.0 مليار دولار امريكي مقابل 1.8 مليار دولار امريكي في الفترة المماثلـــة من العام 2024. ومن بين الشـــركات الثلاث المدرجة ضمن القطاع، ســـجلت شركتان نمواً سنوياً في الأرباح خلال الربع الثالث من العام 2025. وحققت هيئة كهرباء ومياه دبي (ديوا) زيادة بنســـبة 26.3 في المائة على أســـاس ســـنوي في صافي أرباحها للربع الثالث من العام 2025 لتصل إلى 983.1 مليون دولار أمريكي. كما ســـجلت الشركة ارتفاعاً بنســـبة 18.4 في المائة في صافي أرباحها خلال التسعة أشـــهر الأولى من العام 2025 ليبلغ 1.7 مليار دولار أمريكي.

قطر

سجلت الشركات المدرجة في قطر نمواً في إجمالي الربح بنســـبة 2.7 في المائة خلال الربع الثالـــث من العام 2025 ليصل إلى 3.8 مليار دولار أمريكـــي، مقابل 3.7 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة رئيسية بنمو أرباح قطاعات السلع الرأسمالية والعقارات والاتصـــالات. إلا أن تراجع أرباح قطاعات البنوك والمرافق العامة والمواد الأساســـية أثر سلباً وحد من وتيرة نمو صافي الربح الإجمالي. وعلـــى صعيد أداء الأرباح خلال التســـعة أشـــهر الأولى من العام 2025، ارتفع صافي الربح بنســـبة 2.5 في المائة ليصل إلى 11.0 مليار دولار أمريكي، مقابل 10.8 مليار دولار أمريكي في التســـعة أشـــهر الأولى من العام 2024. وجاء نمو الأرباح خلال هذه الفترة واســـع النطاق، مدعوماً بشكل أساسي بأداء قطاعات البنوك والسلع الرأسمالية والاتصالات.

وســـجل قطاع البنوك في قطر صافي ربح قدره 2.1 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، بتراجع بلغت نسبته 2.6 في المائة مقابل 2.2 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. وحقق بنـــك قطر الوطني انخفاضاً بنسبة 2.8 في المائة على أســـاس سنوي في صافي ربحه على أساس ربع سنوي ليبلغ 1.1 مليار دولار أمريكي، مقابل 1.2 مليـــار دولار أمريكي في الربـــع الثالث من العام 2024. وجاء هذا التراجع نتيجة ارتفاع مخصصات خسائر القروض وتأثير تطبيق إطار الضريبة الجديدة (الركيزة الثانية). وخلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025، سجل بنك قطر الوطني صافي ربح قدره 3.51 مليار دولار أمريكي، بارتفاع هامشي بلغت نسبته 0.9 في المائة على أساس سنوي. في المقابل، ارتفع صافي الربح قبـــل تطبيق الضرائب المتعلقة بالركيزة الثانية بوتيرة أقوى بنسبة 9 في المائة ليصل إلى 3.49 مليار دولار أمريكي، بدعم من تحسن نشاط الإقراض ونمو إيرادات الرسوم. وانخفض صافي ربح البنك التجاري القطري بنسبة 33.7 في المائة ليصل إلـــى 132.6 مليون دولار أمريكي في

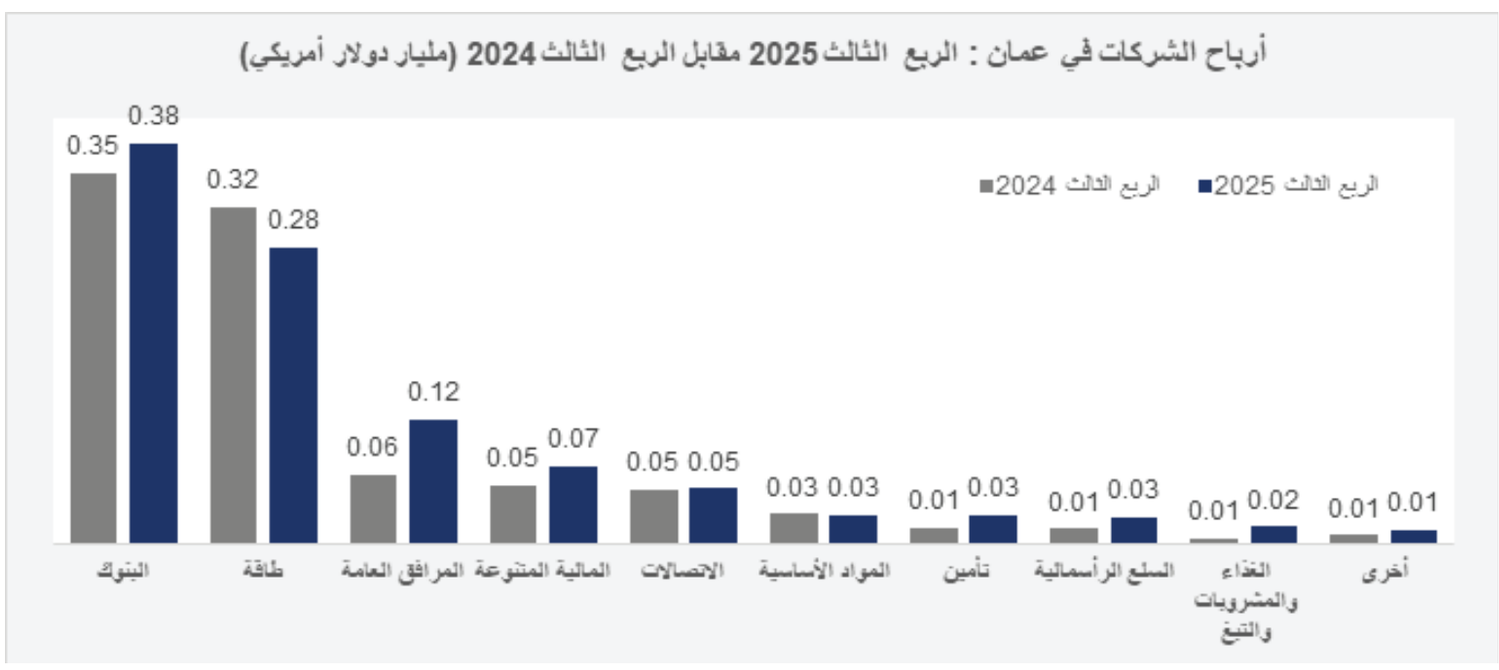

المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست

الربع الثالث من العام 2025، مقابل 200.1 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. ويعزى التراجع إلى انخفاض صافي إيرادات الفوائد وارتفاع مخصصات خسائر القروض، على الرغم من أن قوة إيرادات الرسوم ساهمت في تخفيف جزء من هذا الأثر.

وعلى صعيد قطاع الاتصالات، فقد سجل نمواً في صافي الأرباح بنسبة 9.2 في المائة خلال الربع الثالث من العام 2025 ليصل إلى 358.2 مليون ريال قطري، مقابل 327.9 مليون ريال قطري في الربع الثالث من العام 2024. وحققت شركة أوريدو صافي ربح قدره 312.9 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، بنمو بلغت نسبته 8.5 في المائة مقابل 288.4 مليون دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام الماضي. وعلى الرغم من انخفاض قاعدة عملاء الشركة هامشياً بنسبة 1 في المائة إلى 149.4 مليون عميل خلال الربع الثالث من العام 2025، إلا أن الإيرادات ارتفعت بنسبة 7 في المائة لتصل إلى 1.7 مليار دولار أمريكي، بدعم من الأداء القوي في العراق والجزائر والكويت. وسجلت فودافون قطر صافي ربح قدره 45.4 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، مقابل 39.5 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024، بزيادة بلغت نسبتها 14.9 في المائة. وخلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025، ارتفع صافي الربح بنسبة 13 في المائة ليصل إلى 135.6 مليون دولار أمريكي، مقابل 120.0 مليون دولار أمريكي في التسعة أشهر الأولى من العام 2024، بدعم من نمو إيرادات الخدمات بنسبة 4.8 في المائة واستمرار تحسن الإيرادات قبل احتساب تكاليف الفائدة، والضرائب، والاستهلاك، والإطفاء.

البحرين

ارتفع صافي ربح الشركات المدرجة في البحرين بنسبة 31.3 في المائة على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2025 ليصل إلى 597.0 مليون دولار أمريكي، وذلك بعد أن سجلت تسعة من أصل أربعة عشر قطاعاً نمواً سنوياً في الأرباح، بما في ذلك ثلاثة من أكبر خمس قطاعات خلال هذا الربع، وفي صدارتها قطاعا الاتصالات والمواد الأساسية. وعلى صعيد أداء التسعة أشهر الأولى من العام 2025، ارتفع صافي الربح بنسبة 9.7 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 1.6 مليار دولار أمريكي، مقابل 1.4 مليار دولار في التسعة أشهر الأولى من العام 2024.

وسجل قطاع البنوك في البحرين نمواً بنسبة 16.4 في المائة على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2025، إذ ارتفعت الأرباح إلى 222.4 مليون دولار أمريكي مقابل 191.1 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. وعلى صعيد التسعة أشهر الأولى من العام، ارتفعت أرباح القطاع بنسبة 14.7 في المائة لتصل إلى 739.6 مليون دولار أمريكي على أساس سنوي. ومن الجدير بالذكر أن البنوك الثمانية التي أفصحت عن نتائجها المالية حققت جميعها نمواً في أرباح الربع الثالث من العام 2025، مما دعم الزيادة الإجمالية في أرباح القطاع خلال هذه الفترة. وفي المقابل، يعزى التحسن الذي سجلته أرباح القطاع عن فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2024 بصفة رئيسية إلى نمو أرباح بنك السلام بنسبة 37.4 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 154.3 مليون دولار أمريكي في التسعة أشهر الأولى من العام 2025، مقابل 112.3 مليون دولار أمريكي في التسعة أشهر الأولى من العام 2024، كما يعود أداء البنك القوي إلى النمو المتواصل في العمليات المصرفية الأساسية للمجموعة خلال هذه الفترة. وفي المقابل، وعلى الرغم من ارتفاع صافي ربح البنك العربي بنسبة 5.1 في المائة على أساس سنوي خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025، إلا أنه سجل أعلى صافي أرباح بين البنوك، إذ بلغت أرباحه 203.9 مليون دولار أمريكي مقابل 215 مليون دولار أمريكي في التسعة أشهر الأولى من العام 2024.

وبلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك 1.033 مليار دولار أمريكي في التسعة أشهر الأولى من العام 2025، مقابل 1.002 مليار دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام الماضي، ويعكس هذا الأداء نمواً واسع النطاق عبر معظم الأسواق الأساسية للبنك.

عمان

ارتفع صافي ربح الشركات المدرجة في عمان بنسبة 11.2 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، مقابل 900.2 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. وعلى صعيد التسعة أشهر الأولى من العام، تحسن صافي الربح بنسبة 13.0 في المائة ليبلغ 2.9 مليار دولار أمريكي، مقابل 2.5 مليار دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام 2024. وجاء هذا النمو مدفوعاً بصفة رئيسية بأداء قطاعات البنوك والمرافق العامة والاستثمار والتمويل، إذ سجلت عشرة من أصل أربعة عشر قطاعاً نمواً سنوياً في الأرباح خلال الربع الثالث من العام 2025.

وأرتفع صافي أرباح قطاع البنوك، والذي يعد أكبر القطاعات من حيث القيمة السوقية في عمان، بنسبة 8.2 في المائة خلال الربع الثالث من العام 2025 ليصل إلى 376.2 مليون دولار أمريكي، مقابل 347.6 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. وعلى صعيد التسعة أشهر الأولى من العام 2025، ارتفع صافي ربح القطاع بنسبة 7.8 في المائة ليبلغ 1.1 مليار دولار أمريكي، مقابل مليار دولار أمريكي في التسعة أشهر الأولى من العام 2024. وسجل بنك مسقط أعلى صافي ربح على مستوى البنوك خلال الربع الثالث من العام 2025، إذ بلغت أرباحه 170.8 مليون دولار أمريكي مقابل 152.4 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. كما ارتفع صافي ربح البنك عن فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2025 بنسبة 12.2 في المائة ليصل إلى 497.6 مليون دولار أمريكي، مقابل 443.6 مليون دولار في التسعة أشهر الأولى من العام 2024. ويعزى نمو الأرباح إلى التحسن عبر مختلف قطاعات الأعمال والنمو القوي لإيرادات الفوائد وإيرادات غير الفوائد. من جهة أخرى، سجل بنك صحار الدولي ثاني أعلى صافي ربح خلال الربع الثالث 2025، إذ بلغت أرباحه 63.8 مليون دولار أمريكي مقابل 67.4 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. وفي المقابل، ارتفع صافي ربح البنك عن فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2025 بنسبة 7.2 في المائة ليصل إلى 198.0 مليون دولار أمريكي، مقابل 183.4 مليون دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام الماضي. وارتفعت صافي القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي لدى البنك بنسبة 20 في المائة على أساس سنوي خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2024، فيما زادت ودائع العملاء بنسبة 10 في المائة على أساس سنوي.

وارتفعت أرباح قطاع المرافق العامة، ثالث أكبر قطاع من حيث صافي الأرباح الإجمالية، بنسبة 78.6 في المائة على أساس سنوي عن فترة الربع الثالث من العام 2025 لتصل إلى 115.9 مليون دولار أمريكي، مقابل 64.9 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. وجاء هذا النمو مدعوماً بأداء ست شركات من أصل ثماني شركات ضمن القطاع، إسجلت نمواً سنوياً في الأرباح، بصدارة شركة العنقاء للطاقة التي حققت زيادة بنسبة 22.8 في المائة في صافي أرباحها لتصل إلى 49.6 مليون دولار أمريكي مقابل 40.4 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024.

خصّصت ثلاث رحلات جوية بالتعاون مع «اتحاد الكرة» و«الكويتية»

«زين» رافقت جماهير «الأزرق» إلى الدوحة

وشاركتهم فرحة التأهّل لكأس العرب

تواجد الجماهير في الدوحة كان له الأثر في تحقيق الفوز

الشيخ أحمد اليوسف ونجوم الأزرق يحتفلون بالتأهّل

سيّرت زين الكويت رحلات جوية لنقل جماهير مُنتخب الكويت الوطني لكرة القدم «الأزرق» إلى العاصمة القطرية الدوحة، لمُساندة المنتخب في مباراة المُلحق المؤهّلة لبطولة كأس العرب أمام نظيره الموريتاني، وذلك عبر تخصيص ثلاث طائرات لنقل المُشجّعين بالتعاون مع الاتحاد الكويتي لكرة القدم وشركة الخطوط الجوية الكويتية.

وجاءت هذه الخطوة من زين ضمن مبادراتها المُستمرة لدعم الرياضة الكويتية وتعزيز حضور «الأزرق» وجماهيره في الاستحقاقات الإقليمية والقارية، حيث ساهمت الرحلة في توفير أجواء مثالية للمشجعين لمؤازرة المنتخب من المُدرّجات، ومشاركته فرحة الفوز والتأهل.

وشهدت المباراة، التي أُقيمت على استاد جاسم بن حمد بنادي السد في الدوحة، تفوقاً مستحقاً لمنتخب الكويت الذي حسم بطاقة التأهل إلى نهائيات كأس العرب لكرة القدم بعد فوزه على منتخب موريتانيا بنتيجة 0-2، ليحجز مكانه في المجموعة الرابعة إلى جانب منتخبات مصر والأردن والإمارات، في البطولة المُقرر إقامتها في قطر خلال الفترة من 1 إلى 18 ديسمبر المُقبل.

وتعكس هذه البادرة إيمان زين بالدور الكبير الذي يلعبه الجمهور في دعم المنتخب الوطني، حيث جاءت هذه الرحلة لتُجسّد التزام الشركة بالوقوف خلف اللاعبين داخل الملعب وخلف المُدرّجات على حد سواء، ومشاركة أبناء الكويت فرحة الانتصار والتأهّل.

وجسّد تنظيم الرحلات الجوية بالتعاون مع الاتحاد الكويتي لكرة القدم والخطوط الجوية الكويتية نموذجاً مميزاً للتكامل بين القطاعين العام والخاص في خدمة الرياضة الكويتية، حيث تحرص زين على مواصلة إطلاق المبادرات التي تُقرّب الجماهير من فرقها المفضلة، وتُعزّز مكانة الكويت على خارطة الرياضة العربية والإقليمية.

وتربط زين والاتحاد الكويتي لكرة القدم شراكة استراتيجية مُمتدة تشمل رعاية العديد من البطولات الكروية المحلية، من بينها دوري زين الممتاز لكرة القدم، ودوري الدرجة الأولى، إلى جانب رعاية كأسي سمو أمير البلاد وسمو ولي العهد.

وتأتي هذه المبادرة امتداداً لدور زين في رعاية كبرى الاستحقاقات الكروية في المنطقة، والتي كان من أبرزها شراكتها الرسمية الناجحة مع بطولة كأس الخليج العربي لكرة القدم «خليجي زين 26»، البطولة الأقرب لقلوب شعوب الخليج، حيث

الرحلة شهدت مشاركة مميزة من الشباب والعائلات

زين تعد نفسها شريكاً رئيسياً في دعم وتطوير الرياضة الكويتية

أسهمت الشركة عبر كوادرها الوطنية وفعالياتها التسويقية والإعلامية ومناطق المشجعين التي نظمتها في مختلف المواقع في إبراز البطولة بصورة استثنائية على المستويين التنظيمي والجماهيري، وبشهادة الأشقاء المشاركين في الحدث.

وتؤكد زين أن دعمها المتواصل للمنتخبات

شباب زين ساهموا بشكلٍ فعّال في تنظيم الرحلة

الوطنية والبطولات المحلية والجماهير يأتي في إطار استراتيجيتها للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة، التي تضع الشباب والرياضة في مقدمة أولوياتها، إيماناً منها بأهمية الرياضة في ترسيخ الروح الوطنية وتعزيز أنماط الحياة الصحية وإبراز صورة الكويت في المحافل الإقليمية والدولية.

واختتمت الشركة بالتأكيد على أنها ستواصل إطلاق المبادرات والبرامج التي تواكب تطلّعات جماهير الكرة في الكويت، وتدعم حضور «الأزرق» في مختلف المنافسات، وتُرسّخ دور القطاع الخاص في تطوير الرياضة المحلية، متمنية لمنتخب الكويت مواصلة عروضه المميزة وتقديم مستويات تليق بتاريخه العريق وجماهيره الوفية في نهائيات كأس العرب المقبلة.

تأكيداً على دوره الريادي في التحول الرقمي والابتكار المصرفي على مستوى الكويت

بنك برقان يحصد جائزة التميّز في التحول الرقمي

خلال فعالية «يوم إس إيه بي لابتكار الأعمال»

براك المطر، مدير عام – إدارة نظم المعلومات في بنك برقان

وزير الدولة لشؤون الاتصالات عمر العمر و أحمد حاجيه مساعد المدير العام – قطاع تقنية المعلومات في بنك برقان و سندس بوشهري المدير التنفيذي لشركة في الكويت

أحمد حاجيه مساعد المدير العام – قطاع تقنية المعلومات، متسلّم الجائزة نيابةً عن بنك برقان، برفقة فريق بنك برقان

في إطار سعيه المتواصل لدعم الابتكار المصرفي والتحول الرقمي، شارك بنك برقان في فعالية «يوم إس إيه بي لابتكار الأعمال»، حيث تعد شركة «إس إيه بي» الرائدة عالمياً في تطبيقات المؤسسات والذكاء الاصطناعي للأعمال، شريكاً استراتيجياً للبنك. وأقيمت الفعالية، برعاية وزارة الدولة لشؤون الاتصالات في فندق والدورف أستوريا الكويت، تحت عنوان «نحو مستقبل الكويت الرقمي: دور التطبيقات المتكاملة والبيانات والذكاء الاصطناعي». وخلال حفل تكريم العملاء على هامش الفعالية، تسلّم أحمد حاجيه، مساعد المدير العام – قطاع تقنية المعلومات، نيابةً عن بنك برقان، جائزة «التميّز في التحول الرقمي». ويأتي هذا التكريم تقديراً للإنجازات المتميّزة للبنك في توظيف تقنيات SAP لرفع الكفاءة التشغيلية، وتحسين تجربة العملاء، ودعم الابتكار في القطاع المصرفي.

وتُعدّ مشاركة بنك برقان وحصوله على الجائزة دليلاً راسخاً على ريادته وتأثيره الواسع في قطاع الابتكار المصرفي والتكنولوجيا محلياً وإقليمياً، كما تعكس التزامه بدعم رؤية الكويت 2035.

وبهذا التكريم، صرح براك المطر، مدير عام – إدارة نظم المعلومات في بنك برقان: «يشرّفنا في بنك برقان أن نحظى بتقدير شركائنا الكرام في SAP على تميّزنا في التحول الرقمي. يرتكز هذا التميّز على توظيفنا لتقنيات SAP لتدعيم قيمة البيانات واعتبارها مورداً استراتيجياً في جميع مستويات العمليات التشغيلية». وتابع قائلاً: «تُمثّل المعلومات والتكنولوجيا القوى الدافعة للأسواق والاقتصادات العالمية. وتماشياً مع ثقافتنا الاستباقية ومسيرتنا الطموحة في التحول الرقمي، نواصل الاستثمار بلا حدود في أحدث برامج إدارة المعلومات وتحليلها. ولهذا السبب، تُعدّ شراكتنا الاستراتيجية مع SAP ركيزة في ثقافتنا المؤسسية، لتطوير البيانات وتحليلاتها للارتقاء المستمر بكافة جوانب البنك، بدءاً من الخدمات المصرفية المقدّمة لعملائنا وصولاً إلى تجربة الموظفين وثقافة العمل بشكل عام».

وقد صرحت، سندس بوشهري، المدير التنفيذي لشركة SAP في الكويت: «يسعدنا تكريم بنك برقان بجائزة التميّز في التحول الرقمي خلال فعالية يوم الابتكار. لقد قدّم بنك برقان مثالًا يُحتذى في القيادة الاستثنائية من خلال توظيف حلول «SAP» التقنية لتعزيز كفاءة العمليات، والارتقاء بتجربة العملاء، ودعم الابتكار في القطاع المصرفي الكويتي.

ويعكس التزام البنك الاستراتيجي بالتحول الرقمي انسجامًا تامًا مع رؤية الكويت للنمو المستدام والتطور التقني. ونحن فخورون بشراكتنا الوثيقة مع بنك برقان ونتطلع إلى مواصلة هذا التعاون بينما يواصل البنك ترسيخ مكانته كأحد أبرز روّاد التميز القائم على التكنولوجيا في المنطقة.»

وقد قام فريق SAP الإقليمي باختيار بنك برقان لهذه الجائزة المرموقة، في تطبيق حلول SAP عبر مختلف وحدات الأعمال، وما ترتب على ذلك من تأثير إيجابي وملموس على الكفاءة التشغيلية والابتكار والعمليات التي تركز بشكل أساسي على العملاء. كما يأتي التكريم تأكيداً على التوافق الاستراتيجي العميق لجهود البنك مع رؤية الكويت للتحول الرقمي والنمو المستدام، ويعكس قوة الشراكة والتعاون المستمر مع SAP لتحقيق التميّز القائم على التكنولوجيا».

بالإضافة إلى التكريم والجوائز، غطت الفعالية جوانب متعددة حول مستقبل الكويت الرقمي من خلال سلسلة من الكلمات الرئيسية وحلقات النقاش الملهمة. وقد تناولت النقاشات محاور رئيسية شملت: تمكين الأفراد والعمليات لتحقيق تحول رقمي فعّال، وقيادة التحول المستدام بالتعاون مع SAP، وتحويل البيانات إلى قرارات وأفعال ملموسة، وإثراء الرؤى المستندة إلى الذكاء الاصطناعي لإحداث نقلة نوعية في الأداء. وإلى جانب تبادل الرؤى القيّمة واستعراض حالات الاستخدام المبتكرة لتطبيقات SAP، شكّلت الفعالية منصة مثالية لبنك برقان لتوسيع شبكة شركائه الاستراتيجيين، دعماً لمسار التحول نحو مستقبل رقمي يضع العملاء في صميم أولوياته.

وتجسيداً لرؤيته واستراتيجيته الهادفة إلى أن يصبح البنك الأكثر حداثة وتطوراً في الكويت، أبرم بنك برقان مؤخراً اتفاقية شراكة مع SAP لتطبيق نظام SuccessFactors، وهو نظام متقدّم ومتكامل لإدارة الموارد البشرية. ويعتبر اعتماد هذا النظام القائم على الذكاء الاصطناعي والبيانات، إنجازاً بارزاً لإدارتي الموارد البشرية ونظم المعلومات بالبنك، حيث وفّر للموظفين تجربة رقمية متقدّمة تُساهم في دعم نموهم وتطورهم المهني.

وتأكيداً لدوره كجهة رائدة في التحول الرقمي والابتكار المصرفي في الكويت، يحرص بنك برقان على الدعم والمشاركة في أبرز الفعاليات المحلية والإقليمية والدولية في مجالي التكنولوجيا المالية والابتكار. وفي هذا الإطار، شارك البنك في قمة IDC الكويت 2025 لرؤساء تقنية المعلومات والتي نُظّمت تحت شعار «بناء مؤسسات مدفوعة بالذكاء الاصطناعي»، إضافةً إلى فعالية NEXUS 2024، التي تُعدّ الأكبر للتكنولوجيا والابتكار في الكويت. وتقديراً لتأثير البنك الملحوظ في هذا القطاع، حاز براك المطر حصل على جائزة «Legend CIO» عن فئة «من لديه خبرة لأكثر من 20 عاماً في مجال تقنية المعلومات» وذلك ضمن جوائز قمة World CIO 200 لأكثر رؤساء تقنية المعلومات تأثيراً على مستوى العالم في مختلف القطاعات لعام 2024.

24 الاقتصادية ALEQTISADYAH
العدد 518 • الخميس 27 نوفمبر 2025 م • 6 من جمادى الآخرة 1447 هـ
aleqtisadyah.com

لتدريب الموظفين على سبل التعامل مع الحوادث بسرعة واحترافية

البنك الأهلي الكويتي ينظم ورشة عمل حول السلامة والصحة المهنية في الفروع

جانب من التدريب

تقديم الإرشادات خلال ورشة العمل

نظم البنك الأهلي الكويتي ورشة عمل توعوية لموظفي إدارة الخدمات المصرفية للأفراد حول السلامة والصحة المهنية في جميع الفروع، ضمن خططه لضمان توفير بيئة عمل آمنة لجميع الموظفين لديه.

وأقيمت الورشة بمشاركة رئيسة وحدة نظم إدارة السلامة في البنك الأهلي الكويتي شيخة الزامل بالتعاون مع شركة الملا الهندسية، لتقديم نبذة عن أبرز إجراءات السلامة الواجب اعتمادها في الفروع، وتزويد المشاركين بالمعرفة اللازمة والأدوات المطلوبة لتحديد المخاطر وسبل التعامل معها بنجاح بهدف تحقيق التكامل بين سلامة الأفراد وكفاءة الإجراءات التشغيلية.

وتم تدريب المشاركين على كيفية استخدام معدات الإطفاء، وإجراء تدريبات عملية ومباشرة لهم بالتعاون مع فريق عمل شركة الملا الهندسية الذي شمل مدير الإدارة في الشركة محمد رياض ومدير المبيعات والصيانة حسام محمد إسماعيل، ومهندس الصيانة المهندس محمد سلمان، وسط تفاعل كبير مع المحاور المتنوعة التي تضمنتها الورشة.

ويسعى البنك الأهلي الكويتي باستمرار إلى ضمان السلامة في جميع الإدارات والفروع لديه، نظراً لكونها تعد عنصراً رئيسياً في وجود بيئة عمل آمنة وتأكيد استمرارية الأعمال بدون انقطاع لأي سبب كان.

ويعد تنظيم هذه الفعالية استثماراً مباشراً من البنك الأهلي الكويتي في تعزيز قدرة الموظفين ليكونوا عناصر أمان فعالة في بيئة العمل. وأتاحت الورشة للمشاركين التعرف على آلية التواصل المباشر مع فرق الطوارئ عند حصول أي حادث، وفهم خطط الطوارئ وأهمية تقديم المعلومات الدقيقة فوراً والتدريب على التعامل مباشرة مع الإصابات وحالات الاختناق التي قد تحصل، وتعزيز قدرات الموظفين وتحسين خطط الاستجابة لديهم.

ويشكل ترسيخ معايير الصحة والسلامة المهنية ركيزة رئيسية خصوصاً وأن السلامة ليست مجرد مجموعة من القواعد الواجب اعتمادها، بل عبارة عن نظام متكامل مدعوم بوجود خطة استباقية للتعامل مع أي أحداث غير متوقعة خلال العمل.

ويعتمد نجاح البنك بشكل كبير على توفير بيئة عمل تعزز الشعور بالأمان والثقة وتحمي الجميع من أي أضرار، حيث يعتبر توفير فرق استجابة داخلية مدربة فوق أعلى المعايير صمام الأمان الأول لحماية الموظفين وتأهيلهم للعمل وتولي زمام الامور تحت الضغط.

في إطار الاهتمام الحكومي بتمكينهم وتعزيز دورهم في المجتمع وسوق العمل

وزير الصحة يزور بنك الخليج ويشيد بدوره في دعم وتوظيف ذوي الهمم

د. أحمد عبدالوهاب العوضي: القطاع المصرفي يُعد شريكاً أساسياً في تعزيز العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص

سامي محفوظ: نحرص على تعزيز مشاركة ذوي الهمم وتوفير الفرص التي تمكنهم من النمو المهني وإبراز قدراتهم

في إطار الاهتمام الحكومي بدعم وتمكين ذوي الهمم وتعزيز دورهم في المجتمع وسوق العمل، قام وزير الصحة الدكتور أحمد عبد الوهاب العوضي بزيارة رسمية إلى بنك الخليج، حيث كان في استقباله الرئيس التنفيذي بالوكالة سامي محفوظ، ونائب الرئيس التنفيذي بالوكالة فيصل العدساني ومدير عام الموارد البشرية بالوكالة حامد التميمي، إلى جانب عدد من مديري الإدارات وكبار مسؤولي البنك.

وجاءت هذه الزيارة تقديراً للجهود المتواصلة التي يبذلها البنك في مجال تمكين الكوادر الوطنية من ذوي الاحتياجات الخاصة، وحرصه على تقديم بيئة عمل شاملة تدعم اندماجهم المهني والاجتماعي، ضمن جهوده المتواصلة في ترسيخ مبادئ الاستدامة الاجتماعية.

وخلال الزيارة، عبّر وزير الصحة عن اعتزازه بما لمسه من التزام حقيقي لدى بنك الخليج في تطوير البرامج المعنية بتوظيف ذوي الهمم وتوفير فرص عادلة لهم، مؤكداً أن القطاع المصرفي يُعد شريكاً أساسياً في دعم خطط الدولة الرامية إلى تعزيز العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

وأشاد العوضي بالدور الرائد الذي يقوم به بنك الخليج على وجه الخصوص في هذا المجال، حيث تبنى البنك سياسات واضحة وبرامج تدريبية متكاملة تهدف إلى تطوير مهارات الموظفين من ذوي الاحتياجات الخاصة وتمكينهم من المشاركة بفاعلية في مسيرة العمل المصرفي.

وشهدت الزيارة تكريم خاص لمجموعة من الموظفين والموظفات من ذوي الهمم العاملين في البنك، مما يعكس اهتمام البنك وقيادته التنفيذية بتقدير جهودهم وإبراز إسهاماتهم في تطوير الأداء المؤسسي. وقدم معالي وزير الصحة دروع التكريم للمكرّمين، مؤكداً أن هذا التكريم هو رسالة دعم معنوي تهدف إلى تعزيز ثقتهم بأنفسهم وتشجيعهم على مواصلة التميز والابتكار في أعمالهم اليومية.

من جانبه، أعرب الرئيس التنفيذي بالوكالة في بنك الخليج سامي محفوظ عن اعتزازه بالإنجازات التي حققها موظفو البنك من ذوي الهمم، مؤكداً أن البنك سيواصل العمل على تعزيز مشاركتهم وتوفير الفرص التي تمكنهم من النمو المهني وإبراز قدراتهم. موضحاً أن قصص النجاح التي حققها العديد منهم تُعد دافعاً للبنك إلى توسيع جهوده في هذا المجال.

وأكد نائب الرئيس التنفيذي بالوكالة في بنك الخليج فيصل العدساني أن البنك يضع تمكين ذوي الهمم على رأس أولوياته، انسجاماً مع دوره الوطني ومسؤوليته الاجتماعية، مشيراً إلى أن البنك يعمل باستمرار على تطوير مبادرات مستدامة تدعم دمج هذه الفئة في بيئة العمل، سواء من خلال توفير التجهيزات المناسبة لهم أو تبني برامج تدريب وتأهيل متخصصة.

معالي الوزير يكرم إحدي موظفات البنك من ذوي الهمم

معالي الوزير في حديث ودي الموظفة ويبدو في الصورة حامد التميمي

فيصل العدساني: البنك يعمل باستمرار على تطوير مبادرات مستدامة تدعم دمجهم في بيئة العمل

حامد التميمي: بنك الخليج يعد من أكبر جهات القطاع الخاص التي توفر فرص عمل لذوي الهمم

سامي محفوظ وفيصل العدساني في استقبال معالي الوزير

بدوره، قال مدير عام الموارد البشرية بالوكالة حامد التميمي إن بنك الخليج يعد من أكبر جهات القطاع الخاص التي توفر فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك من منطلق ايماننا الكامل بقدراتهم، وفي إطار جهودنا المتواصلة لتحقيق التنمية المستدامة بسواعد جميع فئات المجتمع الكويتي، وذلك انطلاقاً من استراتيجيته لعام 2030، ورؤية دولة الكويت 2035 .

واستمع معالي الوزير إلى شرح حول المبادرات التي ينفذها البنك لدعم ذوي الهمم والعمل على دمجهم وظيفياً، مؤكداً أن هذه الجهود تشكّل نموذجاً يُحتذى به على مستوى القطاع الخاص، مؤكداً أن التعاون بين القطاعين العام والخاص يشكل نقطة تحول مهمة نحو مجتمع أكثر شمولاً وتقدماً، يتمتع فيه كل فرد بفرص متساوية للمساهمة في التنمية.

يذكر أن بنك الخليج يحرص على رعاية والمشاركة في المبادرة الوطنية «شركاء لتوظيفهم» لدعم الأشخاص ذوي الهمم، الذي تنظمه الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة سنوياً كما أن البنك حاصل على جائزة «أفضل تنفيذ لمبادرات التنوع والشمولية» من قبل مجلة ميد العالمية تقديراً لجهوده في ترسيخ مبادئ الاستدامة المجتمعية وتوفير بيئة عمل تتسم بالتنوع والشمول وتضمن فرص متكافئة للجميع.

برعاية رئيس الوزراء المصري وحضور وزراء ومحافظين وسفراء ورجال أعمال

وزير الإعلام الكويتي ووزير الاستثمار المصري يفتتحان الأسبوع الكويتي الـ 16 في مصر.. نجاح متواصل لتعزيز العلاقات

افتتح وزير الإعلام والثقافة ووزير الدولة لشؤون الشباب الكويتي عبد الرحمن المطيري ووزير الاستثمار والتجارة الخارجية المهندس حسن الخطيب نيابة عن الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء المصري ، مساء الثلاثاء، الأسبوع الكويتي الـ 16 في جمهورية مصر العربية ، والذي يقام تحت رعاية الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، تحت شعار «الكويت في مصر"، بمشاركة أكثر من 80 وزارة وجهة وشركة كويتية ومصرية في قطاعات متنوعة بفندق النيل ريتز كارلتون لمدة ثلاثة أيام.

شهد الافتتاح حضور اللواء د. خالد فودة مستشار رئيس الجمهورية للتنمية المحلية والدكتور إبراهيم صابر محافظ القاهرة والمهندس عادل النجار محافظ الجيزة، السفير غانم صقر الغانم سفير دولة الكويت لدى جمهورية مصر العربية والسفير أحمد خطابي الأمين العام المساعد رئيس قطاع الإعلام والاتصال بجامعة الدول العربية ورجل الأعمال طلال جاسم الخرافي ، وأحمد إسماعيل بهبهاني رئيس مجموعة الجابرية للمعارض رئيس اللجنة المنظمة ، بالإضافة إلى حضور عدد كبير من السفراء والدبلوماسيين العرب ورجال السلك القضائي والرقابة الادارية وكبار الشخصيات.

وقام الوزير المطيري والوزير الخطيب بجولة تفقدية داخل أجنحة الجهات المشاركة، حيث أشاد خلال جولته بمستوى المشاركة وحجم التواجد الكويتي المتنوع في المعرض وما يعكسه من اهتمام متزايد بتعزيز الشراكة مع مصر.

وأكد الوزير الخطيب ن مشاركته في فعاليات الأسبوع الكويتي السادس عشر في جمهورية مصر العربية تأتي في إطار دعم الشراكات الاقتصادية بين البلدين، مشيراً إلى أن العلاقات المصرية-الكويتية تشهد تطورًا مستمرًا ينعكس في توسع المشاريع القائمة وزيادة الاهتمام بالفرص المتاحة في السوق المصرية.

وأشار الوزير الخطيب إلى أن مشاركة المؤسسات الكويتية بفعاليات الأسبوع الكويتي بالقاهرة تعكس الثقة في البيئة الاستثمارية المصرية التي تشهد تحسنًا واضحًا في الإجراءات والحوافز والتشريعات، مشيرا إلى أن الوزارة تعمل على توفير كافة مقومات الدعم الفني والتنسيق المؤسسي لضمان توسع الاستثمارات الكويتية في مصر.

وأكد الوزير الخطيب أن فعاليات الأسبوع الكويتي السادس عشر بالقاهرة تمثل منصة مهمة لعرض فرص الشراكة بين البلدين الشقيقين فى مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة.

ومن جهته أكد السفير غانم الغانم سفير دولة الكويت لدى مصر أن تنظيم الأسبوع الكويتي في مصر أصبح محطة رئيسية لتعميق وترسيخ العلاقات بين البلدين الشقيقين على مختلف المستويات. وأوضح الغانم أن هذا الحدث يشكل منصة راسخة للتواصل البناء وتبادل الخبرات بين المؤسسات الكويتية والمصرية بما يعزز التنسيق المشترك ويفتح آفاقا أوسع للتعاون في القطاعات الاقتصادية والاستثمارية والثقافية والإعلامية.

وأضاف السفير الغانم أن المشاركة الواسعة من الجانبين تعكس متانة العلاقات التاريخية التي تجمع الكويت ومصر والتي تقوم على الاحترام المتبادل والعمل المشترك لخدمة مصالح الشعبين .

وأكد السفير الغانم أن استمرار تنظيم هذه الفعاليات يجسد الإرادة الصادقة لقيادتي البلدين في الدفع بالعلاقات الثنائية نحو آفاق أرحب وترجمة الروابط الأخوية إلى مشاريع تعاون ملموسة تسهم في دعم مسيرة التنمية في الدولتين.

ومن جانبه أكد وكيل مجلس النواب المصري محمد أبو العينين عمق العالقات المصرية – الكويتية وما تشهده من تطور مستمر في مختلف المجالات لاسيما الصناعية والتجارية والاستثمارية مشيرا إلى أن الشراكة بين البلدين تمثل نموذجا متميزا في مسيرة العمل العربي المشترك.

وأشاد أبو العينين بحرص القيادتين في البلدين على تعزيز التعاون الاقتصادي وتوفير مناخ داعم للاستثمارات المشتركة مؤكدا أن الكويت تعد شريكا رئيسيا لمصر في مسيرة التنمية سواء عبر الاستثمارات المباشرة أو من خلال المشروعات التي تنفذها الصناديق التنموية الكويتية.

وثمن أبو العينين تنظيم الأسبوع الكويتي في مصر وما يوفره من منصة مهمة لعرض الفرص الاستثمارية والتجارب الناجحة وتعزيز التواصل بين مؤسسات القطاعين العام والخاص مؤكدا أن الحدث يجّسد قوة الروابط التاريخية بين الشعبين ويعكس الالتزام المشترك بدفع العلاقات إلى مستويات أكثر تقدما.

ومن جانبه، أكد رئيس اللجنة المنظمة أحمد اسماعيل بهبهاني أن الأسبوع الكويتي في مصر يعد من أكبر الفعاليات الاقتصادية والثقافية التي تُنظَّم سنويًا بهدف تعزيز أواصر التعاون بين دولة الكويت جمهورية مصر العربية، وتأكيد عمق العلاقات التاريخية التي تربط الشعبين الشقيقين على مدى عقود طويلة من الأخوة والتعاون المشترك.

وقال ان انعقاد هذا الحدث السنوي على مدار 15 دورة سابقة يعكس عمق العلاقات التاريخية الأخوية والراسخة بين مصر والكويت والحرص على تعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات خاصة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، في ظل ما تشهده جمهورية مصر العربية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، من طفرة تنموية ونهضة حضارية وانجازات غير مسبوقة في معدلات زمنية قياسية، مما يبعث على الفخر والاعتزاز، ويفتح آفاقا جديدة في التعاون الاقتصادي المشترك بين الكويت ومصر.

وأوضح بهبهاني أن الأسبوع الكويتي الـ 16 في مصر يعد فرصة حقيقية لإلقاء الضوء على التطور الكبير الذي وصلت إليه الشركات والمؤسسات والهيئات الكويتية، وعلى نمو الحركة الاقتصادية، ما يسهم بشكل كبير في تسليط الضوء على الإنجازات الكويتية في مختلف المجالات، كما أنه يشكل فرصة للوصول إلى شريحة كبيرة من الشعب المصري لكي يتعرف على التطورات الاقتصادية والتجارية والإعلامية في الكويت.

وأكد بهبهاني أن الأسبوع الكويتي في مصر ليس مجرد فعالية اقتصادية أو ثقافية، بل هو مسيرة نجاح مستمرة ورمز للعلاقات المتميزة بين الكويت وجمهورية مصر العربية، والتي تمتد جذورها في التاريخ، وتستشرف آفاقًا أوسع لمستقبل مزدهر تسوده الأخوة والمحبة والتعاون البناء.

بحضور بنك الكويت المركزي وتنظيم مشترك مع صندوق النقد العربي

ساي نت تختتم أعمال الاجتماع السنوي العشرين للجنة العربية للمعلومات الائتمانية

باسل الهارون: استضافة الكويت للاجتماع تعكس مكانتها كمركز مالي إقليمي يرتقي بالمعرفة ويحفّز الابتكار

فهد التركي: اللجنة تمثل منصة فاعلة لتوحيد الجهود وبناء جسور التعاون والشراكات لتحقيق بنية مالية عربية متكاملة

عالية الحميضي: الاستضافة تعزز دور ساي نت كمركز رائد للبيانات في مجال المعلومات الائتمانية على مستوى المنطقة

اختتمت في الكويت أعمال الاجتماع السنوي العشرين للجنة العربية للمعلومات الائتمانية، الذي تستضيفه شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية (ساي نت) للمرة الأولى في دولة الكويت، تحت مظلة صندوق النقد العربي، وبمشاركة نخبة من المسؤولين من مراكز المعلومات الائتمانية في البنوك المركزية ومؤسسات النقد ومديري شركات المعلومات الائتمانية من مختلف الدول العربية.

هذا وشهد الاجتماع جلسات مغلقة تناولت مجموعة من القضايا المحورية، من أبرزها سبل تطوير صناعة المعلومات الائتمانية وتعزيز التعاون بين مكاتب الائتمان العربية، وتبادل الخبرات في مجالات تطوير الأنظمة التقنية والربط الآلي لتعزيز الشفافية المالية في المنطقة. كما ناقش المشاركون أفضل الممارسات في مجالات التصنيف الائتماني، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الضخمة وعمليات التصنيف الائتماني، وآليات توسيع استخدام البيانات الائتمانية لدعم التمويل المسؤول وتكامل الأسواق المالية، إلى جانب استكشاف فرص التعاون بين شركات المعلومات الائتمانية والشركات الناشئة في مجال التقنيات المالية (FinTech).

وفي كلمته الافتتاحية، أشار باسل أحمد الهارون، محافظ بنك الكويت المركزي، بأن استضافة الكويت للاجتماع تعكس مكانتها كمركز مالي إقليمي يرتقي بالمعرفة ويحفّز الابتكار، منوهاً إلى تعاظم أهمية الدور الذي تضطلع به شركات المعلومات الائتمانية باعتبارها عنصرًا فاعلًا في تمكين الأفراد والشركات من الحصول على التمويل اللازم للتوسع في أنشطتهم الاقتصادية، وبما ينعكس إيجابًا على زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل، ودعم جهود جذب الاستثمارات الأجنبية.

بدوره، أشار الدكتور فهد بن محمد التركي، مدير عام ورئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي ورئيس اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، إلى أن اللجنة تسعى إلى بناء بيئة مالية متكاملة تقوم على تبادل المعرفة وتوحيد المعايير بين مؤسسات الائتمان العربية. وقال:" الاجتماع السنوي للجنة العربية للمعلومات الائتمانية يمثل محطة رئيسية في مسار التكامل المالي العربي، وهو فرصة لتقوية جسور التعاون بين الدول الأعضاء، ومشاركة أفضل التجارب التنظيمية والتقنية، بما يسهم في بناء منظومة مالية قائمة على الثقة والكفاءة، ونأمل أن تكون التوصيات التي خلص إليها اليوم الأول من الاجتماع نقطة انطلاق نحو مستقبل مالي عربي أكثر قوة واستدامة".

ومن جانبها، أكدت عالية بدر الحميضي، رئيس مجلس إدارة شركة ساي نت، أن استضافة ساي نت لهذا الحدث الإقليمي تعكس التزام الشركة بتطوير قطاع البيانات الائتمانية وترسيخ مكانتها كمركز رائد للمعلومات الائتمانية في المنطقة، ويتجسّد في بناء شراكات استراتيجية تمتد خارج حدود دولة الكويت. وقالت: «نفخر في ساي نت بتنظيم هذا الاجتماع الذي يجمع نخبة من القادة والخبراء من مختلف الدول العربية، حيث تشكل هذه المنصة فرصة لتبادل الرؤى والتجارب الناجحة في صناعة المعلومات الائتمانية، لتحقيق أهداف مشتركة وتقديم قيمة مضافة لمختلف القطاعات المستخدمة للبيانات الائتمانية في الكويت بما يتماشى مع أهداف ورؤية الشركة والمتطلبات التنظيمية."

كما شهد اليوم الأول عروضاً لتجارب ناجحة من عدد من الدول الأعضاء في تطوير وتبادل البيانات الائتمانية، أسهمت في إثراء الحوار وتعزيز تبادل المعرفة التطبيقية بين المشاركين من المملكة العربية السعودية، و مملكة البحرين، ودولة قطر، و دولة الإمارات العربية المتحدة، و سلطنة عمان، ودولة فلسطين، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية، الجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، ودولة ليبيا، والمملكة المغربية.

يأتي انعقاد هذا الاجتماع في الكويت ليؤكد التزامها بدعم المبادرات الإقليمية الهادفة إلى تطوير البنية التحتية للبيانات المالية، وتعزيز دور المعلومات الائتمانية في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية تحت إشراف صندوق النقد العربي. كما يجسد هذا الحدث الدور الريادي لشركة ساي نت في قيادة الجهود الرامية إلى بناء منظومة بيانات عربية موحدة تدعم الشفافية والاستدامة.

ومن المقرر أن يعقد مؤتمر مصاحب للاجتماع بعنوان «مؤتمر الائتمان - من الرؤية إلى القرار» يتيح الحضور لجميع القطاعات المستخدمة للبيانات الائتمانية في الكويت، ويتضمن جلسات موسعة بمشاركة ممثلين من القطاعين العام والخاص في الكويت لاستعراض التطبيقات العملية للبيانات الائتمانية والتجارب الناجحة من المنطقة في مجالات التمويل والاتصالات والعقار، إضافة إلى مناقشة فرص التعاون بين شركات المعلومات الائتمانية والشركات العالمية المتخصصة في مجال التقنيات المالية (FinTech)وإدارة المخاطر الائتمانية.

بنك بوبيان يكرم موظفيه الفائزين في مسابقة «فكرة 2025»

عبدالله التويجري وعدد من القيادات التنفيذية يكرمون الفريق الفائز بالمركز الأول

أعلن بنك بوبيان عن اختتام مسابقة برنامج "فكرة 2025» وتكريم المشاريع والأفكار الفائزة ضمن النسخة الأكبر والأكثر تميزاً منذ إطلاق البرنامج، والذي يهدف إلى تمكين الموظفين واستثمار أفكارهم في تقديم حلول مصرفية ورقمية مبتكرة تُسهم في تحسين كفاءة العمليات والأنظمة التشغيلية، ودعم التوجهات المستقبلية للبنك.

وشهدت نسخة هذا العام مشاركة غير مسبوقة، تضمنت 52 فكرة تطويرية مقدمة من الموظفين من مختلف الإدارات والتخصصات بالبنك، حيث ركزت أكثر الأفكار على تقديم حلول جديدة تُسهم في تعزيز تجربة العملاء، وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي. بالإضافة إلى أفكار لمشاريع تهدف إى دعم ونمو في المبيعات وخلق فرص جديدة للتوسع، ليعكس هذا الإقبال ترسيخ ثقافة الابتكار وتعزيز قدرات الموظفين على تعزز مسار النمو المستدام وتدعم تطور نموذج العمل المؤسسي.

وأقيمت نهائيات البرنامج والتكريم بحضور نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك بوبيان عادل عبدالوهاب الماجد، والرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية الخاصة والشخصية والرقمية عبدالله التويجري، والرئيس التنفيذي للعمليات عبدالله المحري، إلى جانب عدد من قيادات الإدارة التنفيذية.

الابتكار جزء من هوية بوبيان

وبهذه المناسبة، قالت المدير التنفيذي لإدارة الشراكات والابتكار في البنك سارة المطاوعة «يواصل بنك بوبيان تعزيز جانب الإبداع وتبني الحلول المبتكرة بين كوادره، إيماناً بأن التطوير المستمر ركيزة أساسية في هوية البنك ونهجه نحو تحقيق أداء استثنائي يعزز ريادته في الصناعة المصرفية، ويمنح العملاء تجربة أكثر تطوراً وتكاملاً.»

وأضافت أن برنامج «فكرة» بات إحدى الركائز الأساسية التي يعتمد عليها البنك في إطلاق طاقات موظفيه، ومنحهم مساحة عملية لابتكار أفكار تطويرية تواكب متطلبات العمل وتعزز توجهات البنك المستقبلية في مختلف المجالات.

وشهد البرنامج هذا العام الإعلان عن فوز ثلاثة مشاريع مبتكرة، بلغت مستوى عالٍ من الاحترافية، من ضمنها أفكار قائمة بالكامل على تقنيات الذكاء الاصطناعي، في تأكيد على حرص الموظفين على تطوير مهاراتهم التقنية ومواكبة التحولات التكنولوجية المتسارعة.

سارة المطاوعة:

- الأفكار المطروحة جسدت قدرة موظفي بوبيان على تقديم حلول مبتكرة مبنية على معايير مهنية واضحة

فهم استراتيجي وطموح للتطوير

من جانبه، قال مساعد المدير في إدارة الشراكات والابتكار سليمان المطوع، أن مستوى الأفكار المقدمة يعكس فهماً واضحاً لرؤية بنك بوبيان الاستراتيجية، وقدرة الموظفين على طرح حلول مبتكرة تستند إلى معايير مهنية وتتوافق مع احتياجات نموذج أعمال البنك.

وأشار إلى أن الإدارات المختصة سوف تباشر خلال الفترة المقبلة دراسة الأفكار المميزة وتقييمها بهدف تحويل الأنسب منها إلى مشاريع وخدمات قابلة للتطبيق ضمن منظومة العمل، مؤكداً أن التكامل بين الإدارات كان عاملاً محورياً في إبراز أفكار تخدم التوجهات المستقبلية للبنك.

وتقدمت المطاوعة بالشكر لجميع الموظفين المشاركين على أفكارهم المميزة، مهنئة الفائزين بالمراكز الأولى تقديراً لأفكارهم التي تتماشى مع جهود البنك نحو ترسيخ بيئة محفزة على الابتكار.

وأكدت في ختام تصريحها أن الإدارة التنفيذية في بنك بوبيان مستمرة في احتضان ورعاية الإبداع المؤسسي، بما يعزز ثقة الموظفين بقدراتهم ويدعم تطورهم المهني، ويضمن استمرار توليد حلول تصنع أثراً فعلياً.

سليمان المطوع:

- برنامج فكرة يعكس فهماً واضحاً لطبيعة بيئة العمل في بوبيان ونهجه الاستراتيجي

وبدورهم، عبر الفائزون في مسابقة برنامج «فكرة» عن سعادتهم وتقديرهم لجهود إدارة بنك بوبيان في إتاحة الفرصة لهم لطرح أفكارهم وتطويرها، وتسخير كافة الأدوات التي تساعدهم على تحويلها إلى مشاريع قابلة للتطبيق، مؤكدين أن بيئة العمل الداعمة التي يوفرها البنك تمثل قيمة مؤثرة في تعزيز روح الإبداع لديهم وتشجيعهم على المساهمة في تطوير منظومة العمل وتحسين تجربة العملاء.

عوائد السعودية من الصادرات البترولية تبلغ 598.8 مليار ريال في 9 أشهر

سجلت عوائد الصادرات البترولية للمملكة العربية السعودية انخفاضا في التسعة أشهر الأولى من عام 2025؛ وسط انخفاض قيمة الصادرات في الأشهر السبعة الأولى من العام على أساس سنوي؛ بضغط من التذبذب في أسعار النفط العالمية؛ وانخفاضها نتيجة تراجع الطلب بسبب التوترات الجيوسياسية في المنطقة والعالم وانعكاسها على الطلب والاقتصاد العالمي.

تراجعت قيمة صادرات المملكة البترولية في التسعة أشهر الأولى من العام الحالي بنسبة 6.69 % على أساس سنوي، وبانخفاض يقدر بـ 42.95 مليار ريال.

وبلغت حصيلة الصادرات البترولية السعودية 598.84 مليار ريال في الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، مقابل 641.8 مليار ريال في الفترة المماثلة من العام الماضي.

وشهدت عوائد صادرات البترول بالمملكة تراجعا في العام الحالي، استمرت حتى شهر يوليو؛ فيما سجل شهر مايو أقل مستوى للصادرات بواقع 59.33 مليار ريال لتتراجع بنحو 21.8 % على أساس سنوي.

وبدأت عوائد صادرات البترول السعودية في الارتفاع اعتبارا من شهر أغسطس؛ حيث زادت بنحو 7 % على أساس سنوي لتبلغ 69.82 مليار ريال، فيما بلغت خلال سبتمبر 69.33 مليار ريال مسجلة زيادة بنسبة 10.7 % على أساس سنوي.

وارتفعت قيمة الصادرات البترولية السعودية في الربع الثالث من 2025م بنسبة 5.49 % على أساس سنوي، لتسجل 207.81 مليار ريال، مقابل 197.01 مليار ريال خلال الربع المماثل من العام الماضي.

المملكة تصدر أكثر من 2.1 مليار برميل نفط في 9 أشهر

وارتفعت كميات الصادرات البترولية السعودية (الخام والمنتجات) في التسعة أشهر الأولى من عام 2025م بواقع 91.72 مليون برميلا عن الفترة المماثلة من العام الماضي، لتزيد بنحو 4.56 % على أساس سنوي.

وأظهرت إحصائية تستند للمتوسط اليومي للصادرات، وبالاعتماد على أرقام مبادرة البيانات المشتركة «جودي»، ارتفاع إجمالي صادرات النفط السعودية من الخام والمنتجات النفطية إلى قرابة 2.104 مليار برميلا في الأشهر التسعة الأولى من 2025، مقابل 2.012 مليار برميلا في الفترة ذاتها من عام 2024.

وسجل شهر سبتمبر أعلى متوسط يومي لصادرات النفط السعودية منذ بداية عام 2025 وذلك بواقع 8.061 مليون برميل يوميا، مسجلا زيادة نسبتها 10.5 % عن متوسط الصادرات اليومية في الشهر نفسه من العام الماضي.

صادرات المملكة غير النفطية ترتفع إلى 167.3 مليار ريال خلال 9 أشهر

وحققت المملكة نموا بإجمالي صادراتها غير النفطية بنسبة 5.12 % في الأشهر التسعة الأولى من عام 2025 على أساس سنوي، لتبلغ 167.29 مليار ريال، مقابل 159.14 مليار ريال بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وسجل شهر سبتمبر أعلى مستوى لصادرات المملكة غير البترولية بواقع 19.74 مليار ريال، وزيادة نسبتها 2.85 % عن الشهر ذاته من العام 2024م.

وبلغت صادرات المملكة غير البترولية في الربع الثالث من العام الجاري 57.02 مليار ريال، مقابل 57.27 مليار ريال بالربع ذاته من العام الماضي، ومقابل 55.33 مليار ريال بالربع الثاني من 2025م.

829 مليار درهم استثمارات بنوك الإمارات بنهاية سبتمبر 2025.. بنمو 16 %

ارتفعت استثمارات البنوك العاملة في دولة الإمارات بنسبة 16 % بنهاية سبتمبر من عام 2025، مقارنة بنهاية سبتمبر من عام 2024.

وبلغت استثمارات البنوك العاملة في دولة الإمارات 829 مليار درهم بنهاية سبتمبر 2025، بزيادة تقدر بنحو 114.6 مليار درهم، مقارنة بنفس الفترة من عام 2024.

وارتفع استثمارات البنوك على أساس شهري بنسبة 1.1 % خلال شهر سبتمبر 2025، مقابل 819.9 مليار درهم في أغسطس 2025، بزيادة تعادل 9.1 مليار درهم، وفقاً لتقرير المؤشرات المصرفية الصادر عن المركزي الإماراتي.

وارتفعت الاستثمارات في سندات الدين بنسبة 0.2 % على أساس شهري، لتصل إلى 388.6 مليار درهم في سبتمبر 2025، مقارنة بنحو 388 مليار درهم في أغسطس 2025، كما ارتفعت بقيمة 79.9 مليار درهم مقارنة مع سبتمبر 2024.

وارتفعت استثمارات البنوك في الأسهم في شهر سبتمبر 2025بنسبة 1.3 % لتصل إلى 23.1 مليار درهم، وبزيادة تعادل 0.3 مليار درهم مقارنة بشهر أغسطس 2025.

وسجلت استثمارات البنوك العاملة في دولة الإمارات، ارتفاعاً سنوياً بنسبة 17.1 % لتصل إلى 796.7 مليار درهم بنهاية يونيو 2025، بزيادة تعادل 116.5 مليار درهم مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024.

الإمارات تطلق أول منصة رقمية لبيع وتداول العلامات التجارية

أطلقت وزارة الاقتصاد والسياحة في الإمارات «سوق العلامات التجارية» وهي أول منصة رقمية لبيع وتداول العلامات التجارية من نوعها في الإمارات والمنطقة، والتي تم تطويرها من قبل برنامج قيادات حكومة الإمارات.

وتهدف المنصة إلى تعزيز جاذبية الإمارات للشركات والعلامات التجارية العالمية.

وخلال فعالية نظمتها الوزارة في أبوظبي قال وزير الاقتصاد والسياحة، عبدالله بن طوق المري إن تمثل منصة سوق العلامات التجارية هي مبادرة تتيح لأصحاب العلامات التجارية المسجلة في الإمارات إدراج علاماتهم وتداولها في بيئة آمنة وشفافة، وتربطها بالمستثمرين ورواد الأعمال.

وأضاف: «تشكل المنصة محطة.. نحو تمكين الأصول غير الملموسة للأعمال التجارية، ومنحها الفرصة للحصول على التقييم المالي العادل الذي يعكس قيمتها الحقيقية وأهميتها الاقتصادية، وذلك من خلال عرض العلامات التجارية في أسواق الدولة أمام قاعدة واسعة ومتنوعة من المستثمرين ورجال الأعمال ورواد الأعمال من داخل الإمارات وخارجها وتحويلها إلى أصول اقتصادية فاعلة، ما يسهم في رفع القيمة السوقية للشركات في الإمارات، لا سيما أن العديد من الشركات والأفراد اليوم يمتلكون علامات تجارية محمية قانوناً، لكنها غير مستغلة تجارياً بالقدر الكافي».

تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة

أشار وزير الاقتصاد والسياحة إلى أن منصة سوق العلامات التجارية ستدعم توسّع الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات العائلية عبر تحويل قوة علاماتهم التجارية إلى أصل مالي قابل للاستخدام، فضلاً عن مساهمتها في تداول الأصول غير الملموسة للعلامات التجارية باعتبارها قيمة اقتصادية استراتيجية تدعم الابتكار وتعزز التنمية الاقتصادية المستدامة، وتشجيع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار في بناء العلامات التجارية والبحث والتطوير والمنتجات المبتكرة.

وقال المري، إن التشغيل الرسمي للمنصة سيبدأ اليوم، معربا عن تطلعه من خلال الخطوة إلى إحداث نقلة نوعية في قطاع العلامات التجارية في الدولة، وزيادة جاذبية السوق للعلامات التجارية بنسبة تصل إلى 20 % خلال السنة الأولى من التشغيل، بالإضافة إلى تعزيز الاستثمار في الأصول غير الملموسة.

وتتولى وزارة الاقتصاد والسياحة الإشراف على المنصة، وستقتصر عمليات البيع والتداول عبر المنصة على العلامات التجارية الإماراتية والدولية المسجلة في الإمارات.

وتتطلب المنصة تسجيل الدخول، لضمان تأمين المعاملات والتحقق الموثوق من هوية جميع المستخدمين، مع إتمام العمليات المالية عبر الدفع الإلكتروني بطريقة آمنة وسلسة.

العلامات التجارية في الإمارات

بلغ عدد العلامات التجارية الإماراتية والدولية في الإمارات منذ بداية يناير وحتى مطلع نوفمبر الجاري 34,234 علامة، وتم تسجيل 19,957 علامة تجارية إماراتية ودولية خلال النصف الأول من العام الحالي وبنسبة نمو بلغت 129 % مقارنةً بالنصف الأول من العام الماضي.

كما تضاعف عدد العلامات التجارية الإماراتية والدولية المسجلة خلال العام 2024 ليصل إلى 31,537 علامة مقارنة مع 16.712 علامة في عام 2023.

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

تابعونا: @aleqtisadyahkw @aleqtisadyahkw 50300624

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

الخميس 6 من جمادى الآخرة 1447 هـ • 27 نوفمبر 2025 م • السنة الثانية | جريدة إلكترونية كويتية يومية | رقم العدد 518 | عدد الصفحات 33

«المركزي الأوروبي» يطالب بنوك اليورو بتعزيز سيولتها بسبب تقلبات الدولار

نبه البنك المركزي الأوروبي المقرضين في منطقة اليورو ممن لديهم أنشطة كبيرة بالدولار إلى ضرورة تعزيز سيولتهم واحتياطيات رأس المال لمواجهة أي ضغوط محتملة في العملة الأميركية التي أصبحت أكثر تقلباً بفعل إجراءات الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وأشار البنك إلى أنه ظل يحث المصارف على مراقبة انكشافها على الدولار منذ أن هزت تعريفات ترامب وضغوطه على مجلس الاحتياطي الفيدرالي الثقة بالعملة الاحتياطية العالمية في الربيع.

تشديد الرسالة في مراجعة الاستقرار المالي

في أحدث مراجعة للاستقرار المالي الصادرة عن البنك المركزي الأوروبي، ازدادت حدة الرسالة الموجّهة إلى مجموعة صغيرة من البنوك الكبرى في منطقة اليورو النشطة بالدولار، داعياً إياها إلى الاستعداد جيداً.

وجاء في التقرير نصف السنوي أن هامش رأس المال قد يكون ضروريًا لامتصاص تقلبات العملة وارتفاع مخاطر الائتمان المقابل، مؤكداً أهمية احتفاظ البنوك بأصول سائلة بالدولار الأميركي لموازنة التدفقات الخارجة والعمل كوسيط مستقر.

ويشير التقرير الذي أعده خبراء الاستقرار المالي بالبنك إلى قلق صُناع السياسات العميق بشأن سيولة الدولار، رغم أنه لا يشكل توصيات مُلزمة للبنوك الخاضعة لإشرافه.

سيناريوهات الضغط على السيولة

وأضاف البنك أن تدفقات الدولار الخارجة في سيناريو متطرف قد تستنزف قدرة البنوك على جمع السيولة عبر اتفاقيات إعادة الشراء أو مقايضات العملات أو بيع تلك الأصول، دون الإفصاح عن تفاصيل تلك السيناريوهات.

وأحد السيناريوهات الكابوسية المحتملة، وإن لم يُذكر صراحة في التقرير، هو قيام الاحتياطي الفيدرالي بإغلاق خط السيولة الطارئ مع البنك المركزي الأوروبي، وهو خط اعتمدت عليه البنوك منذ الأزمة المالية.

الاقتصادية ALEQTISADYAH | الموقع الالكتروني | رئيس التحرير هشام الفهد | نستقبل الأخبار على البريد التالي | للتواصل | مدير التسويق والإعلان

جريدة اقتصادية الكترونية يومية تصدر كل يوم صباحاً بنظام pdf | www.aleqtisadyah.com | editor@aleqtisadyah.com | news@aleqtisadyah.com | 50300624 | يحيى حجازي 50624249 | @aleqtisadyahkw

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

@aleqtisadyahkw

@aleqtisadyahkw

aleqtisadyah_kw

aleqtisadyah.com